سلسلة الملتقيات

أعمال الملتقى الوطني الأول حول

التعليم في الجزائر أثناء الاحتلال

1830-1962

المنعقد بولاية عنابة 14 – 15 جوان 2009

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 55 لإندلاع الثورة التحريرية

مطبوع

الجزائر 2011م

- تجربة التعليم الحر لدى الحركة الإصلاحية الجزائرية.....155
الأستاذان:
- حميدي أبو بكر الصديق
بهيش محمد
- الملاحق.....173

كلمة

معالي وزير المجاهدين

السيد محمد الشريف عباس

و موطن حساب كل طرف في المعادلة الاستعمارية ، كما أنه مازال يمثل واحداً من الموروثات الصعبة لجزائر ما بعد استرجاع السيادة الوطنية باعتباره أحد الروافد التي انسابت من خلاله أصناف متعددة من العوالق والصعوبات و خاصة منها ما تعلق بإعادة بناء المنظومة القيمية و اللغوية و مكوّنات الهوية الوطنية و الكينونة الذاتية الخاصة بالمحددات التي رسمتها ثورة نوفمبر المجيدة، و ما كانت قد التقت حوله من قبل أغلبية اتجاهات ومشارب الحركة الوطنية والإصلاحية، حيث يلاحظ إلى يومنا الحاضر الأثر الذي تسببه هذه العوالق على لغة و نوعية و شكل أداء و تعامل بعض المتعاطفين الذين احتضنوا و نقلوا هذه العوالق من مرحلة الاستعمار إلى مرحلة الاستقلال ، و ما زالوا باستلابهم و انبهارهم المرضي يتوهمون أنه ما من سبيل آخر، و من خيار بديل غير ما لقنوه ودربوا على تقليده.

لا شك في أن موضوع هذا الملتقى و بالرغم من ثراء العناوين المقترحة على جدول أعماله ، هو موضوع شائك و متداخل و واسع، و هو بالتالي بحاجة إلى مجموعة أخرى

من الملتقيات المماثلة التي من شأنها أن توصلنا إلى الإحاطة العلمية الشاملة بمختلف الجوانب المرتبطة به .

و من الثابت أن موضوع التعليم و الرهان على نوعية المشحون الذهني للأجيال كان منذ اليوم الأول من الغزو جزءًا محوريا من الإستراتيجية الاستعمارية التي يمكن حصرها في جملة واحدة و هي أن القضاء على الشخصية و التذويب هو المكمل لإستراتيجية الإبادة و التعذيب .

و بطبيعة الحال فلقد قوبلت هذه المنهجية الاستعمارية برد فعل قوي من لدن الأهالي الذين سرعان ما أدركوا الخطر الذي يحدق بناشئتهم فراحوا يعوّضون الإجراء الاستعماري المتقدم بتجفيف مصادر تمويل تعليمهم من خلال السطو المبكر على أموال الحبوس بعدما نقضوا الاتفاق المبرم بين الداي و ديبورمون الذي كان ينص من بين ما ينص عليه على احترام الديانة و التعليم الخاص بالجزائريين فنظم الأهالي أنفسهم و أصبحوا يقتطعون من قوتهم على قلته للمحافظة على تعليمهم الخاص والإبقاء بالتالي على

أهم مكوّنات الخصوصية الحضارية والذاكرة التاريخية للأمة .

و قد عبرت هذه المقاومة عن ذاتها في الانتشار الواسع للكتاتيب القرآنية التي أنشئت في كامل القرى و المداشر و المساجد الحرة و حتى المدن ، و كان إلحاق الأطفال بها هو بمثابة فرض العين، تلتزم به الأغلبية الغالبة من الأهالي حتى لو كان ذلك على حساب القوت اليومي للأولياء .

و لقد شكلت تلك الأجيال المشبعة بكتاب الله ، إلى جانب طلبة الزوايا التي استنفرت طاقتها و وسعت في قدرات استيعابها ، شكلت المعين المغذي لمسالك المقاومة و الجهاد بالرجال و بالمبادئ، كما هيأت الأجواء الموالية للاتصال بالامتداد الحضاري للأمة الجزائرية و تأسيس مدارس التربية و التعليم التي أنشأ البعض منها حزب الشعب و في معظم المدن الجزائرية يعود الدور الرائد فيها لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و التي توجت جهودها بإنشاء معهد الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1947 بقسنطينة، الذي يعتبر أول معهد أنشأته الجمعية ، وسرعان ما تحول

إلى منارة علمية أصيلة بفضل تجند مشايخ و مدرسين أجلاء نذروا أرواحهم و طاقاتهم لتكوين جيل مشبع بالعلم و بالقيم الروحية و الوطنية التي تقف على طرفي نقيض مما كانت تروم إلى تحقيقه الإدارة الاستعمارية .

أيها السادة الأفاضل

إن الأمة لتسجل اليوم باعتزاز و إكبار جهاد السلف الذي نجح في إفشال خطة تعددت في وجوهها و أساليبها على مدار قرن من سياسة المسخ والتشويه و التجهيل و التسطيح الفكري و الثقافي الذي كان من وجهة النظر الاستعمارية إجراء محتوما ليصبح بقايا الجزائريين فرنسيون.

نسجل لآبائنا و أجدادنا أنهم بالرغم من قلة ذات اليد و أحكام العزلة و الحصار عليهم ، إلا أنهم استطاعوا أن يجعلوا من جبهة التعليم المضاد للسياسة الاستعمارية ساحة

أخرى من ساحات النزال و المواجهة التي كانت تغذي المقاومة و الرفض بنسغها الذي مهد طريق النصر.

لا أطيل عليكم كثيرا ، و أفسح المجال لأجواء العلم و المتعة الفكرية مع ما يزخر به جدول الأعمال، و مع الأساتذة المقتدرين الذين أجدد لهم كل التحية والتقدير، و أسأل المولى أن يتغمد شهداء العلم والتحصيل و شهداء الجزائر كافة بألطاف رحمته و أن يسكنهم واسع جنانه .

أعلن الملتقى مفتوحا على بركة الله .

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

لوحة عن نظام التعليم بالجزائر في العهد العثماني

أ.د. أبو القاسم سعد الله
قسم التاريخ
جامعة بوزريعة

أحسنت وزارة المجاهدين صنعا حين خصصت أحد ملتقياتها لنظام التعليم في بلادنا في العصر الحديث انطلاقا من نظرة تاريخية وطنية. ذلك أن التعليم أساس كل حضارة ومفخرة كل شعب ودافع لكل حركة جهادية.

وقد فهمت أن المطلوب مني هو تقديم ورقة تلقي الضوء على تجربة التعليم في الجزائر خلال ما يسمى بالعهد العثماني. والواقع أننا نظلم هذا العهد إذا طبقنا عليه معيار اليوم فوصفناه بعصر التنوير أو عصر الظلام، بينما هو لم يكن لا هذا ولا ذاك، وإنما كان بكل تواضع يعبر عن حالة تمر بها كل المجتمعات الإسلامية: من تطوان إلى جاكرتا، حالة وصفتها الدراسات الحديثة بالتخلف المزمن الذي بلغ النخاع ومس العقل والقلب.

بالنسبة إلينا يقع العهد العثماني بين نقطتي تماس يمثلهما غربا تلمسان وشرقا قسنطينة. أما عاصمة الجزائر الحالية فلم تكن شيئا مذكورا سنة 1518 في هذا المجال. وبدلا منها كانت بعض الحواضر ورواقدها (بجاية، مازونة، عنابة، بسكرة...) تعج بالكتاتيب والمساجد والزوايا.. تطبق نظام التعليم السائد في القيروين والزيتونة والأزهر، لأنه لم يكن في قطرنا مؤسسة

• وقد نشرت في كتاب للمكتاب نفسه وعنوانه.

مركزية للتعليم تدرس فيها نفس المكتب وتتوارث التدريس فيها عائلات (عائلات المقري، والعقباني، وابن مرزوق... في تلمسان، وعائلات ابن باديس، وابن عبد المؤمن، وابن الفكون، والبوني في قسنطينة وعنابة، وعائلات المشدالين والوغليسيين في بجاية).

ورث بنو عثمان هذا النظام، كما ورثه حكام الدويلات الإسلامية الأخرى فعاملوه على أنه قطاع خاص لا دخل للدولة فيه. ولم ينشئوا له وزارة ولا إدارة ولم يتدخلوا في شأنه إلا للوجاهة أو لدافع ديني أو خيري فعلوا ذلك تقليدا لمن سبقهم من الحكام المسلمين. فاوقفوا الأوقاف على المؤسسات التعليمية كما فعل المواطنون، وتقربوا إلى الله ببناء المساجد والزوايا وإعفاء المرابطين والصالحين من دفع الضرائب، وشيدوا دور العبادة وبيوت العلماء الغرباء والحجاج، وحبسوا الكتب وكافأوا بعض مؤلفيها.

ولكن العثمانيين عندنا اختلفوا عن سابقيهم في أمرين على الأقل. الأمر الأول أنهم انشغلوا بتوطيد الحكم وتوحيد البلاد في الداخل والدفاع عنها في الخارج فالعثمانيون، بالتعاون مع قطاع خاص من المواطنين (المخازنية) في الداخل مهدوا البلاد ووحدوها سياسيا وجغرافيا وأنشأوا فيها حكما مركزيا مقره العاصمة الحالية، كما تعاونوا مع المواطنين في الجهاد البحري ضد القرصنة الأوروبية الغازية.

الأمر الثاني أن العثمانيين عكانوا "أجانب" فلم يشعروا بالانتماء لوطن اسمه الجزائر – خصوصا الجيل الأول - وإنما عاشوا في بلاد استطاعوا أن ينقذوها من الاحتلال الأوروبي (الأسباني- البابوي) بسيوفهم، بلاد أصبحت لهم وطنا بالتبني لأن معظمهم كانوا من أصول مختلفة ولا يربطهم بالجزائريين والسلطان سوى الإسلام، فهم يستعملون اللغة العثمانية في معاملاتهم ولا يتفاهمون مع أهل البلاد إلا بالترجمة، ولا يتكلمون اللغة العربية، لغة الإسلام، ولا الدارجة السائدة في البلاد، كما كانوا جهلة، القليل منهم فقط كان يعرف القراءة والكتابة.

فلا غرابة- والحالة هذه- ألا يهتموا بالتعليم الذي أصبح وسيلة للتعبد وفهم الدين وتدبير الرزق عند بعض العائلات، وليس تعليما من أجل تكوين نخبة تتولى شؤون الحياة وتمارس مهنة البحث والتأليف والتدريس وتتعاطى الأدب والشعر، وتعقد المناظرات وتدير الحوار والجدل حول الفلسفة والتصوف والمنطق والتوحيد، حتى علم الفلك والحساب وتجارب الكيمياء والطب اختفت من برنامج التدريس، ولم يبق في ساحة العلم إلا المنجمون والسحرة وأطباء الأعشاب، وقد تحول الحساب إلى معرفة أولية لتوزيع التركات (علم الفرائض)، وتحول علم الفلك إلى محاولات لفهم حركة الشمس خلال النهار عن طريق المزّولة وخلال الليل إلى محاولة لفهم حركات الكواكب والنجوم.

ومن هذه النقطة نأتي إلى آخر العهد العثماني؛ أي سنة 1830. فعندما حلت كارثة الاحتلال وانشغل الفرنسيون بمقاتلتنا، عطلوا مؤسسات التعليم التي ذكرناها واستعملوها لأغراض عسكرية ودينية وطبية، واستولوا على أوقاف هذه المؤسسات التي كانت المصدر الأساس للتعليم وصيانة مؤسساته وأجور المدرسين ومنح الطلبة، وشرد الاحتلال العلماء والقضاة والأدباء والفقهاء... فأرخى الليل سدوله على الجزائر الإسلامية ومؤسساتها التعليمية. عندئذ جاء بعض علماء الاجتماع الفرنسيين لمشاهدة إنجاز دولتهم الذي طالما افتخر به أنصار الاحتلال، من هؤلاء العلماء نذكر ألكسيس دي طوكفيل الذي كان يظن كغيره أن الجزائر قد خرجت من عصر الظلمة إلى عصر النور على يد الاحتلال، ولكنه وجد الجزائر تغرق في الظلام الحالك، فتعجب مما فعل سفهاء بلاده وسجل بكل ألم وصراحة، قائلا: لقد جئنا إلى الجزائر لنشعل شموع الحضارة فأطفأناها، معترفا أن التعليم في الجزائر العثمانية كان أكثر انتشارا منه في فرنسا نفسها.

ومن جهة أخرى درس الجنرال بيدو مسيرة التعليم في الجزائر قبل وبعد الاحتلال ثم كتب تقريرا نوه فيه "بانتشار" التعليم في الجزائر العثمانية. وكان الجنرال بيدو صريحا كل الصراحة حين وجد أن الفرنسيين قضوا على التعليم الذي كان

سائدا قبل الاحتلال بضم أوقافه إلى أملاك الدولة وتدجين رجال الدين وتشريد الطلبة.

إذا نظرنا إلى التعليم من حيث (الكم) فإنه كان شائعا عند أغلب المواطنين. فانتشار القراءة والكتابة هو الذي بهر الفرنسيين حين درسوا ولاحظوا أن التعليم في الجزائر كان أكثر رواجا فيها منه في بلادهم. و لكن يجب الاعتراف بأن (نوع) التعليم عندنا وعندهم كان مختلفا. فبينما كانت كثرة المتعلمين عندنا لا يستعملون علمهم إلا في مجالات محدودة، أغلبها دينية وأدبية، كان الأوروبيون يستعملون علمهم في الحياة العملية، فهم، رغم قلة عددهم، علماء في مختلف العلوم التطبيقية كالفيزياء والكيمياء والرياضيات والهندسة، ولديهم صناعة متطورة واقتصاد منظم وجيش مجهز بأسلحة جديدة فتاكة، ولهم مطابع ومسحف، ونظام سياسي يسير نحو الديمقراطية. و قد ثبت في الميدان الفرق بين علمنا وعلمهم عند المواجهة التي حدثت بين الاحتلال والمقاومة.

لذلك استغرب رجال دين أوروبيون وقناصل ورحالة عاشوا في الجزائر كيف أصبح من كان معلما لأوروبا طبٌّ ابن سينا لا يدرس الطب إلا تحت عنوان الطب النبوي والتداوي بالأعشاب، وكيف يتجادل علماء المسلمين عشية الاحتلال حول كتابة الحرف العربي أليا: هل حلال أو حرام، وهو الاستغراب بل الانتقاد الذي وجهه بعض المستشرقين والرحالة مثل توماس شو ووليام شيلر

وينافي ودي بارادي لعقل الإنسان المسلم عامة. و ربما لذلك أوصى بعض هؤلاء باحتلال الجزائر من قبل دولة أوروبية لأنها في نظرهم بلاد ناضجة للقطف والخطف.

أما طريقة التعليم وبرنامجه ومراحله فإن الكثير منكم يعرفها وربما قد مررتم بها. كان الطفل يرسل إلى الكتاب القرآني في مدة تزيد أو تنقص عن سبع سنوات. و في هذه السن (حوالي 12 سنة) يشرع في العمل مع أهله حسب نوع العمل الذي يمارسونه، ولكن بعض الأطفال كانوا يتوجهون إلى الزوايا التي عادة ما تكون بعيدة عن مدينتهم وأهلهم. فيتعلمون فيها مجانا مبادئ علوم شتى ذات مستوى مناسب لسنهم مدة تزيد أو تنقص عن سبع سنوات أخرى و فيها يتقن التلميذ حفظ القرآن الكريم ويتعلم علومه (الحديث، التفسير، الرسم، أسباب النزول، وجمع المصحف..) كما يتعلم الفقه وأصول الدين والعقيدة والفلسفة والمنطق، إضافة إلى علوم العربية كالنحو والصرف والبلاغة والعروض والأدب والإنشاء.

و بعد الانتهاء من هذه المرحلة يصبح التلميذ "طالبا" باستطاعته أن يساعد شيوخه في تعليم من هم أصغر منه. وقد ينتقل إلى زاوية أخرى أو حتى إلى بلاد إسلامية أخرى لمواصلة دراسته والتوسع فيها. وقد يعود إلى أهله فيتزوج ويتولى وظائف دينية

(الإمامة في الصلاة، إقراء القرآن، تدريس الفقه والتوحيد للعامة...).

و لكن قليلا من هؤلاء "الطلبة" يقصدون مراكز العلم في البلاد الإسلامية مثل الأزهر والزيتونة والقرويين لافتقار الجزائر- كما قلنا- إلى مؤسسة تعليمية مركزية. وقد يكتفي بعضهم بالتعليم "المحلي" فيقصد أحد المساجد الكبيرة أو أحد الشيوخ المعروفين في زمنه للدراسة عليه، لأن التلمذ على فلان كان يعد منقبة عظيمة في السيرة الذاتية لطالب العلم. ومن مشاهير الشيوخ المدرسين في العهد العثماني سعيد المقري في تلمسان وأحمد العباسي في قسنطينة ومحمد بوراس في معسكر، وسعيد قدورة في العاصمة. وقد يزور الجزائر عالم من إحدى البلدان الإسلامية فيقصده بعض طلبة العلم، كما فعلوا مع محمد بن علي الخروبي الطرابلسي وعلي بن عبد الواحد الأنصاري المغربي.

و مما أشر بالحركة العلمية والتعليمية في الجزائر أن الطلبة الذين خرجوا منها لطلب العلم قلما يرجعون إليها، ربما لأنهم لم يروا فيها مستقبلا لممارسة علمهم. ولم يعد إليها علماؤها إلا للضرورة كما فعل عبد الكريم الفكون الذي فكر- مع ذلك- في الهجرة. والمعروف أنه كان صاحب ثروة كبيرة وكان يتولى منصب شيخ الإسلام في قسنطينة، ومثله أحمد البوني الذي رحل إلى تونس ثم المشرق ولكنه رجع موطنه عناية لأسباب نجهلها.

أما أحمد المقري الشهير بكتابه نفح الطيب فقد هاجر ولم يرجع واستقر به المطاف في المشرق وعاش بين مصر والشام والحجاز والقدس.

و الخلاصة التي نخرج بها هي أن التعليم كان منتشرا ومجانيا وخاصا ولكنه ليس تعليما وظيفيا، فهو تعليم أقربُ إلى التعبد والتبرك منه إلى سلاح للحياة وخدمة الدين والعلم بمفهومه الواسع المستنير. وقد كانت الأوقاف مصدرا لغذاء العلماء والطلبة وصيانة المؤسسات الدينية و العلمية. و كانت مشروعا يستوي في المساهمة فيه الحاكم والمحكوم، الراعي والرعية، كل على حسب ماله وكرمه وتدينه. و كانت المرأة أيضا توقف من مالها وأملاكها على الأعمال الخيرية ولكنها لم تكن معنية بالتعلم إلا نادرا وبطريقة مقصورة على بعض العائلات. أما حفظ المرأة للقرآن الكريم والحديث الشريف والتفقه في الدين فقد كان شائعا.

ورغم انتشار التعليم خلال العهد العثماني فإن الجزائر لم تشهد نهضة أو حركة علمية إلا مرة واحدة وفي آخره. وكانت بالقياس للنهضة الأوروبية ليست بشيء ذي بال ولكنها بالقياس لوضع العالم الإسلامي كانت ملفتة للنظر. و لا ننسى أنها انطلقت مع النهضة في مصر على يدي محمد علي باشا. قام بالنهضة الجزائرية حاكمان إقليميْ معسكر وقسنطينة. أما الحاكم الأول فهو ابن امرأة جزائرية، ونعني به محمد بن عثمان الكردي،

وكان ذلك قبل تحرير وهران و انتقال الحكم إليها. فتحت عوامل عديدة خطط الباي محمد بن عثمان لنهضة تعليمية وثقافية (بناء المدارس، تكوين المكتبات، نسخ الكتب والمكافأة عليها، تقدير العلماء بإجازتهم على التأليف...)، وليس ذلك قاعدة مطردة، فقد كان أحمد باي قسنطينة أيضا من أم جزائرية ومع ذلك لم يفعل ما فعله معاصره في معسكر، أما الباي الذي سقى بذور نهضة تعليمية في قسنطينة فقد كان من مواليد الأناضول، وهو صالح باي. و من سوء حظه وحظ مشروعه أنه اتهم بالتحضير للانفصال عن السلطة المركزية فقتل وكان قتله قتلا لمشروعه أيضا.

وما يلفت النظر اليوم هو أنه كان بإمكان الجزائر أن تستفيد من علوم الأوروبيين في الثلاثين سنة الأخيرة من الحكم العثماني نظرا لموقعها الجغرافي ودورها العسكري والسياسي ووجود التناصل بها، ومعاصرتها للحملة الفرنسية على مصر والشام وما خلفته من آثار علمية تبناها محمد علي باشا، كما ذكرنا، الذي قام بإرسال بعثات طلابية إلى أوروبا واستقدام علماء أوروبيين إلى مصر ليؤسسوا له مدارس للطب والهندسة ونحوهما، ومع ذلك لم ينهض حكام الجزائر من سباتهم. وقد جاءهم النذير على لسان عالم هو محمد بن محمود المعروف بابن العنابي الذي ألف كتابا سماه (السعي المحمود) دعا فيه إلى تغيير نمط الحياة

الفكرية ومدح فيه إصلاحات السلطان محمود الثاني وقد كان ابن العنابي في الواقع مقدمة لرحلتين أصبحا مرجعين عند الحديث عن النهضة الإسلامية وهما خير الدين باشا التونسي ورافع الطهطاوي المصري ولكن حكام الجزائر عندئذ تجاهلوا أو كانوا يجهلون مقترحات ابن العنابي ولم يدركوا خطأهم إلا عندما وقعت كارثة الاحتلال.

هناك نتائج ترتبت على وضع التعليم في العهد العثماني:

1 النتيجة الأولى أن جهل الحكام وعدم ارتباطهم بالمجتمع وثقافته أدى إلى عدم تقديرهم للعلم والعلماء بل ربما كانوا يخشون هؤلاء ويتقون غضبهم، وربما كانوا يفرحون بهجرتهم إلى خارج الوطن.

2 النتيجة الثانية أن غياب المركزية العلمية أو المرجعية أدى إلى عدم تقدير المجتمع لمكانة العالم، فهو عندهم "طالب" وظيفة (قضاء أو إفتاء أو منصب مدرس في جامع أو خطيب...) وليس مثقفا منتجا و محافظا على هوية شعب بأكمله.

3 النتيجة الثالثة أن غربة الحكام أدت إلى عدم ارتباطهم الثقافي (المذهبي واللغوي والفكري) فارتباطهم بالمجتمع كان، كما أشرنا، ارتباطا دينيا عثمانيا (أي الولاء للإسلام و للسلطان.)

4 النتيجة الرابعة أن ضعف التعليم ومحليته والتقوقع الثقافي أدت إلى شيوع الأدب الشعبي الذي ساهم بدوره في جعل الثقافة تتخذ الشكل المحلي لا الوطني، فكانت الجزائر في عهد العثمانيين تعيش على مجموعة من "الثقافات" رغم أن التعليم كان في جميع المستويات يقدم باللغة العربية، كما كان القضاء والإفتاء والإنتاج الأدبي والفقهي.

5 النتيجة الخامسة أن الأدب الراقي الفصيح المفهوم لجميع المثقفين، محليا وعربيا وإسلاميا، كان قليلا، لأن منتجيه كانوا كالصناع المهرة والعملة الصعبة نادرين في سوق الثقافة والأدب والشعر المعبر على حضارة زاهية وذوق رفيع.

كم كان عندنا من أدباء وشعراء من أمثال أحمد بن عمار وابن علي؟ وكم كان عندنا من علماء موسوعيين كأحمد المقري وعبد الرحمن الأخضري، أو من مؤرخين كأبي راس وأحمد ابن سحنون، أو من زهاد كالورتلاني، أو من مفكرين كمفيد الكريم الفكون وابن العنابي؟

حقيقة أن الفرنسيين كانوا قساة على الحكم العثماني لأسباب لا تخفى على أحد كما نبدو نحن اليوم قساة على الاحتلال الفرنسي فإذا كان العثمانيون قد تركوا مسألة التعليم لأهل البلاد فالفرنسيون جعلوا من التجهيل سياسة يتبعونها بدقة، فقطعوا عن تعليم الجزائريين منبعه الوحيد وهو

الأوقاف التي صادروها وضموا ريعها إلى أملاك الدولة، وافتقرت المؤسسات التعليمية والمنتمون إليها من مدرسين وعلماء وطلبة. وانشغلوا عن التعليم بحرب المقاومين حتى انقرض ثلاثة أجيال تقريبا، وطمسوا مصادر الثقافة وكيفوها حسب رؤيتهم، ثم قدموها للجيل الرابع على أنها هراء وخرافات وانحلال أخلاقي وانهيار عقلي، وأن النجاة تكمن في الثقافة الفرنسية وآدابها، وركبوا في الإنسان الجزائري عُقَدا ما يزال يعيش بها إلى اليوم، وقدموا إليه جرعات محدودة من التعليم "الأهلي" على مستوى عقله لا على ما يجب أن يكون عليه، حتى لقد قال فرحات عباس أثناء الثورة، وهو الرجل المعجب بالثقافة الفرنسية: إن الثورة الجزائرية استطاعت أن تكوِّن من الإطارات في ظرف بضع سنوات ما عجزت فرنسا عن تكوينه على مدى قرن وربع.

و لَكَمْ أن تتابعوا أنتم القصة فيما ترك لنا الفرنسيون من رسالة حضارية!

التعليم الأهلي في عهد الاحتلال
1830- 1944*

د. جمال قنان
قسم التاريخ
جامعة بوزريعة

* ملخص المحاضرة التي ألقاها الدكتور جمال قنان في الملتقى الذي انعقد في مدينة عنابة يومي13- 14جوان 2009

لم تقم إدارة الاحتلال بأي جهد ذي شان في ميدان التعليم في المرحلة ما بين 1830- 1850. فبعد أن قامت بقطع شريان الحياة لمؤسسات التعليم التقليدية باستلائها على الأملاك الوقفية، تركت الباب مفتوحا أمام كل مغامرة في هذا المجال يقوم بها المهاجرون الذين يتوافدون على البلاد للاستقرار بها. قام هؤلاء بتأسيس بعض المدارس لكن أولياء الأطفال الجزائريين أحجموا عن إرسال أبنائهم إليها عندما تبين لهم أن هدفها ليس التعليم وإنما تحويل أطفالهم عن دين آبائهم وأجدادهم أي تمسيحهم. فهذه القاطعة هي التي استنبط منها مقولة: "رفض المدرسة" من طرف الجزائريين التي رددها ولا يزال يرددها مؤرخو مدرسة التاريخ الاستعماري حتى اليوم.

في عام 1844 أولت إدارة الاحتلال بعض الاهتمام بمسألة تعليم الأهالي، عندما تبنى الوالي العام بيجو، باقتراح من مُتَرْجمه ليون روش، فكرة إنشاء معهد عربي فرنسي بمدينة الجزائر وقام بمراسلة وزير الحربية في هذا الشأن الذي أعطى موافقته المبدئية لكن يبدو أن الاختلاف حول مقر هذا المعهد: في الجزائر أم فرنسا أدى إلى إهمال الفكرة وطرح مسألة تعليم الأهالي جانبا إلى حين.

إلى جانب هذه المقاربة المحدودة ذات النزعة النخبوية والتي لم تتحقق، هناك مقاربة أخرى للموضوع ذات نظرة أوسع وتجرد

أكثر عبرت عنها مذكرة تعود إلى نفس هذا الظرف حيث أكدت على ضرورة الاعتناء بموضوع تعليم الأهالي وذلك عن طريق إعادة بناء المنظومة التعليمية التقليدية مع تلقيحها بالمعارف الجديدة. عند هذا فقط " يمكن القول أن قضية الحضارة قد انتصرت" والقرآن نفسه سيحمل مفاهيم ومعاني جديدة عند الجزائريين، و"أن الحرب ليست الكلمة الوحيدة والأخيرة فيه". لم يسفر هذا الاهتمام بموضوع تعليم الأهالي في هذه المرحلة عن أية نتيجة ملموسة فلم يتقرر أي شيء في هذا المجال.

سجلت خلال المرحلة الثانية (1850- 1870) مبادرات نوعية في مجال التعليم الأهلي لم يسجل مثلها في المراحل اللاحقة. ففيها وضعت اللبنات الأولى لمنظومة التعليم الأهلي للمستوى الابتدائي وذلك بفتح عدد من المدارس الحكومية المسماة بالمدارس العربية الفرنسية وإنشاء المدارس الإسلامية الثلاثة لتخريج أعوان القضاء الإسلامي وموظفي الشئون الدينية، إلى جانب معهدين ثانويين في كل من مدينتي الجزائر وقسنطينة. كما فتح المجال أمام الجزائريين للالتحاق بمدرسة تكوين معلمي الابتدائي والمدرسة الفلاحية.

لقد أعطت المدارس العربية الفرنسية وخاصة المعهدين الثانويين ثمارها الأولى بظهور نخبة مزدوجة اللغة سجلت حضورا - وإن كان متواضعا- في مجالات النشاط الاجتماعي، في

التعليم، في الصحافة، في الثقافة والتأليف، وحتى في السياسة وهو النشاط الذي يمكن رصده مع بداية عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر. فهذه الحصيلة تعتبر جد إيجابية بالنظر لقصر عمر هذه المؤسسات من جهة والمبلغ المتواضع المخصص للتعليم الأهلي بمختلف مستوياته وفروعه والتي لا تتجاوز المائة وخمسة وسبعين ألف فرنك في الميزانية السنوية.

كان لسقوط النظام الإمبراطوري في فرنسا انعكاسا مباشرا على الوضع في الجزائر. لقد فتح ما تسميه مدرسة التاريخ الاستعماري بنظام الحكم المدني الباب عريضا أمام هيمنة الفلاحين والمستوطنين عموما على شئون المستعمرة. فالوالي العام الجديد دُهيدُون بالرغم من خلفيته العسكرية، إعتبره المستوطنون أول حاكم مدني للجزائر نظرا للجهود التي بذلها لتمكين المهاجرين الأوربيين من الاستئثار بشئون المستعمرة. لقد أعلن وبدون مواراة أن الهدف الذي يعمل من أجله هو تمكين المستوطنين من السيطرة الكاملة على شئون البلاد من جهة وهدم كل مقومات الشخصية الوطنية والإسلامية لدى الأهالي وتصفية القنوات التي تتغذى منها كالزوايا والمدارس العربية الفرنسية التي تتضمن في مناهجها عناصر من مقومات هذه الشخصية من جهة أخرى. لقد تم إلغاء المعهدين الثانويين كما تم تصفية المدارس العربية

الفرنسية تصفية شاملة خلال عقد السبعينات بحيث لم يبق منها ولو مدرسة واحدة عند نهايته.

ففي أواخر هذا العقد لم يتجاوز عدد التلاميذ الجزائريين ألفين وأربعمائة تلميذ بينهم مائة وستة وسبعين تلميذة، موزعين بين مدارس التعليم العام والمدارس الحرة ومدارس الآباء البيض، من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة والذي يزيد عددهم عن أربعمائة ألف طفل. فكان عدد الطلبة في المدارس الإسلامية الثلاثة 130 طالبا وفي التعليم الثانوي 81 طالبا.

تعاملت إدارة الاحتلال مع مسألة تعليم الأهالي ومنذ البداية بمنظور كونه مادة استراتيجية بالغة الأهمية والخطورة وبالتالي فلا يجوز أن تهدف إلى غاية أخرى غير خدمة الاحتلال وترسيخ وجوده في البلاد.

في الفترة الثانية من مسار التعليم الأهلي (1883- 1944) يمكن التمييز بين مرحلتين: الأولى من سنة 1883 إلى سنة 1891 والثانية من سنة 1892 إلى سنة 1944. في المرحلة الأولى سجل هناك نوع من الشد والجذب بين وزارة التعليم العام على المستوى المركزي وبين المستوطنين. فهؤلاء الأخيرين يرفضون فكرة تعليم الجزائريين كمبدأ تشبثوا به على امتداد وجودهم في البلاد. فهم يرون أن التجهيل وتفشي الأمية هو أفضل ضمان لمستقبل الجزائر الفرنسية. ويرى المسؤولون في باريس وفي مقدمتهم جول فيري أن

أفضل طريق لتحقيق هذه الغاية هو فرنسة الناشئة عن طريق نشر التعليم.

عند نهاية عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر كان عدد المدارس الخاصة بالأطفال الجزائريين خمسة وسبعون مدرسة. منها ثلاث مدارس رئيسية فقط التي تتيح لتلامذتها إمكانية متابعة دراستهم حتى الشهادة الابتدائية. وعدد الأطفال المتمدرسين في المدارس العمومية والخاصة يزيد قليلا عن أحد عشر ألف تلميذ. فالحماس الذي أبداه جول فيري في بداية عقد الثمانينات والذي تجسد في فتح بضعة مدارس في منطقة القبائل التي يطلق عليها اسم المدارس الوزارية، لم يتواصل بفضل معارضة الفلاحين ومساندة الولاية العامة لهم. فما تحقق خلال هذه المرحلة لم يكن في مستوى تطلعات دعاة المدرسة الإدماجية.

في تقريرها حول التعليم كرست لجنة مجلس الشيوخ - التي أوفدت إلى الجزائر في سنة 1891- مبدأ فصل التعليم الأهلي عن منظومة التعليم العام وإعطائه صبغة "عملية" مركزة على الزراعة بالخصوص وعلى الحدادة والنجارة التقليدية، كما استبعد فكرة إدراج تدريس اللغة العربية في المدارس الأهلية، رغم الطلبات الملحة التي تقدمت بها الأطراف الجزائرية التي استجوبتها اللجنة. أوصى التقرير من جهة أخرى بأن ينظم التعليم الأهلي وفق مخطط منهجي يبدأ بالبلديات المختلطة الواقعة في منطقتي القبائل

الكبرى والصغرى نظرا لتجمع السكان في قرى آهلة وكذلك في المدن. كما كرس مبدأ تقسيم التعليم الابتدائي إلى ثلاثة أطوار التحضيري، الأولي والأوسط دون أن يؤكد على ضرورة توفر المدارس التي ستنشأ في إطار هذا التخطط على الأطوار الثلاثة تسمح للتلاميذ بمتابعة تعليمهم حتى نهاية المرحلة الابتدائية. فالمرسوم الذي صدر في 18 أكتوبر 1892 جسد توجيهات توصيات لجنة مجلس الشيوخ التي لم تهدف إلى ترقية المجتمع الأهلي وفتح المجال أمامه للنهوض والرقي عن طريق التعليم في جميع مراحله فهي من هذا الجانب تتنافى مع رغبات المستوطنين في هذا الشأن.

بالنسبة للمدارس الإسلامية الثلاثة، فقد أوصى تقرير اللجنة على أن تبقى مؤسسات وظيفية لتكوين أعوان القضاء الإسلامي وموظفي الشئون الدينية وليس لها أن تتطوّر في اتجاه تحويلها إلى مؤسسات تعليمية متخصصة في الدراسات الإسلامية العليا. كما أوصى بتخصيص مناصب التوظيف في القطاعين لخريجي هذه المدارس وليس لهم أن يشغلوا وظائف عمومية أخرى في غير هذين المجالين.

بالنظر إلى ما سيتعرض له التعليم الأهلي من تضييق وتشويه عندما أصبح المستوطنون هم المحتكمون في ميزانية المستعمرة فإن مسألة تعليم الأهالي لم تحض باهتمام من طرف الإدارة على عهد الجمهورية الثالثة كالذي أبدته خلال العشرية الأخيرة من القرن

التاسع عشر فعند نهايته كان عدد الأطفال المتمدرسين يزيد قليلا عن أربعة وعشرين ألف طفل وعدد الثانويين 86 طالبا وطالبين فقط في التعليم العالي: الحقوق والطب.

مع مستهل القرن العشرين سارت حملة المستوطنين ضد التعليم الأهلي في ثلاث اتجاهات متكاملة فيما بينها: المطالبة بتحويل الإشراف على التعليم كلية إلى الولاية العامة. ذاك أن وضع المقررات والإشراف الميداني على سير التعليم هو من صلاحيات الأكاديمية. الاتجاه الثاني هو العمل على تقليص الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم الأهلي. ففيما بين سنتي 1901 و1909 زادت الاعتمادات المخصصة لمدارس التعليم العام بالضعف في الوقت الذي لم تزد فيه الاعتمادات المخصصة للتعليم الأهلي سوى بنسبة ستة عشر في المائة. الاتجاه الثالث الذي تحركت فيه قوى الضغط الاستيطانية هو إفراغ مقررات التعليم الأهلي من كل محتوى من شأنه إعداد المجتمع الأهلي لنهضة حقيقية. فالمستوطنون مصرون على الاحتفاظ بتفوقهم الثقافي "ليبقوا متحكمين في مصير الأهالي" كما أكد ذلك مقرر اللجنة المالية في المنوبيات التالية.

وجد هؤلاء في الوالي العام جونار خير معين لتثبيت هذا التوجه في التعليم الأهلي. فهو يرى أن مدرسة في شكل قُوْرَبي وبرنامج تكويني بسيط يسند الإشراف عليه لمتقاعدين من الجيش أو حرفيين "الذين هم على قسط من التعليم يكون في مقدورهم

تلقين معلومات أولية في لغتنا"، كافية جداً وهو ما تحقق فعلاكما أكد ذلك مقرر اللجنة المالية الذي أعلن أن مقررات المدرسة الأهلية تم إعدادها بكيفية "تمنع كل ما من شأنه المساهمة في بلورة شعور وطني لدى الأهالي".

لم تثر الحصيلة المتواضعة للتعليم الأهلي بعد قرن من الاحتلال أي قلق لدى السلطات بما فيها الأكاديمية. فمقررات المدارس الأهلية بقيت كما تم تحديدها في سنة 1898 بدون أي تغيير. والملحقات المدرسية في نفس المستوى التحضيري الذي رتبت فيه ولكنها أصبحت تسمى بمدارس الطور الأول الابتدائي بدل إسم الملحقات.

لكي تغير الإدارة بعض الاهتمام لشئون الجزائريين تطلب الأمر وقوع أحداث كبيرة على المستوى العالمي وظهور أوضاع محلية بالغة الدلالة، والتي نجم عنها إنشاء لجنة للإصلاحات عند نهاية سنة 1943، التي اعتمدت مخططا لتوسيع نشر التعليم بين الأهالي. فبعدما أبرزت حجم المشكلة في القطاع والذي يتمثل في كون ما يقرب من مليون وربع مليون طفل خارج المدرسة، اقتصرت على وضع تصور لمخطط في إطار زمني محدد قابل للتحكم والذي حددته بعشرين سنة. فخلال هذه المدة يتم استقبال أربعمائة طفل، عشرون ألف كل سنة. وهو ما يتطلب تحضير أربعمائة قسم جديد وأربعمائة معلم كل سنة. فالتكلفة الكلية للمشروع في سنته

الأولى قدر بـ: 170 مليون فرنك وفي سنة العشرين بـ: 428 مليون فرنك. فهل تتمكن الإدارة من إنجاز ما تصورته عندما يسترد المستوطنون جبروتهم وتسلطهم على شؤون المستعمرة، بعد النكبة التي أصابت سطوتهم أثناء الحرب، عند نهايتها؟

التعليم التقليدي في الجزائر
نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين

د. شخوم سعدي
قسم التاريخ
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
جامعة جيلالي اليابس "سيدي بلعباس"

يستقر لدى القارئ لوضع الجزائر بعد منتصف القرن التاسع وجود فئتين فئة غالبة تمثل المجتمع الجزائري الذي ظل يحافظ على أساليبه الخاصة في تسيير شؤونه المتعددة، و غدارة فرنسية تحاول اختراق هذه الدولة و تقزيم دور المجتمع عبر سن قوانين و نظم مختلفة لا تكاد تراعي فيه هذا المجتمع و مبادئه، وظل هذا الحال يساهم في اتساع الهوة الموجود بين الفئتين حتى بدايات القرن العشرين، و لعل من أبرز الميادين التي سعى الجزائريون للحفاظ عليها وفق طرقها التقليدية في ظل غياب الدولة التي تمثلهم و تحفظهم من المؤسسات الاستعمارية هو التعليم، و رغم صفته التقليدية و انحصاره في ميادين معينة إلا أن انتشاره يغري الباحث و الدارس إلى ضرورة رسم صورة له محددة بعيدة عن الإطار العام التي يمكن أن يوضع فيه ، فمن الصعب و صفه بالتخلف مقارنة بالتعليم الفرنسي و في نفس الوقت لا يمكن قطعه عن جذوره التاريخية باعتبار أنه امتداد لفترة تاريخية انتهت بالنسبة للجزائر مع دخول الفرنسيين و احتلالهم الجزائر سنة 1830 م، يضاف إلى كل هذا أن كثيرا من النخب الجزائرية مرت ببعض مؤسساته بل و تكونت فيها و لم تنجذب للمؤسسات الفرنسية، و نظرا لهذه الاعتبارات سنحاول إبراز دور هذه المؤسسة في التعليم عامة في الجزائر خلال الفترة المذكورة و أهم وسائلها و سبب غلبة الوضع التقليدي عليها و مدى تطورها خاصة في القرن العشرين، عبر

نصوص تاريخية في ثنايا بعض الرسائل و المصنفات التي كتبها بعض المنتسبين لهذا الميدان و ما كتبه المتأخرون عنه.

و لعله من الجدير بالذكر أن هذا الميدان ظلت الكتابات فيه مقارنة مع مظاهر أخرى للمجتمع الجزائري في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين خاصة السياسية و إذا ذُكر فإنه يأتي في عموم الحديث عن التعليم في الفترة المعاصرة ، فالموضوع رغم هذا العرض يحتاج إلى مزيد من البحث و التقصي خاصة و أنه يمثل فترة طويلة من الزمن لامتداده التاريخي و شغله حيزا كبيرا من الجزائر نظرا لكون أهم وسيلة و قد تكونا أحيانا الوحيد لدى اغلب الجزائريين في تلك الفترة.

وضع التعليم عموما في الجزائر نهاية القرن التاسع عشر :

كان التعليم في الجزائر ذو صورة تعرف خصائص الفترات الوسطى وكان الجزائريون يعتمدون في التعليم على ما كان يسمى بالكتاب أو في البادية بالشريعة ، و قد شملت المبادئ المتفاة حفظ القرآن و القراءة و الكتابة، و الرسم القرآني، وكذا التربية الدينية و حفظ الأحاديث، و أداء الصلوات، وحسن الأخلاق[1] وذلك بوسائل تقليدية مثل اللوح و الدواة و قلم القصب، يبقى الطفل يتكون فيها حتى سن الأربعة عشر حسب أغلب المتابعين

1- سعد الله (أبو القاسم) ، تاريخ الجزائر الثقافي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط.1، 1998، ج3، ص.47.

لتلك الفترة، ونظرا للسياسة الفرنسية التي حاربت التعليم في مثل هذه المدارس و ضيقت عليها فإن أغلب الجزائريين لم يكتفوا بالتعليم فيها، وقد شهدت سنوات الثلاثينات نشوء المدارس الفرنسية الخاصة بالجزائريين، وكان التعليم موجها توجيها خاصا يهدف إلى إخراج مسلوب من تاريخه وهويته و لغته وبيئته ودينه[2] ، ويدوم التعليم فيها ست سنوات على العموم و أغلب الجزائريين لم يكملوا تعليمهم فيها خاصة خلال هذه الفترة، و قد تلقى الجزائريون تكوينا بعيدا عن آصالتهم و إذا ما أدرجت اللغة العربية فهي بطريقة عامية[3] بحيث تعرض عليه نصوص بالعامية تعطي صورة مشوهة للمجتمع، و يظهر ذلك في كتاب كان معتمد لديهم من تاليف صوالح محمد ولد معمر عنوانه "التدريس المتوسط للوارد المتبسط" وقد ألف سنة 1342هـ/1923م و هو يستعمل ألفاظا فرنسية و يدرجها إدراجا في لسان العرب إضافة إلى بعض الأنفاظ العامية التي هي من لحنهم دون اعتبار لقواعد اللغة و مما زاد الطين بلة هو الحروف التي ليست من العربية بما كان، فتتحول اللغة إلى

2- سعد الله، المرجع السابق، ص.366

3- سعد الله، المرجع السابق، ص.415

رسم لمكلام عامة الجزائريين أكثر منه تكوينا لهم[4]. أما باقي المواد فقد كانت تدرس باللغة الفرنسية فتشمل الحساب و التاريخ الفرنسي و الجغرافيا و التاريخ الطبيعي و مبادئ الزراعة و الأخلاق و الموازين و المكاييل الفرنسية طبقا للنظام الفرنسي[5]. وكانت العربية العامية و القرآن قد وكلتا بمدرس مسلم، يراقبه قاض أو مفت في لجنة كونتها السلطات الفرنسية[6]، مع الملاحظة أن بعض البرامج لا تخلوا من الأهداف السياسية لفرنسا كضرورة الولاء لها في مادة التربية الأخلاقية، كما يضاف إلى هذا التركيز على الالتزام بقوانين المتغلب في مثل هذه الطروحات التي تغلب عليها الفلسفة الغربية.

موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي:

لعل هذا العنصر هو العنصر الأساس في هذا الطرح ، الذي من خلاله يمكن معرفة تقبل الجزائريين للتعليم الفرنسي الحديث أو التزامهم بالتقليدي ، و بين أيدينا و وثيقتين تعودان إلى العشرينات من القرن العشرين الأولى عبارة عن مخطوط لمحمد بن طيبة بن أحمد بن محمد المليانى (حيا في 1330هـ/1912م) عنوانه حاجة البلاد

4- الشيخ صوالح محمد ولد معمر ، التدريس المتوسط الوارد المتسبط (في استعمال العربية الجارية عند مسلمي الجزائر)، مطبعة : imprimeur-libraire de l'université Algers، 1923.

5- سعد الله، المرجع السابق ،ص.423.

6 - نفسه.

إلى الاقتصاد و الاتحاد و هو محفوظ بمكتبة إكس بروفنس مكتوب بخط مغربي، و الوثيقة الثانية وثيقة خاصة لأحد المدرسين الجزائريين الذين اجتمعت فيهم صفتا التعليم في المدرسة التقليدية و المدرسة الحديثة و هو محمد بن علي اليحياوي (1877- 1937م).

- **وصف الوثيقتين:** الوثيقة الأولى عبارة عن مخطوط محفوظ بمكتبة إكس بروفنس تحت رقم "Ms arabe Alg 9h116" و هو بالعنوان المذكور أعلاه مكتوب بخط مغربي بألوان متعددة (الأحمر و الأصفر و الأسود) ، مكون من إثنى عشر ورقة، عشرون خطا في كل ورقة ، وقد نسخه ناسخ يسمى علي بن أحمد بن بخناش العجيلي المجاني الأبي داوود قراءة المالكي مذهبا الأشعري اعتقادا و يعود تاريخ نسخه إلى سنة 1338هـ/1920م. أما الوثيقة الثانية فهي عبارة عن رسالة مؤرخة من طرف صاحبها محمد بن علي اليحياوي مؤرخة بتاريخ 23 جانفي 1907 أرسلها إلى أخيه أحمد بن علي مكتوبة بخط مغربي.
- **ظروف كتابة الوثيقتين :** جاءت الوثيقتان في ظروف سعت فيها فرنسا الاستعمارية إلى محاولة تشجيع التعليم في المدارس الفرنسية، كي توضح كيف تعامل الجزائريون مع هذا الواقع الجديد الذي كانت فرنسا من خلاله لتوسيع قاعدة النخبة المفرنسة المثقفة، و تجذير تعليم اللغة الفرنسية.

• **الطرح العام التعليمي في الرسائل: تعامل أصحاب هذه الوثائق مع التعليم الاستعماري تعاملا إيجابيا ، مع وجود نوع من التحفظ في التعامل، و يظهر ذلك من خلال ما يلي:**

- الدعوة إلى تعلم علوم الصناعة التي هي في المحصلة العلوم التجريبية الحديثة عبر ما توفر من مؤسسات تعليمية و إن كانت فرنسية ، عبر التدليل من أن ذلك أمر درج عليه البشر و أن لا علاقة بالمفاهيم الاستعمارية بهذا الباب و لهذا فقد شجع الميلاني تعلم هذه الأصناف من العلوم ولـو في مدارس فرنسـية و ذكر بأن هنا بعض الجزائريين يرفضون التعلم و يعزون ذلك إلى الدين و لكن الدين منهم براء حسبه[7].

- الفوضى في تسيير بعض المدارس كما أشار إلى ذلك محمد بن علي اليحياوي و قلة اعتناء الفرنسيين بها خاصة التي كانت تعلها فرنسا في تلك الفترة[8].

- الاختلافات التي كانت بين المعلمين الجزائريين و بعض المسؤولين الفرنسيين كما حدث مع مثلا ما حدث بين محمد بن علي اليحياوي و Charles Eminot بل إن هذا المعلم الجزائري يذكر أنه هدد المفتش الفرنسي أنه في حالة الإبقاء على

7 - محمد بن ملية بن احمد بن محمد الميلاني، حاجة البلاد إلى الاقتصاد و الاعتبار، أنظر بروفنس تحت رقم: caom A1g ggs 9h116 ، ورقة 4 ظهر، ورقة 5 وجه.

8- محمد بن علي اليحياوي، رسالة لأخيه مؤرخة بـ: 23 جانفي 1907، وثيقة خاصة.

المدرسة مغلقة فإن سيحول التعليم إلى منطقة ميزاب كما كانت تعرف[9].

- كان بعض هؤلاء المعلمين يسّرون تعلم اللغة العربية رغم كونهم وظفوا في مدارس ،فبعد أن يتم توظيفهم يقومون بتعليم اللغة العربية[10] لأبناء تلك المنطقة ، ومن هنا يمكن أن نستشف أن المدارس لم تكن تحت رقابة دائمة أو أن أمرها كان متغافل عنه .

- التفريق بين التعلم الديني و التعليم الخاص بالعلوم الحديثة كما ذكر ذلك الميلاني، مع الملاحظة أنه ركز على علوم الصناعة مثل الزراعة و الفلاحة[11]، و دعا إلى ضرورة الاهتمام بها ، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة المجتمع الجزائري الذي كان في أغلبه ريفيا، و يشير كذلك إلى علوم أخرى كعلـوم التجارة و الاقتصاد و غيرها.

لعل هاتين الوثيقتين من فقيهين الأول في الشمال و الثاني في الجنوب، يتضح فيها تباين نوعي في كيفية التعامل مع هذا الواقع الجديد ، و إن كان في مجمله يعتريه التحفظ عدا ما يعرف بمبادئ العلوم و يمكن الاستنتاج أن التعليم التقليدي

9 - نفسه.

10 - الهلود بن القواسم البدار، التحقيق التحفاظ ،طبعة خاصة لوالدها بدون تاريخ ج3،ص:242.

11- الميلاني ، المصدر السابق،ورقة 7 وجه و ما بعدها.

التعليم الفرنسي ببلاد الزواوة خلال فترة الاحتلال

محمد أرزقي فراد
مكاتب وباحث في التاريخ

بصورته التي كانت في القرن التاسع عشر بدأت تتراجع من حيث تعلم العلوم الدينية و العلوم البدئية، وتراجع شيئا فشيئا، إلى أن سعى إلى تداركه من طرفه ما عرف بعد ذلك بالمدرسة الإصلاحية.

في بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى اعتراف الفرنسيين بانتشار التعليم في معظم القرى الجزائرية، غداة احتلالهم للجزائر، بطريقة تعادل على الأقل ما كان موجودا في فرنسا. لكنهم قاموا بتحطيم المؤسسات التعليمية، عن طريق مصادرة أوقافها التي كانت مصدر تمويلها. وقد اعترف Alexis de Tocqueville - الذي كلف بمعاينة الوضع الاستعماري في وقت مبكر- بجريمة الفرنسيين في حق التعليم الجزائري العربي، حين قال : " لقد بسطنا أيدينا على تلك الموارد (موارد المؤسسات الخيرية الهادفة إلى التكفل بحاجيات الناس في مجال الصدقات والتعليم العمومي) وتركنا المدارس تتهاوى ، وشتتنا المحاضر؛ فانطفأت الأنوار حولنا... و معنى ذلك أننا تركنا مجتمع المسلمين في حالة من الجهل والوحشية أكثر من التي كان عليها قبل أن يتعرف علينا"[1].

هذا و قد وظفت فرنسا المدرسة كوسيلة لتكريس الاستعمار في الجزائر، لذلك فإن سياستها التعليمية لا تعدو أن تكون عملا مكملا للبندقية والمدفع، بهدف تحطيم المجتمع الجزائري، وعزله عن تاريخه وثقافته وحضارته العربية الإسلامية، تمهيدا لإدماجه في الحضارة الفرنسية. وأكد ذلك الضابط دومال Le duc d' Aumale بقوله:" إن لفتح مدرسة واحدة وسط الأهالي مفعولا يساوي مفعول كتيبة عسكرية في عمليات بسط الأمن في البلاد". وركزت

فرنسا بناء المدارس في بلاد الزواوة، في سياق سياسة فرق تسد، لاعتقادها أن لهذه المنطقة قابلية للاندماج أكثر من غيرها، بحكم خصائصها الاجتماعية والثقافية واللغوية والاقتصادية.

وعليه التجأت فرنسا إلى تشتيت المجتمع الجزائري بواسطة تطبيق سياسة "فرق تسد" المكيافيلية، لتمزيق المجتمع الجزائري المشكل من العنصرين العربي والأمازيغي. وتحمس لهذه السياسة الدكتور Bodichon ، قدعا إلى زرع العداوة والبغضاء بين العنصرين العربي و الأمازيغي، من أجل تحقيق مصالح فرنسا، وقال في هذا السياق" على فرنسا أن تطور غريزة العداوة بين العرب والقبائل، وتدفع الجنسين إلى مواجهة بعضهما البعض وفق مصالحنا... توجد لدى القبائل معطيات انصهار واندماج أسهل وطبيعية أكثر"[2].

هذا والجدير بالذكر أن مشروع "الوهم القبائلي Le Mythe Kabyle" قد خرج من رحم سياسة فرق تسد الاستعمارية، وكان يقضي بوضع سياسة اندماجية خاصة بمنطقة القبائل وحدها فقط، وتحمس له العديد من المسؤولين الفرنسيين، كالضابط أوجين دوماس Eugène Daumas (1802 - 1871) الذي يعد من أبرز الشخصيات السياسية المتحمسة لمشروع إدماج أهل الزواوة (القبائل) في الحضارة الفرنسية، بحجة أنهم من أصل جرماني، وأنهم مستقرون ومحبون للعمل، وبالتالي فهم مؤهلون للتحضر، خلافا للعنصر العربي الذي اتهمه بالكسل والخمول[3]. وسار الضابط

أوكابيتان Azaplume في نفس الاتجاه، فتنبأ بأن سكان القبائل(الزواوة) سيصيرون بعد مائة عام فرنسيين، بحجة أن" دستورهم جمهوري وحكمهم ديمقراطي، وقراهم تشبه قرانا الفرنسية بسقوفها القرميدية الحمراء، وأنهم يحملون وشما في شكل صليب، ويوم استراحتهم هو يوم الأحد"[4].

وهكذا فإن ترحيب إنشاء المدارس الفرنسية في بلاد الزواوة، يعد خيارا استراتيجيا، يحقق إدماجها في صلب الحضارة الفرنسية، لكونها- حسب قناعة الفرنسيين آنذاك- منطقة أمازيغية اللسان، ذات إسلام فاتر، يخفي المسيحية المتأصلة، وبأن قوانينها العرفية، هي أقرب إلى عقلانية مونتيسكيو منها إلى الشريعة الإسلامية. وكان إميل ماسكاري Emile Masqueray ، وكميل ساباطيي Camille Sabatier من أبرز العاملين على نشر التعليم الفرنسي في بلاد الزواوة، منذ عقد السبعينيات من القرن التاسع عشر، علما أن المستوطنين الفرنسيين، قد وقفوا سدا منيعا، لسياسة الحكومة الفرنسية، خاصة في عهد الوزير جول فيري، الذي بادر إلى برمجة بناء بعض المدارس للأهالي، وفسر موقف المستوطنين على أنه تعبير صريح على رغبتهم، في إبقاء الجزائريين مجرد يد عاملة رخيصة يستغلونها في مشاريعهم.

ورغم جمجمة السياسة التعليمية الفرنسية، فإن نسبة التلاميذ المتمدرسين في المدارس الفرنسية العمومية قد ظلت ضعيفة، أقل من

5 بالمائة من مجموع التلاميذ البالغين سن التمدرس، سنة 1889م، ولم تتجاوز نسبة 10 في المائة طيلة فترة الاحتلال الفرنسي.

بداية التعليم الفرنسي في بلاد الزواوة

ظهرت المدارس الأولى لتعليم اللغة الفرنسية في بلاد الزواوة، على يد اليسوعيين، وهم رواد التنصير فيها، فأسسوا مدرسة في قرية الجمعة نصهريج سنة 1873م، وأخرى في قرية آث لربعا بعرش آث يني سنة 1875م. ولم يكن هدفهم معرفيا، بل جعلوا المدرسة وسيلة لنشر المسيحية، ثم تجرؤوا على تهريب بعض الأطفال المتمدرسين في مدارسهم إلى مدينة الجزائر، ومنها إلى فرنسا، وعلى اثر ذلك اضطرت الإدارة الفرنسية إلى إصدار الأمر بغلق مدارسهم، خشية اندلاع الاضطرابات اثر تقدم الأهالي بشكواهم[5]. وبعد ظهور فرقة الآباء البيض، التي أسسها الكاردينال لافيجري سنة 1867م، اشتدت المنافسة بين الفرقتين في مجال تأسيس المدارس من أجل تنصير الجزائريين. ولعل ما ميز نشاط هذه الفرقة الأخيرة أن أفرادها كانوا يرتدون اللباس المحلي، من برنوس، و قندورة، وشاشية، وتعليق السبحة، لذلك لقبهم السكان بلقب " إمْرَابْطَنْ إزُومَيْنْ" أي مرابطو النصارى، كما أتقنوا اللغة الأمازيغية أيضا، كل ذلك من أجل تكسير الحاجز النفسي بينهم وبين السكان المحليين

والجدير بالذكر أن موقف الإدارة الفرنسية لم يكن ثابتا إزاء نشاط جمعيات المبشرين المختلفة، فإذا كان الجنرال بيجو- الذي كان حاكما عاما ما بين 1840/1847- قد دعم عمل المبشرين، فإن الحاكم العام ماكماهون قد آقلقه نشاط المبشرين الذي كان يرى فيه استفزازا للمسلمين، الأمر الذي قد يدفعهم إلى الثورة، لذلك اشتكى بالكاردينال لافيجري إلى الإمبراطور نابليون الثالث، فطلب منه هذا الأخير توجيه نشاطه نحو المستوطنين الأوروبيين، وترك شؤون الأهالي للحاكم العام. وبعد وصول الأميرال فيدون إلى منصب الحاكم العام، أعلن دعمه المطلق لسياسة تنصير الجزائريين، واشتهر في هذا السياق بتصريحه الذي أدلى به أمام المبشرين في الحراش: " هناك من يعرقلكم، أما أنا فسأساندكم في أعمالكم، إنكم تؤدون مهمة فرنسا بمحاولتكم تقريب الأهالي إليكم عن طريق التعليم والأعمال الخيرية، ليس لدى فرنسا من الرجال ما يكفي لتعمير الجزائر، لذا يجب التعويض عن ذلك بفرنسة المليونين من بزابرتنا"[6]

والحق أن الإدارة الفرنسية لم تلبث أن غيرت موقفها من نشاط المبشرين، إذ صارت تنظر بعين السخط إلى نشاطهم في المجال التعليمي، بسبب توجههم الديني/ الكهنوتي، علما أن الواقع قد أكد لهم استحالة تنصير أهل زواوة المتمسكين بدينهم الإسلامي.

لذلك طالب المجلس العام لعمالة الجزائر بغلق مدارسهم، وبموازاة ذلك حث بلديات منطقة القبائل على إدراج أجور المعلمين الفرنسيين ضمن نفقاتها الإجبارية.

وضعية بعض مدارس المبشرين في بلاد الزواوة في الموسم الدراسي 1876/1877

المدرسة	عدد المعلمين المبشرين	عدد التلاميذ
قرية الجمعة بمهوريج	04	125
قرية آث لربعا(آث يني)	02	30
إواضيين	02	23

جدول تأسيس بعض مدارس المبشرين

قرية ڤاڤيونت عزوز (1873)	قرية الجمعة بمهوريج (1873)
قرية ڤاوريرث عبد الله (1873)	قرية آث لربعا (1875)
قرية إيزمكان (1873)	إغيل علي (و. بجاية) (1877)
قرية بونوح (1876)	إواضيين (1877)

المرجع: محمد المأمور علي، **التعليم التبشيري في الجزائر**، ص113، 116.

تطور أعداد تلاميذ مدرسة قرية آث لربعا، بعرش آث يني

1875	من 2 إلى 8 تلاميذ
1876	من 5 إلى 15 تلميذا
1877	من 30 إلى 42 تلميذا

المرجع: شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**

المدرسة الفرنسية العمومية

استغل اللائكيون فشل المبشرين في تمسير سكان الزواوة، للدعوة إلى وجوب دعم المدرسة العمومية العلمانية، باعتبارها الوسيلة المثلى لإدماج سكان الزواوة في الحضارة الفرنسية، وتعتبر لربعا ناث يراثن- التي كانت تسمى الحصن الوطني Fort- National - بلدة نموذجية لتطبيق سياسة الإدماج عن طريق التعليم، فتم إنشاء مركز للتكوين المهني Ecole des Arts et métiers فيها سنة 1867م بمبادرة من الضابط هانوطو Hanotaux ، التي حظيت بتزكية كل من إسماعيل أوربان Ismail Urbain، ولايلسي Lapasset، ويركز هذا المركز نشاطه على تعليم التجارة والحدادة للمتخلوزين[7] هذا وقد ذكر الكاتب François Charvériat في كتابه: Haut jours en Kabylie الصادر سنة 1889م، أن المدرسين في هذا المركز، قد وضعوا خبراتهم تحت تصرف المجاهدين أثناء هجومهم على ثكنة لربعا

نات يرائن خلال ثورة 1871م، وقاموا أيضا بحرق مدرستهم. وعلى اثر ذلك قامت فرنسا في المرحلة الأولى، بإلغاء الحافز المالي الذي كان المتربصون يستفيدون منه، وقدره (10) فرنكات كانت تدفع لأولياتهم شهريا، وفرنك واحد لكل متربص يوميا كبديل عن غياب النظام الداخلي[8] ثم نقل المركز إلى مدينة دلس[9].

وفي مطلع سنة 1873 اقترح قائد مركز تريعا نات يرائن على الحاكم العام الأميرال فيدون ، إنشاء مجموعة من المدارس الفرنسية على أنقاض المدارس القرآنية(المعمرات)، من أجل فرنسة سكان الزواوة. وحظي هذا الاقتراح بالقبول، على أساس أن تكون أعباؤها المالية على عاتق البلديات المحلية، وظهرت في هذا السياق مدرسة قرية ثامازيرث الشهيرة.

دور إميل ماسكيري في نشر التعليم الفرنسي ببلاد الزواوة

واعتبارا للدور الرائد الذي قام به إميل ماسكيري Emile Masqueray (1843-1894) في تأسيس المدارس الفرنسية في بلاد الزواوة ، فلا بأس من تقديم نبذة عن حياة هذا الرجل المتحمس لمشروع إدماج القبائل في الحضارة الفرنسية(Kabylophile) عن طريق المدرسة. فقد دخل إلى الجزائر بعد أن تخرج بإجازة في التاريخ من مدرسة المعلمين بفرنسا، ليتولى التدريس في ثانوية الجزائر ما بين (1872- 1878)، وانتقل بعدها إلى المدرسة العليا للآداب بالجزائر، كمدرّس لمادة التاريخ القديم لإفريقيا. ولم يلبث أن استهوته دراسة الآثار

الرومانية ، والمجتمعات الأمازيغية ذات خصوصيات لغوية وثقافية واجتماعية، واقتضت منه هذه المهمة تعلم اللغة العربية، وألسن الأمازيغية المختلفة(الشاوية /الترقية / القبائلية / المزابية)، التي كانت وسائل ضرورية لانجاز أبحاثه، فأقام في هذه المناطق لفترات متفاوتة في المدة الزمنية، فاطلع خلالها على كنوز المخطوطات الخاصة بتاريخ مزاب ، وفقه المذهب الإباضي، وقام بترجمة بعضها إلى الفرنسية سنة 1890م. ولعل أشهر مؤلفاته كتاب الموسوم تكوين الحواضر لدى السكان المستقرين في الجزائر(قبائل جرجرة، شاوية الأوراس، بني مزاب)، الصادر سنة1886م.

(Formation des Cités chez les Populations sédentaire de l Algérie)

وقد أثر هذا الكتاب في المحيط الجامعي لفترة طويلة، أوضح فيه أوجه الشبه بين الفرنسيين وسكان الأمازيغ في المناطق المذكورة بفعل عامل الاستقرار، الذي يعد شرطا أساسيا لبناء الحضارة[10].

وسرح إميل ماسكيري - المتحمس لنشر التعليم الفرنسي في بلاد الزواوة- سنة 1876م، أنه يمكن فرنسة هذه الأخيرة، في ظرف جيلين ، إن توفر العزم الصادق لإنشاء مدرسة فرنسية في كل عرش (قبيلة)[11]. ويبدو انه استطاع أن يؤثر في وزير التربية جول فيري Jules Ferry فكلفه هذا الأخير بالإشراف على مشروع إنجاز المدارس العمومية الأولى في قرى : ميزه ، وثيزي راشد، والجمعه تصهريج، وآث بني بولاية تيزي وزو الحالية[12].

هذا وقد لقيت سياسة وزير التربية جول فيري الداعية إلى تعميم التعليم ليشمل أبناء الأهالي، والقاضية بوضع مدارس الأهالي على عاتق الوزارة وليس البلديات، لقيت مقاومة شرسة من قبل المستوطنين، الذين تساءلوا في مقال نشر في جريدة الأطلس بتاريخ 7 جوان 1882م " لمن منا الذي يدفعنا إلى فتح أحضاننا لأولاد الأهالي؛ وما الذي جعل ثانوية الجزائر مأهولة بشباب عرب يعودون إلى وجارهم فور تسريحهم مكما يفعل الثعلب حين يرام ترويضه؟"[17] لذلك تم وضع حد لتجربة جول فيري بتاريخ 8 ماي 1887م[18].

موقف سكان الزواوة من التعليم الفرنسي

رفض السكان إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية القليلة، على اعتبار أنها ستؤدي إلى تنصير و فرنسة أبنائهم. وعلى إثر ذلك قررت الإدارة الفرنسية استعمال أسلوبي الترغيب والترهيب لحمل السكان على إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية، وفي هذا السياق لوّحت بتسليط عقوبات شديدة على من يتخلفون عن إرسال أبنائهم إلى المدرسة، ومن جهة أخرى أعلنت عن تقديم مساعدات مالية للأولياء الذين يرسلون أبناءهم إليها.

ومما يؤكد معارضة الأولياء للمدرسة الفرنسية، أنه بمجرد ما صرح رئيس دائرة تيزي وزو سنة 1884م، بأن التعليم لم يعد إجباريا، فقدت المدارس ثلاثة أرباع تلاميذها في ظرف قياسي. ومن جهة أخرى فقد اعترف عميد أكاديمية الجزائر، التي كانت

تيزي وزو تابعة لها- أمام المجلس الأعلى للحكومة، بعزوف الجزائريين عن إرسال أبنائهم إلى المدرسة الفرنسية: " الصف التلاميذ بعدم المواظبة على الحضور إلى المدرسة، الذي تعود الكثير منهم على اليوم في الهواء الطلق، وابتعمسي عليهم الجلوس على المقاعد طيلة فترة الدروس، خاصة وان أولياءهم لا يحثونهم على المواظبة. ويعود الفضل في عدم غلق مدارسنا، إلى جهود أعوان الإدارة المحليين، الذين يقفون في تطبيق تعليمات المسؤولين الإداريين في البلديات المختلطة، والى قيادة المكاتب العربية، ورؤساء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة.... و يحتاج الأمر إلى سنوات عديدة، حتى يقتنع الأولياء بجدوى التعليم الفرنسي، وبالتالي المشاركة في دعم جهود المعلمين لتكريس المواظبة ومحاربة تغيب التلاميذ."[19]

وبالنسبة لتعليم البنات فقد أولى الفرنسيون له عناية كبيرة، وهذا من باب تقدير دور المرأة في تغيير المجتمع، لكنهم واجهوا عقبة كأداء، لفتح المدارس، بسبب إصرار السكان على عدم إرسال بناتهم إلى المدرسة الفرنسية، فلم يتمكنوا من فتحها إلا باستقدام البنات اليتيمات، أو بنات الأسر الفقيرة التي قدمت لها إغراءات مالية. وكان التحاق البنت بالمدرسة الفرنسية مجلبة للاحتقار، وصارت البنات المتعلمات فريسة للعنوسة، بسبب عزوف الشباب عن الزواج بهن. لذلك ظل تمدرس البنات في بلاد الزواوة

ضعيفا في أواخر القرن التاسع عشر، فمن مجموع [2863] متمدرسا، لم يتجاوز عدد البنات [204] تلميذة في جوان 1887م[16] وتركزت أكثريتهن(حوالي 150 تلميذة) خلال السنة الدراسية 1887- 1888م، في مدرسة الأخوات البيض بقرية إواضيين.

نوعية التعليم الفرنسي

ساد الاعتقاد لدى بعض الفرنسيين أن الجزائريين المسلمين، شعب غير قابل للتربية والتعليم، بحكم طبيعة العلوم الإسلامية التي تفتقر إلى العقلانية. كما رفض المستوطنون الأوروبيون فتح المدرسة الفرنسية على نطاق واسع أمام الأهالي، وهذا من باب الحرص على إبقائهم يدا عاملة رخيصة يستغلونها. لذلك فإن البرامج التعليمية كانت تهدف إلى تزويد الأطفال الجزائريين بالحد الأدنى من التحصيل المعرفي، الذي يجعلهم يدا عاملة رخيصة، قادرة على التواصل مع المستوطنين الأسياد[17]. ومن جهة أخرى ركزت المدرسة الفرنسية من خلال برامجها على فرنسة عقول الأطفال، عن طريق تدريس تاريخ وجغرافية وأدب فرنسا. لكن اللافت للانتباه أن الكاتب فرانسوا شارفيريا François Charveriat الذي زار بلاد الزواوة في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر- قد ذكر بشيء من الحسرة أن المعارك التي انهزم فيها الفرنسيون عبر التاريخ، هي التي كانت راسخة في أذهان تلاميذ مدرسة قرية آث هيشم[18].

آثار المدرسة الفرنسية في المجتمع

إن أخطر نتيجة نجمت عن فتح المدارس الفرنسية في بلاد الزواوة هي ضمور التعليم العربي ، بسبب غلق الكثير من الزوايا والكتاتيب في مختلف القرى والاعراش، وكان ذلك بمثابة نكبة قصمت ظهر المجتمع. ولعل أهم الكتاب الجزائريين الذين أشاروا في وقت مبكر إلى هذه البلوى هما الأستاذ أحمد توفيق المدني، والإمام الشيخ أبو يعلى الزواوي.

فقد نبّه أحمد توفيق المدني(1984/1898) سنة 1930م إلى خطورة المدارس الفرنسية ببلاد الزواوة، التي قد تؤدي إلى إضعاف الإسلام والعربية في تلك الربوع. وبغض النظر عن الأرقام الخاطئة التي قدمها حول واقع التعليم الفرنسي في هذه المنطقة، حين قدر نسبة المتعلمين بـ 90 في المائة، فقد وُفق في إبراز خطورة السياسة التعليمية الفرنسية المركزة حول بلاد الزواوة، بهدف فرنستها وتغريبها، وقال في هذا السياق:"وبلاد البربر الكبرى المعروفة بالجرجرة أو بلاد زواوة، هي اليوم موضوع عناية كبرى من طرف الحكومة وإدارة العلوم الجزائرية، التي جعلت التعليم الفرنسي(كذا) فيها إجباريا في كل قرية من قراها، وبشرة من مداشرها، بحيث أنك تجد اليوم ببلاد الجزائر95 في المائة من الأميين بين الصبيان، أما ببلاد الجرجرة فإنك لا تجد بين الصبيان إلا 10 في المائة أو أقل من الأميين، ويكفيك بأن عدد الطلبة في

مدارس الحكومة ببلاد القبائل يبلغ نحو الثلاثين ألفا، وفي بقية البلاد الجزائرية عموما لا يوجد من الصبيان المسلمين في المدارس إلا 30 ألفا، وكذلك بلاد الجرجرة موضع عناية كبيرة من طرف رجال التبشير المسيحي، من طرف الآباء البيض وغيرهم، ولهم هنالك مدارس علمية وصناعية بديعة البناء ككثيرة العمران"[19] ثم أشار الكاتب إلى خطورة العواقب التي تهدد هذه المنطقة، بفعل نشاط هذا الحكم الهائل من المدارس، فقال: "فالحقيقة التي لا ريب فيها هي أن الإسلام يتضاءل في بلاد الجرجرة تضاؤلا عظيما، والنشء الجديد سيخرج نشئا بعيدا عن الإسلام وعن العربية بعدا شاسعا. وأن الخطر لأقرب مما يظنه الكثير. فقد أخذت من الآن تنشأ إلى جانب الكتلة الإسلامية البربرية، كتلة أخرى مسيحية بربرية يجتمع معظمهم اليوم حول "أربعاء بني راشن" المسماة فورناسيونال."[20] ثم وجه الكاتب نداء الاستغاثة للمسلمين قاطبة ولعلماء الزواوة: "فواجب المسلمين من هذه الناحية عظيم جدا فهل من ينتبه له؟ وماذا يكون موقف علماء زواوة الأبرار وهم من علماء المسلمين الفطاحل بهذه البلاد؟"[21]

أما الشيخ أبو يعلى الزواوي(1866- 1952)، فقد استدل على تدمير التعليم العربي ببلاد الزواوة، بتراجع تعليم القرآن بمسجد ثاعروست- الذي كان يشرف عليه والده - وقرى عرش إغيل أمزكري، جراء بناء مدرسة فرنسية، استقطبت الأطفال بأسلوب

الترهيب، فقال في هذا الشأن متحسرا: "ويقدر عدد التلاميذ الذين يقرؤون القرآن بمائة وخمسين، والحفاظ منهم بنحو خمسين، وعندهم درس التوحيد والفقه على عهدنا منذ نحو خمسين سنة، وليس في القبيلة مدرسة فرنسية، ولكن تأسست واحدة منذ أربعين سنة، فقضت على جميع مكاتب (كذا) مساجد تلك القرى كلها، ولا حافظ ولو واحد في الألف، فلا اسم (بقي) لدرس التوحيد، ولا للفقه كما كنا، ولا يوجد عشرة من التلاميذ أو الطلبة في القبيلة كلها؛ وذلك أن تلك المدرسة الفرنسية كانت إلزامية فريضة افترضها المتصرف الذي يأخذ في العقاب للذي يتخلف ولده. وكذلك زاويتنا تفريث التي ذكرت قبل هذه، فإني غبت عنها خمسا وثلاثين سنة، وتركتها عامرة، وعدد الطلبة الذين يحضرون صباحا ومساء لقراءة الحزب الراتب نحو ثلاثين أو أربعين، فلما زرتها منذ عشرين سنة وجدت أربعة أو خمسة من الطلبة، واستبدلت تلك الزاوية بالمكتب (المدرسة) الفرنساوي ناسخا للمكتب العربي القرآني."[22]

ومن جهة أخرى استطاعت المدارس الفرنسية المنتشرة في بلاد الزواوة - على قلتها- أن تخرّج طليعة معلمي اللغة الفرنسية في الجزائر. وقد استعوذ طلبة مدارس آث يني، على المقاعد المخصصة للتكوين في دار المعلمين ببوزريعة منذ1891م[23]. ومن أشهر الأسماء التي برزت في المجال الثقافي والإبداعي سي أعمر

بوليفة(1861- 1931) صاحب المؤلفات العديدة، أشهرها كتاب لجرجرة عبر التاريخ الصادر سنة 1925م. ومحمد تزروت(1893- 1973) الملقب بـ ابن بطوطة القبائل، وهو خريج دار المعلمين ببوزريعة سنة 1912م، لكنه انفصل عن التعليم بسبب خلاف نشب بينه وبين مدير مدرسة ثنية بني عائشة التي عُين فيها، وبحكم انتمائه إلى شرفاء الزواوة والى تشبعه بالثقافة الإسلامية، فضل السفر إلى المشرق العربي ، ثم ساح في الشرق الأقصى والغرب، ونهل من فلسفة علماء الأمان بعد أن تعلم لغتهم ، وألف عدة مؤلفات في الفكر والسياسة والتاريخ والأدب. و يعد مولود فرعون (1913- 1962) من أشهر المعلمين الذين طوعوا اللغة الفرنسية، ووظفوها في الحقل الأدبي للتعبير عن مآسي الجزائريين كما برز أيضا مولود معمري (1917- 1989) بإبداعاته الأدبية التي تمحورت حول المجتمع الجزائري.

وكان بعض الفرنسيين قد أبدوا تخوفهم من سياسة فتح المدرسة الفرنسية أمام الجزائريين، منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولا أدل على ذلك من الفزع الذي تركته نجاح ثمانية شبان من أهل الزواوة، في امتحان الشهادة الابتدائية سنة 1883م [24] كما أشار فرانسوا شارفيريا- الذي زار بلاد الزواوة سنة 1888م- أن التجربة قد أكدت لفرنسا، أن الأهالي المستفيدين من التعليم الفرنسي، كانوا أكثر معاداة لفرنسا [25].

والحق أن هذا التحليل كان صائبا إلى حد بعيد، إذ ساهم خريجو المدارس الفرنسية ببلاد الزواوة في تأسيس الحركة الوطنية في مطلع القرن العشرين، وفي إعداد الثورة التحريرية، وفي تأسيس نقابة العمال. فقد كان خريجو المدارس الفرنسية- رغم محدودية تحصيلهم العلمي- في مقدمة المناضلين الذين أسسوا نجم شمال إفريقيا سنة 1926م، وحزب الشعب الجزائري سنة 1937م، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946م. ثم الإعداد لتفجير ثورة نوفمبر 1954م.

و نذكر من طلبة المدارس الفرنسية، الذين ساهموا في بعث الحركة الوطنية والنضال التحرري، على سبيل المثال لا الحصر:

1- **سي جيلاني محمد**(1886- 1953) وهو عضو مؤسس لنجم شمال إفريقيا ، من عرش آث يراثن ، وقد تحصل على الشهادة الابتدائية باللغة الفرنسية ، فضلا عن إلمامه بالعربية.

2- **عيماش أعمر**(1895- 1960) الذي تحصل على الشهادة الابتدائية، ثم هاجر إلى فرنسا ، وكان عضوا قياديا بارزا في حزب نجم شمال إفريقيا ، بحيث انتخب أمينا عاما لهذا الحزب في ماي 1933م.

3- **أرزقي كحال**(1904- 1939) وهو من مواليد فنزات، هاجر إلى فرنسا بحثا عن العمل، فاحتك بمناضلي نجم شمال إفريقيا، وصار منذ مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين عضوا بارزا الحزب

وفي هيئة تحرير جريدة الأمة. ثم عينه مصالي الحاج سنة 1937م كمسؤول احتياطي - بمعية أ. فيلالي - في حالة تعرض القيادة لمكروه. وفعلا عاد الرجلان إلى الجزائر يوم 27 أوت 1937، للإشراف على الحزب عقب اعتقال قيادته. لكنه لم يلبث أن اعتقل بدوره يوم 25 فيفري1938، وقد استغل وجوده في السجن للإشراف على التكوين السياسي للمناضلين المعتقلين. ثم أصيب بمرض ولم يتلق العلاج الضروري في المستشفى، فالتحق بالرفيق الأعلى يوم 14 أفريل سنة 1939م، وتحولت جنازته بمسقط رأسه، التي شارك فيها حوالي 15 ألف شخص، إلى مهرجان سياسي للحديث عن استقلال الجزائر بصوت عال.

4- **راجف بلقاسم**(1909- 1989) من مواليد دوار أومالو (آث يراثن) هاجر إلى فرنسا سنة 1928م، وانضم إلى نجم شمال إفريقيا سنة 1930م ، وسرعان ما صار عضوا قياديا في أمانته ، فكلف بالشؤون المالية وبتوزيع جريدة الأمة. وظل محتفظا بمنصبه القيادي في أطار الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا(وهي التسمية الجديدة لنجم شمال إفريقيا). وظل وفيا لمبادئ الحزب التحررية إلى أن اندلعت أزمة الحزب سنة 1953م ، فدعا بمعية أحمد محساس، وصالح بوديسة المناضلين إلى التزام الحياد إزاء صراع الجناحين. ثم اختفى اسمه طيلة الثورة التحريرية، ولم يعد إلى الساحة السياسية بعدها إلى أن توفي سنة 1989م.

التحاق الثانويين بحزب الشعب

وفي سنة 1943م انضم العديد من طلبة منطقة القبائل، الذين كانوا يزاولون دراستهم بثانويتي بيجو، وبن عكنون بالجزائر، إلى حزب الشعب الجزائري، منهم على سبيل المثال: منجد آويذير آيت عمران، حسين آيت أحمد ، شيبان سعيد، العيماش علي ، ولد حمودة عمار، أوصديق عمر، وغيرهم[26].

وخلاصة القول أن الحركة الوطنية والثورة التحريرية الكبرى ، قد استفادت من دعم هؤلاء الطلبة الذين حالفهم الحظ في الحصول على التحصيل المعرفي في المدارس الفرنسية.

صور المدارس الفرنسية في كتب المذكرات

مدرسة ثادارت أوفلا للبنات(آث يراثن)

تحدث بعض المثقفين في مذكراتهم، عن المدرسة الفرنسية، التي درسوا فيها ، فنقلوا صورا عن ظروف تمدرسهم أيام الاستعمار. و في هذا السياق تحدثت السيدة فاطمة نسائ منصور عمروش(1883- 1967) في مذكراتها الموسومة(قصة حياتي/ Histoire de Ma vie) عن مدرسة ثادارت أوفلا للبنات، بآث يراثن(ولاية تيزي وزو) التي مكانت في حقيقة الامر ملجأ لليتيمات. وللذكر فإن هذه المرأة قد جاءت إلى الحياة بفعل خطيئة ارتكبتها أمها مع أحد أقارب زوجها المتوفى. وأمام رفض الفاعل الاعتراف بأبوته لها، اضطرت الأم إلى تسليمها للأخوات البيض بقرية إواخيضن. لكن

تعرضها لسوء المعاملة، أرغم الأم على إخراجها من هذا الملجأ، لتحوّلها بعد ذلك إلى مدرسة شادارث أوفلا. وكانت فاطمة بنت منصور ضمن الرعيل الأول من النساء اللائي دخلن إلى المدرسة الفرنسية، علما أن تتصيرها قد تم في هذه المؤسسة.

و جاء في سياق حديثها عن ملجأ L'Orphelinat شادارث أوفلا للبنات، أنه أنشئ ما بين 1882/1884م. وكان المسؤول الإداري لبلدية آث يراثن كميل ساباتيي قبل ذلك، متحمسا لفتح مدرسة للبنات في وقت مبكر، غير أن صعوبة إيجاد التلميذات - بسبب عزوف الأهالي عن إرسال بناتهم إلى المدرسة الفرنسية- قد أخّر بناء المدرسة. وبعد تأسيس الملجأ المذكور جندت فرنسا كل قواتها من أجل إيجاد الحد الأدنى من البنات لتشغيله، فكلفت أعوانها المحليين بمهمة إقناع الأهالي بأهمية تعليم البنت.

هذا وقد وصفت فاطمه بنت منصور، وصولها إلى ملجأ شادارث أوفلا بقولها:

" لا أتذكر جيدا سنواتي الأولى في الملجأ. و اتجهت أمي إلى مكتب السيد ديمونك Demonque المسؤول الاداري للبلدية، الذي عوض السيد كميل ساباتيي بعد انتخابه نائبا Député. تأثرت كثيرا عندما وقفت أمام المديرة، ذات اللباس الأسود، حزنا على وفاء وحيدها بحمى الأمعاء، وكانت قد رزئت قبل ذلك في زوجها. ثم خصصت عقب ذلك السيدة المديرة مالافال Malaval كل نشاطها

للمدرسة." ووصفت مرقد الملجأ بقولها" كانت هذه الحجرة تتكون من ثلاث مجموعات من الأسرّة، المشكلة من ثلاث لوحات موضوعة على القوائم، لكل منها غطاءان رماديان للنوم، دون بطانة، ودون وسادة." [27] ثم أضافت قائلة عن وصولها إلى هذه المؤسسة " عندما التحقت بالمدرسة، كان المرقد مكتظا بالداخليات، وهن من مختلف الأعمار، وكلفت الكبيرات برعاية الصغيرات. وإلى غاية سنة 1888م، فإن ذكرياتي غير دقيقة. وفي شهر أكتوبر من هذه السنة التحقتُ بقسم الكبيرات، وكنا نحن الصغيرات أربعة : أليس، إيناس، بلاش ، وأنا مرقريت/ Alice,Ines,Blanche,Marguerite. وأعطيت لنا هذه الأسماء الفرنسية، بسبب كثرة من يحملن أسماء فاطمة، وثاساعديث، وذهبية." [28]

أما عن علاقاتها بالمقيمات، فوصفتها بقولها: " بالنسبة للبنات اللائي أقمن في المدرسة، فليس هناك ما هو جدير بالذكر، لقد عشت سنوات عديدة بينهن دون أن أبغض أو أن أحب إحداهن" وبالنسبة للتغذية فقد وصفتها بكونها ضعيفة" أما التغذية فكان حالها حال الملاجئ الفقيرة: قهوة بدون حليب صباحا مع قليل من الخبز، والبقول الجافة، وقليل من الخضر في الغذاء، باستثناء السلاطة البريّة التي كنا نجمعها في خرجات التنزه." [29]

مدرسة عين الحمام

قدم السيد حسين آيت أحمد في مذكراته الموسومة(مذكرات مكافح 1942- 1952) لمحة موجزة عن وضعية التعليم المزرية بعمق جبال جرجرة في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، فتحدث عن ظروف دخوله إلى مدرسة ميشلي(عين الحمام حاليا) سنة 1932 قائلا : " وفي سن السادسة ، اضطررت إلى الهجرة عند عمتي بقرية ثافيردوتس، الواقعة في مهب الرياح، حتى أقترب من مدرسة مدينة ميشلي. وكانت القوانين العرفية لهذه القرية تفرض على جميع الأطفال، المتمدرسين وغيرهم، الالتحاق بمدرسة تعليم القرآن. لذلك كان علينا نحن الأطفال أن نشرع باكرا في حفظ القرآن، لنتجه بعد ذلك إلى ميشلي حيث مقر المدرسة، ولا نعود منها إلا في وقت متأخر، في حدود الساعة السادسة مساء. وكنا نقطع يوميا مسافة حوالي 10 كلم" [30]. ثم وصف المدرسة بقوله:"وكانت هذه المدرسة مقسمة إلى فصلين: أحدهما مخصص للفرنسيين، والآخر للأهالي. ويشرف عليها مدير جاء من فرنسا يدعى السيد ثومي Thome ، وهو معلم ككفء، مشبع بالقيم الإنسانية، وقد أشرف على إعدادي لمسابقة الترشح للثانوية. أما معلمونا القبائل فكانت لهم كفاءة لا تقل صلابة عن قبضات أيديهم القوية، الضرورية للتحكم في أقسام مكتظة، يتراوح عدد تلاميذها ما بين 60 إلى 70 تلميذا. ورغم ذلك فقد كنا محظوظين لأن الكثير من الدواوير

مكانت تفتقر إلى المدارس، لذا مكانت نسبة المتمدرسين أقل من (10) في المائة." [31]

مدرسة قرية أفزرقا(بآزفون)

تحدث الفنان محمد حلمي في مذكراته الموسومةامن ناي الراعي إلى الركح المقدس /de la fille du berger aux planches sacrées عن مدرسة قرية أفزرقا التي دخلها سنة 1937م، وهي مدرسة تبعد عن قريته" آزفون" بحوالي مكيلومترين إثنين، ذاكرا أن أمه الرافضة لذهابه إلى المدرسة، قد تخاصمت مع أبيه المتحمس لتعليمه، وكاد الأمر أن يصل بينهما إلى ما لا تحمد عقباه، وفي الأخير مكانت كلمة الأب هي العليا. وكتب محمد حلمي واصفا يوم دخوله إلى المدرسة قائلا:" وفي الصباح الباكر من اليوم الموالي، أعدت لي أمي جرابا، وضعت فيه قليلا من التين المجفف، وقطعة من فطيرة خبز لأتغذى به، ثم اتجهتُ إلى مخرج القرية حيث التقيتُ مع التلاميذ القدامى والجدد، فذهبنا جماعة إلى مدرسة قرية أفزرقه التي تبعد عن قريتنا بحوالي مكيلومترين إثنين. وهكذا فقدتُ بين عشية وضحاها حريتي المطلقة للتجول في الحقول، لأجد نفسي مثيتا إلى مقعد، بين أربعة جدران، قبالة رجل صارم، شكس، فض، لم أعرفه من قبل." [32]

الانبهار بنشاط الآباء والأخوات البيض، وأسبابه

رغم صمود المجتمع الزواوي أمام النشاطات المكثفة لمدارس للآباء والأخوات البيض خلال فترة الاحتلال الفرنسي، فإن نشاطاتها الخيرية، وأعمالها الخاصة ببعث الثقافة الأمازيغية التي استعملتها للتقرب من الأهالي، قد تركت لدى بعض السكان انطباعا حسنا، ظهر مفعوله بعد الاستقلال، خاصة لدى بعض المناضلين من أجل إعادة الاعتبار للأمازيغية. فقد جاء في مذكرات المغني الراحل معطوب الوناس

(1956- 1998) ما يؤكد نفاذ رسالة مدارس المبشرين المسيحيين إلى بعض العقول في بلاد الزواوة، وهذه شهادته: "إن أغلبية الآباء البيض ينحدرون القبائلية. وكانوا يحترمون مجتمعنا، ويساعدون أفراده، صغارا وكبارا، ذكورا و إناثا. وكانت هناك فرقة الأخوات البيض في قرية مجاورة لنا، ترعى النساء الحوامل، ولها دور اجتماعي مهم، وتعلن البنات الخياطة والنسج والطرز، في ظل الاحترام الكامل لعاداتنا. والجدير بالذكر أن الآباء والأخوات البيض هم الذين ساعدونا على صيانة جزء من ذاكرتنا. وبقيت منهم بقية بعد الاستقلال. وفي الوقت الذي أدارت فيه السلطة الجزائرية ظهرها للهوية الأمازيغية، فقد عمل الآباء البيض على طبع القواميس الأولى، وعلى ترقية الأمازيغية في مجال اللسانيات"[33].

ولا شك أن لهذه الشهادات الحية أهمية تاريخية، تساعد الدارسين على أعادة قراءة ماضينا قراءة علمية موضوعية، تخلصنا من القراءة الكولونيالية لتاريخنا، التي لا تزال تعمل فعلها في عقول بعض شبابنا.

الخلاصة

أعتقد العديد من المسؤولين الفرنسيين خلال القرن التاسع عشر، أن بلاد الزواوة ذات اللسان الأمازيغي، أكثر قابلية للاندماج في الحضارة الفرنسية، بحكم خصائصها الاجتماعية والثقافية والتاريخية، لذلك ركزوا عليها سياستهم التعليمية، في وقت مبكر، فتضافرت جهود المبشرين والإداريين حتى صار عدد مدارسها يعادل مجموع المدارس المشيدة في باقي الجزائر. وفي الوقت الذي كانت إدارة الاستعمار الفرنسي تنتظر ذوبان الزواوة في الحضارة الفرنسية، بفعل تلك المدارس، وقع ما لم يكن في حسبانها، إذ كان المستفيدون من التكوين والتعليم الفرنسي، ضمن المجاهدين الذين أعلنوا الثورة سنة 1871م، فأحرقوا مركز التكوين المهني بلربعا ناث يراثن. كما ساهم المهاجرون القبائل الذين سبق لهم أن درسوا في المدارس الفرنسية، في تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية منذ ظهور حزب نجم شمال إفريقيا، مرورا بالإتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا، وحزب الشعب الجزائري، وحركة انتصار الحريات الديمقراطية. وانضم أيضا

الكثير من طلبة الثانويات إلى الحركة الوطنية التي توجت باندلاع ثورة نوفمبر 1954م.

ولئن نجحت الحركة الوطنية القوية أيام الاستعمار، في احتواء الكثير من خريجي المدارس الفرنسية ببلاد الزواوة، فإن التداعيات السلبية للتعليم الفرنسي قد ظهرت في عهد الاستقلال، ولعل أخطر مظاهرها النزعة الانعزالية التي خرجت من رحم الكتابات الكولونيالية المركزة على محاية الثقافة الأمازيغية، قصد تحويل بلاد الزواوة الى جزيرة تعادي المحيط الوطني، علما أن مدارس ومطابع الآباء والأخوات البيض، ظلت تشتغل أكثر من عقدين في ظل الاستقلال بكل حرية.

الهوامش

1- شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919م، ترجمة م. حاج مسعود/ ا. بطاطي، ج1، ص582، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.
2- المرجع نفسه، ص 496.
3- Eugène Daumas, **La Kabylie**, P 40, Jean-Paul Rocher, Paris 2001.
4- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 498.
5- محمد الطاهر وادي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830الى 1904، ص 112 منشورات دحلب، الجزائر 1997.
6- الصدر نفسه، ص48.
7- شارل روبير أجيرون، المرجع المذكور، ص 592.
8- François Charveriat, Huit jours en Kabylie, P 150, Librairie plon, paris 1889.
9- IBID, P 157.
10- Emile Masqueray, Un Article de WIKIPEDIA.
11- Emile Masqueray, organisateur des premières écoles en Kabylie (www.Kabyles.net).
12- Emile Masqueray, Formation des Cités, chez les populations Sédentaires de L Algérie, p 19, EDISUD1983, Aix-en-provence.
13- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 618.
14- المرجع نفسه، ص 621.
15- François Charveriat, OP, CIT., P 136.
16- IBID, P 137.
17- IBID, P139.
18- IBID, P 140.
19- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ص 106، المطبعة العربية في الجزائر 1931م.
20- المرجع نفسه، ص 107.
21- المرجع نفسه، ص 107.
22- أبو يعلى الزواوي، جماعة المسلمين، ص 46، منشورات الحبر، الجزائر 2006.

إصلاح التعليم العمومي في الجزائر بين 1944 و1954

د. أحمد رضوان شرف الدين
قسم التاريخ
جامعة الجزائر

23 - Jean Morizot, L'Algérie Kabyliaée, P 89 Édition AT-Tabyin- Aljahidhiya Alger 2001
24- شارل روبير أجيرون ، المرجع السابق ، ص 619.
25- François Charvernat, OP, CIT., P148.
26- M.T. Ait Amrane, Mémoire au Lycée De Ben Aknoun, P 19.
27 - Fadhma Ait Mansour Amrouche, Histoire De Ma vie, P 32. Librairie François Maspero 1968.
28- IBID, P 32.
29- IBID, P 33.
30- Hocine Ait Ahmed, Mémoires d un combattant, P 11, Edition Bouchene 1990, Alger.
31- IBID, P 14.
32- Mohamed Hilmi, de la flûte du berger aux planches sacrées, P 36. Editions Alpedis Groupe, Alger ,1996.
33- Lounes Matoub, Rebelle, P 25, Edition Mehdi, 2000.

نفذت السلطات الاستعمارية في الجزائر إصلاحا للتعليم العمومي الفرنسي ابتداء من عام 1944. جرى ذلك ضمن برنامج أشمل من الإصلاحات الهادفة إلى إحداث تغييرات معينة في مختلف الميادين. وقد أولى عدد من الكتاب عنايتهم بهذا الموضوع والح أكثرهم على تأخر الإجراءات المتخذة وعلى ضعفها، قياسا على الوضع القائم في الجزائر حينذاك، كما وصفوا النتائج المحققة بالهزيلة أو السلبية.

إذا افترضنا أن هذه الأحكام صحيحة بالنسبة لمجمل الإصلاحات، ما هو مدى صحتها بالنسبة لإصلاح التعليم بوجه خاص ؟

للتقرب قدر الإمكان من التقييم السليم المطلوب، سنتظر في مجموعة من المعطيات الإحصائية الرسمية الفرنسية المتعلقة بتطور هذا القطاع بين 1944 و1954، ثم سنطلع في مرحلة ثانية على نماذج من آراء المعاصرين حول ما كان يحدث في التعليم العمومي بالجزائر. قبل هذا وذاك، يبدو من الضروري أن نتعرف على المعالم المميزة للسياق السياسي القائم الذي تقرر في ضوئه خوض الإصلاح قيد الدرس.

حل الجنرال شارل ديغول بمدينة الجزائر، يوم 30 ماي 1943، بصفته زعيما للمقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي لبلاده. وفي غضون الأيام التالية، أشرف على إنشاء « اللجنة الفرنسية

للتحرير الوطني » وعلى تنحية الوالي العام على الجزائر، مارسيل بيروتون، وإحلال الجنرال جورج كاترو محله.

لقد كان بيروتون يدين بتعيينه لضغوط ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنزال قواتهم في البلاد في نوفمبر 1942، كما أنه لم يرفض تسلم « بيان الشعب الجزائري » في مارس 1943 وإطلاق سراح زعامة حزب الشعب الجزائري في الشهر الموالي لتسهيل الاتصالات بين القادة الجزائريين وإشاعة جو من الحوار بينهم وبين السلطات.

أما خلفه الجنرال كاترو، الذي كان، في نفس الوقت، محافظا للدولة مكلفا بتنسيق الشؤون الإسلامية، فقد اختير ليس فقط لأنه من مواليد الجزائر أو لأنه قضى فيها أغلب سنوات حياته المهنية، وإنما أيضا وقبل كل شيء، لأنه كان يعتبر، مثله مثل زعيمه ديغول، أن شغله الشاغل هو « المجهود الحربي وأن المشكل الجزائري سيجري النظر فيه في الوقت المناسب وعلى أساس الوحدة الفرنسية [1] » كما أوضح بنفسه في نهاية جوان 1943. وقد شرع، خلال الخريف من نفس العام، في تطبيق هذه الاستراتيجية بالفعل، حيث أنه أقر بعض الإجراءات المبرمجة من قبل « لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية » لفائدة المجندين الجزائريين، لكنه آثر اللجوء إلى قمع احتجاجات الجزائريين، بل دخل في مواجهة

سافرة حتى مع الأعضاء في الهيئات الرسمية (المندوبيات المالية، إلخ) [2].

هذه السياسة المتشددة كانت تندرج في إطار خطة الديغوليين العامة والهادفة إلى فرض هيمنتهم على مختلف مراكز السلطة في الجزائر وكسب معركة شرعية التمثيل، لاسيما تجاه ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية [3]. غير أنها كانت، في نفس الوقت، ترفع مجددا من درجة التوتر الذي كان يسود العلاقات بين الجزائريين والسلطات الفرنسية، وهو ما لم يكن يخدم المجهود الحربي المنشود من قبل الديغوليين. فلجأ هؤلاء إلى إبداء نية السير وفق وجهة مغايرة من خلال تكوين « لجنة للإصلاحات الإسلامية ».

1 – أهداف الإصلاحات عامة وإصلاح التعليم العمومي خاصة.

كلفت لجنة الإصلاحات الإسلامية بتقديم الاقتراحات المحققة للأهداف التالية:

فتح باب المواطنة الفرنسية أمام عدد من أعضاء « النخب المسلمة » دون شرط تخليهم عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي؛

توسيع مجال الاقتراع والتمثيل في الجمعيات الاستشارية لفائدة الجزائريين وقبول عدد أكبر منهم في المناصب الإدارية؛

تخطير برنامج يرمي إلى « التوجه بصورة متواصلة ومتدرجة نحو رفع وضع المسلمين السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى مستوى الفرنسيين [4]».

هذه الأهداف، التي أفصح عنها الجنرال ديغول في الخطاب الذي ألقاه في قسنطينة، يوم 12 ديسمبر 1943، كانت تعني، بالنسبة للرأي العام الجزائري، شيئين محددين:

- استبعاد المطلب الرئيسي الوارد في « بيان الشعب الجزائري » بشأن إقامة اتحاد فيدرالي بين الجزائر وفرنسا فور انتهاء الحرب الدائرة.
- تقوية روابط التبعية القائمة بين الجزائر و فرنسا.

من جانبهم أبدى قادة التنظيمات السياسية الجزائرية (باستثناء الحزب الشيوعي) انتقاداتهم للمشروع الديغولي باعتباره نسخة محسنة من مشروع فيوليت لعام 1936 والذي لم يبق بينهم من يؤيده. وقد بات في حكم المؤكد اليوم أن ديغول اطلع إطلاعا مباشرا على النصوص الخاصة بمشروع فيوليت وأنه استدعى، في نهاية نوفمبر 1943، نائب رئيس اللجنة التي شكلت عام 1937 للتحقيق حول أوضاع الجزائريين [5]. بعبارة أخرى، كانت جماعة ديغول غير

قادرة على التجديد، الأمر الذي جعل القادة الجزائريين يلحون أمام لجنة الإصلاحات على ضرورة تجاوز المشروع المعروض وإحلال البرنامج المتضمن في بيان الشعب الجزائري محله [6].

كان التعليم معنيا بصورة مباشرة بما كان يحضر، ليس فقط بسبب تزايد الطلب الاقتصادي عليه من مختلف الجهات، وإنما أيضا لأن اللجنة المذكورة كانت تعتبر معرفة اللغة الفرنسية معيارا أساسيا للحصول على المواطنة الفرنسية للجزائريين. ولذا جرت ترجمة إرادة الإصلاح المعلن عنها على لسان الجنرال ديغول في وضع « مخطط نشر التعليم » (الفرنسي العمومي) في الجزائر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو المخطط الذي أخذ طريقه إلى الإنجاز بالفعل وأفضى إلى إحداث تغييرات هامة على مختلف الأصعدة: هيكلة المنظومة، الحجم الكلي للدارسين الجزائريين مقارنة بالحقب السابقة، محتوى البرامج المقدمة لهؤلاء.

وحتى تكون لدينا فكرة عما كان قائما في هذا المجال، دون الدخول في تفاصيل جداول البيانات والإجراءات المتخذة لتحقيق السياسة التعليمية في الجزائر، لنعلم أن نسبة الدارسين إلى نسبة من كانوا في سن الدراسة في الطور الابتدائي بين الجزائريين، كانت خلال الخمسين عاما السابقة قد انتقلت بالكاد من 1.9 % في 1890 إلى 8.8 % في 1944. أما الفلسفة التربوية التي كانت تسود محتويات التعليم الموجه لهؤلاء الدارسين إبان الفترة المذكورة، فقد

ظلت دون تغيير كبير منذ أن حددها الخبراء المعتمدون في نهاية القرن الـ20. لقد جاء في «كتاب مفتش أكاديمية قسنطينة عن المدارس المخصصة للجزائريين، الصادر سنة 1886 ، ما يلي: « كلنا مجمعون على الأسلوب الواجب إتباعه: سيكون لمدة طويلة، بل ولأجل غير مسمى هو الأسلوب المطبق حاليا في حضاناتنا (...) فأتباعنا الأندجين الأهالي الجزائريين هم أطفال، أطفال كبار. يجب الحديث إلى عيونهم، وطرق باب خيالهم للوصول إلى عقولهم، و إيقاظها وإجبارها على التفكير (...) يجب تلقين الجغرافية لوحوشنا الصغار في الهواء الطلق (...) [7] »، الخ. هذا دون نسيان الغاية الدائمة، بطبيعة الحال، المتمثلة في تغييب اللغة العربي أو تخريبها بصفته « أول هموم الشعب الغازي »، حسب عبارة مدير مدرسة المعلمين.

ما هو مدى التغيير الذي أحدثه الإصلاح على الصعيد الحكمي ؟ وما هي أهم الاستنتاجات الممكن استخلاصها بعد تطبيقه طيلة عشر سنوات ؟

2- الإصلاح الهيكلي لنظام التعليم.

في البداية، ينبغي أن نعلم أن إصلاح التعليم بالجزائر كان يندرج - جزئيا - ضمن مشروع أعم وقع تبنيه في إطار دولي.

فعلى إثر إنشاء « منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة » - الشهيرة بـ "اليونسكو" – التي فازت باريس بمقرها الدائم،

التقى أعضاؤها - على رأسهم دولة المقر - حول مشروع لتنظيم مسار التعليم حسب الهيكلة التالية:

أ- التعليم العام للطور الأول.

هذا التعليم يقدم في فرنسا وفي إمبراطوريتها ضمن المؤسسات التي كانت تسمى « المدارس الرئيسية الكاملة الدراسة » وذلك حسب المراحل المكيفة التالية:

- شعبة تلقين اللغة للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و10 سنوات.
- الشعبة التحضيرية بين 8 و11 سنة.
- الصف التمهيدي الأول بين 9 و12 سنة.
- الصف التمهيدي الثاني بين 10 و13 سنة.
- الصف المتوسط الأول بين 11 و14 سنة.
- الصف المتوسط الثاني بين 12 و16 سنة.

ب- تعليم الطور الثاني.

ج- التعليم التقني والمهني.

د- التعليم العالي.

هـ- مكافحة الأمية [8].

وقد اتخذت السلطات الفرنسية عدة قرارات تتعلق بتطبيق هذا الإصلاح الجديد، من بينها إلحاق التعليم التقني والمهني بالتربية الوطنية وإعادة تنظيم « دروس الكبار » في عام 1947 قبل أن يجري

مدها، ابتداء من 1955، إلى « المراكز الاجتماعية » التي أنشئت في عدد من مدن القصدير بالحواضر وفي الدواوير بالأرياف. ونص مرسوم صدر في 10 جويلية 1951 على تحويل المدارس الشرعية، الموجودة في كل من تلمسان والجزائر وقسنطينة، إلى ما سمي ليسي فرنكو – موزلمان (ثانويات فرنسية إسلامية). غير أن أهم خطوة في ذلك الإصلاح هي تلك التي قننها مرسوم 5 مارس 1949 الذي نص على دمج التعليم المقدم لأبناء الجزائريين مع التعليم المقدم لأبناء الأوربيين.

3- تسريع وتيرة نشر التعليم الفرنسي العمومي في الجزائر بين 1945 و1954.

كان « مخطط نشر التعليم » في الجزائر الذي أصبح رسميا في عام 1944، يرمي إلى بلوغ غاية رقمية حددت بمليون ومائتي ألف متعلما جزائريا في مدة 20 سنة.

لدواع سوف يأتي شرحها لاحقا، أضع فيما يلي حصيلة للنتائج المتواصل إليها بين 1944 - 1945 (سنة الخروج من الحرب العالمية الثانية) و1954 – 1955 (سنة الدخول في حرب التحرير الجزائرية). بالإضافة إلى ذلك، ارتأيت أن أقتصر على ذكر الإحصاءات الواردة في مصدر رسمي فرنسي محدد - الوثيقة الصادرة عن وزارة الجزائر في عام 1958 [9] - دون تلك المنشورة هنا وهناك، وذلك نظرا للتباين الملحوظ فيما يخص هذه الأرقام بين مرجع وآخر.

كذلك ينبغي التنبيه مجددا إلى أنه تقرر دمج « التعليم الأوربي » و« التعليم الأهلي » في منظومة واحدة، ابتداء من 1949، كما سبقت الإشارة.

- التعليم الابتدائي:

أ - تعداد التلاميذ:

السنة	الأوربيون	الجزائريون	المجموع	فارق الأوربيين	فارق الجزائريين
1945	149.00	110.000	259.000		
1954	142.820	322.273	465.093	- 6180	+212273

ب – تعداد الأقسام:

السنة	التعليم الأوربي	التعليم الأهلي	المجموع	الزيادة
1944	4000	2.000	6.000	
1954			11.880	5.478

- التعليم الثانوي:

أ – تعداد التلاميذ:

السنة	الأوربيون	الجزائريون من بينهم	إناث	المجموع	فارق الأوربيين	فارق الجزائريين
1945	19.000	1.580	220	21.000		
1954	15.000	6.260	952	34.468	- 4.000	4680+

ب – تعداد المؤسسات عام 1945: 50 ما بين ليسي (مؤسسات عمومية للتعليم الثانوي الطويل الأمد) ، كوليج (مؤسسات بلدية للتعليم الثانوي القصير الأمد)، كور كومبليمانتير (مؤسسات للتعليم الإعدادي لشهادة الأهلية).

- التعليم التقني والمهني:

أ – تعداد التلاميذ:

السنة	الأوربيون	الجزائريون دنقير	الجزائريات	المجموع الكلي	مجموع الجزائريين
6/1945 التقني				982	
العام	470	813	210	1493	1.023
6/1955 التقني	2.717	497	18	3.232	515
العام	2.292	3.736	1.751	7.579	5.487

ب – تعداد المؤسسات (كور كومبليمانتير متخصصة ؛ مراكز التمهين):

65 :1945.

122 :1956.

- التعليم العالي:

أ – تعداد الطلبة:

السنة	الأوربيون	الجزائريون دنقير	الجزائريات	مجموع الجزائريين
5/1946				260
5/1954	4.547			589

ب – تعداد المؤسسات: 4 كليات و11 معهدا متخصصا.

- مكافحة الأمية (دروس الكبار):

السنة	عدد المتمدرسين الأوربيين	الجزائريين	إناث	المجموع	عدد المعلمين
6/1947			580	19.700	706
6/1954			3150	40.100	1523

المصدر:

Source : Situation de l'enseignement en Algérie en 1957, 1er mars 1958, Cabinet du Ministre de l'Algérie, Service de l'information, Archives d'Aix en Provence 82CS40.

4 – نتائج الإصلاح: وجهة نظر بعض المعاصرين.

يكون الإصلاح قد حقق نتائج باهرة، حسب شارل أندري جوليان. لقد جاء في كتابه « إفريقيا الشمالية تسير »، الذي بات بعد صدوره في 1952 واحدا من أكثر المؤلفات انتشارا بين قراء الفرنسية في بلاد المغرب العربي : «إن مخطط نشر التعليم أمن فتح 1749 قسما جديدا خلال 3 أعوام ولم تبق واحة دون مدرسة [10]».

إذا أخذنا بالاعتبار المعلومة والتقييم كليهما، نستخلص أن التخلف الذي كانت عليه الجزائر في ميدان التعليم الفرنسي الرسمي الخاص بالأهالي قد تم القضاء عليه كليا أو بشكل حاسم بين عامي 1945 و1948. هذا التقييم الذي اتسم بدرجة عالية من الحماس قد يكون دافعه الخفي هو التضامن الحزبي مع الوالي العام، الاشتراكي إيف شاطينيو، الذي أشرف على تنفيذ تلك السياسة الجديدة.

من الصعب، في الواقع، على من لا يقوم ببحث موسع أن يعثر على شواهد مؤلفة لبدي موقفا إيجابيا من النتائج التي استعرضناها. بالعكس، تبرز النصوص التي أمكن الاطلاع عليها نوعا من الإجماع بين المعاصرين – من كلا الطرفين – على اعتبار الإصلاح فاشلا لأسباب ودوافع ليس عليها نفس الإجماع، بطبيعة الحال.

بالنسبة لحزب الشعب الجزائري، الذي وضع دراسة مطولة عن الموضوع فيما بين عام 1950 و1953، فإن مخطط التعليم، الموضوع في سنة 1944، لم يأخذ في الحسبان حوالي مليون طفلا جزائريا في سن الدراسة الابتدائية كانوا حينذاك خارج المنظومة التعليمية. كما أنه لاحظ عدم مسايرة المخطط المذكور مع الزيادة السكانية السنوية في المجتمع الجزائري، المقدرة عندئذ بـ 300.000 نسمة. وجاء أيضا في تلك الوثيقة أنه حتى إذا جرى القبول فرضا بما أشاعته لجنة الإصلاحات الإسلامية من أن عدد التلاميذ الجزائريين أصبح متساويا، في سنة 1944، مع عدد التلاميذ الأوربيين، فإن المخصصات المالية قدرت رسميا بـ 88 مليون فرنكا للفئة الأولى بينما قدرت بـ339 مليون فرنكا للفئة الثانية [11]. بعبارة أخرى، ثم في تلك السنة صرف حوالي 3390 فرنكا على التلميذ الأوربي في حين لم يصرف على التلميذ الجزائري سوى 880 فرنكا، مع العلم أن الجزائريين هم الذين كانوا دافعي الضرائب الحقيقيين.

إننا لا نعلم، في الوقت الراهن، ما إذا حصل تطور في هذا الباب الخاص بالنفقات، إلا أن ظروف الدراسة في التعليم الخاص بالجزائريين ظلت غير لائقة. في العام 1945 – 1946، حسب ما جاء في وثيقة حزب الشعب المشار إليها، التي أبرزت مجموعة من الانتقادات في هذا الشأن. لقد كانت قاعات الدرس تتميز

بالضيق، في أغلب الحالات، بحيث كان يتكدس فيها 50 تلميذا في المتوسط، من أعمار متباينة، بعضهم جالس على الأرض ويتلقون الدروس بالتناوب، إما صباحا وإما مساء... وفي العديد من المدارس، كان المعلمون من حاملي شهادة نهاية التعليم الابتدائي [12].

هذا ويجب أن نلاحظ بأن أبناء الوجهاء والواصلين من الجزائريين لم يكونوا معنيين بذلك الوضع، إذ أنهم كانوا - في الغالب الأعم - مسجلين في مدارس الأوربيين.

ولم تتغير تلك الظروف الدراسية كثيرا عند حلول سنة 1954.

فعلى إثر التحقيق الذي أجرته لجنة خطة التجهيز المدرسي في العام المذكور، تأكدت من جديد « ضرورة بذل مجهود إضافي هام »، يتمثل في إنجاز ضعف عدد الأقسام الذي كان ينجز في السنوات السابقة، وذلك لتتسع الطاقة الاستيعابية ل 80 أو 100 ألف تلميذا فقط [13]. فبحسب ما جاء في وثيقة حزب الشعب الجزائري، كان 19 % من أبناء الجزائريين في سن الدراسة يزاولونها بالفعل في مدرسة ابتدائية مقابل 97 % من أبناء الأوربيين [14].

وعلى صعيد آخر يجب أن نلاحظ كذلك أن سياسة الإدماج الجزئي للجزائريين في القطاع الحديث تنعكس بوضوح في الخريطة الجغرافية للتعليم حيث يكشف الاطلاع عليها بأن أغلب مؤسسات التعليم كانت مركزة في المناطق ذات الكثافة

السكانية الأوربية، في مقدمتها عمالة الجزائر وعمالة وهران، والعكس صحيح أيضا.

ولا شك أن تلك الظروف كانت تشكل عاملا مضاعفا للعوائق القائمة على طريق انتقال الأطفال الجزائريين إلى الطور الثانوي إذ أنها كانت تجعله شبه محصور في ذوي الحظوة الاجتماعية. لقد كان أبناء البسطاء يواجهون عقبة سن الترشح (عدم تجاوز 12 سنة)، وعقبة النفقات، لاسيما في المناطق التي كانت المؤسسات الثانوية نادرة فيها، لكن العقبة الكأداء حقا كانت تتمثل في المسابقة في حد ذاتها.

وفيما يتعلق بالتعليم التقني والمهني « كان التوجه محددا بوضوح نتيجة حاجات رأس المال في المتروبول لفرنسا: هكذا في 1954، وكنتيجة للسياسة المتبعة منذ الحرب (العالمية الثانية)، 53,5 % من التعليم التقني للطور الأول و38 % من شعب التعليم التقني الثانوي تخص الصناعة المعدنية. هذا في حين أن 73,5 % من مجموع الجزائريين العاملين بفرنسا البالغ عددهم 151.713، كانوا مستخدمين في قطاعات التعدين والبناء والأشغال العمومية، أي القطاعات التي يجري تقديم تكوين مهني فيها [15].

أما السلطات المحلية، فإنها لم تخف موقفها المعادي من تعليم الجزائريين.

لقد جاء في الوثيقة التي أعدتها الإدارة المركزية في جانفي 1954 ما يلي:

كانت البلديات ذات الصلاحيات الكاملة « متأخرة في هذا الميدان »، بصورة خاصة، في حين يتزايد طلب الجزائريين المقيمين ضمنها على التعليم.

إنّ السلطات المحلية تبدي تفهما لواجب نشر التعليم، لكنها تعارضه إما بسبب تخوفها من آثاره على الصعيد السياسي أو باسم عدم توفر مناصب الشغل الملائمة للخريجين.

إنها تلجأ إلى أسلوب المناقصة لإطالة أمد فترة إنجاز مؤسسات التعليم لفائدة أبناء الجزائريين وتهمل ما يلزم لإقامة النشاطات المكملة (كالممارسة الرياضية وغيرها).

إنها تحيذ الاقتصار على التكوين المهني المتخصص في الزراعة، بصورة عامة، باستثناء المناطق المصدرة لليد العاملة نحو فرنسا: « إن العمال الذين يتوجهون إلى المتروبول لا يجدون إلا نادرا مناصب شغل مجزية، وذلك لأنهم لا يكونوا متخصصين. فإذا أمكن تكوين عدد أكبر من العمال المهرة، سينتج عنه تغيير صورة الهجرة إلى المتروبول [16] ».

إن الإدارة الاستعمارية في الجزائر، التي كانت تتحجج في السنوات السابقة بشح الموارد المالية، باتت تقدم حجة أخرى بعد اندلاع ثورة التحرير الجزائرية في فاتح نوفمبر 1954:

« كان مخطط التعليم ينفذ بأمانة إلى غاية وقوع التمرد، فحدث الاضطراب... »

فيصبح السؤال: ما مدى صحة هذا الاستخلاص ؟

هكذا ظل التوسع في التعليم الفرنسي العمومي في الجزائر محدودا للغاية و بصورة مستمرة. ويعود ذلك، حسب واحد من الباحثين الجزائريين في التاريخ الثقافي، إلى التناقضات الداخلية للمنظومة الاستعمارية ذاتها. تلك التناقضات كانت تبرز فيما يلي : إن نشر التعليم يدعم الاستعمار وفي نفس الوقت يضعه في خطر. فتعميم المدرسة ضروري لكنه مستحيل اقتصاديا في إطار الرأسمالية الاستعمارية وخطير على الصعيد السياسي و الإيديولوجي [17]

الإحالات

1 – Annie REY-GOLDZEIGUER, Aux origines de la guerre d'Algérie 1940-1945, ...Casbah Editions, 2002, p. 206.
2 – Ibid., p. 207.
3 – فضلا عن المراجع العامة العديدة التي تناولت هذا الموضوع، يمكن الآن الرجوع إلى بحث لزهر بديدة، الحركة الديمقراطية في الجزائر (1940- 1945) من المطهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، 2009.2010 التي لم أطلع عليها بعد.
4 – عن لجنة الإصلاحات الإسلامية ونصوص ممثلي التنظيمات السياسية الجزائرية المقدمة لها النظر:
C. COLLOT- J-B. HENRY, Le Mouvement National Algérien, textes 1913-1954 L'Harmattan, Paris, OPU, Alger, 1978, p. 171sq.
5 – Cf. Charles-Robert AGERON, De Gaulle et l'Algérie, in, De l'Algérie « française » à l'Algérie algérienne, Editions Bouchene, Paris, p. 539.
6 – C. COLLOT- J-B HENRY, op. cit.
في المقال المشار إليه أنفا، حاول المؤرخ الكبير أجيرون نوعا من « المقلنة » لسعي ديغول لكن المحاولة لم تقض إلا إلى تبرير بعدي لسلوك لم يتجاوب في حينه مع تطور الأحداث.
7 – Cf. P. LUCAS et J.C. VATIN, L'Algérie des anthropologues, recueil de textes, F. Maspero, Paris, 1982, p. 31.
8 - Henri LABOURET, Colonisation colonialisme décolonisation, Larose, Paris, 1952, p. 104sq.
9 – Cabinet du Ministre de l'Algérie. Service de l'Information, 1er mars 1958. Situation de l'enseignement en Algérie en 1957. CAOM, Archives d'Aix-en-Provence, 8x340.
10 – حزب الشعب الجزائري، التعليم في الجزائر، ضمن: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830- 1954م)، نشر وتقديم د. يحيى بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 188.
11 – نفسه.
12 - Situation..., op. cit.
13 – للمزيد أنظر حزب الشعب الجزائري، المصدر المذكور، ص 169.
14 – Charles-André JULIEN ; L'Afrique du Nord en marche, 1953, p. 308.

15 – Abdellatif BENACHENHOU, Formation du sous-développement en Algérie, essai..., « Imprimerie commerciale », Alger, 1978, p. 378.
16 – L'Algérie en 1954, document d'archive présenté par Tayeb CHENTOUF, O.P.U., 2006, p. 121-137.
17 – Cf. Abdelkader DJEGHLOUL, La formation des intellectuels modernes, in Aspects de la culture algérienne, problèmes et perspectives. Recueil des conférences, Centre Culturel Algérien, Paris, 1986, p. 53sq.

أهداف الإدارة الاستعمارية من تدريس اللغة العربية للفرنسيين في السنوات الأولى من الاحتلال

د.إبراهيم لونيسي
أستاذ محاضر بقسم التاريخ
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس-

في الوقت الذي كنت أحضر فيه هذه المداخلة كنت بصدد مطالعة كتاب للدكتور عبد المجيد القدوري "سفراء عرب في أوربا 1610- 1922 الوعي بالتفاوت".

حيث قرأت فيه هذه الفقرة التي تدفعتني للوقوف عندها طويلا.

"..وبإحتلال هذا القطر – أي الجزائر- أصبحت الجيوش الفرنسية مجاورة للمجال المغربي وصارت ألتها العسكرية متوفرة على خبرة في شمال إفريقيا إكتشفت هذه الجيوش مكامن ضعف المنطقة وعادات قبائلها. وقد عبر القائد بيجو عن ذلك مخاطبا رؤساء أركان جيشه: "ومما يسر علينا الوصول إلى هذا – أي إخضاع المسلمين- أن أكثر رؤساء عساكرنا تعلموا اللغة العربية وصاروا ماهرين عارفين بعوائد العرب وأحوالهم."[1]

ومهما يكن من أمر صحة هذه المقولة تعد ليلا صادقا على ما سأذهب إليه في هذه المداخلة حسب اعتقادي أنا على الأقل، فإن جل المهتمين بالتاريخ الجزائري المعاصر يتفقون على أن الإدارة الاستعمارية منذ انتصابها بالجزائر سنة 1830، كانت تحارب اللغة العربية وتسعى إلى تدميرها إلا أن الحقيقة هي عكس ذلك في جزء هام منها فقد عاملت اللغة العربية وفق ثلاثة الإهتمام والتدمير في آن واحد وإستعملتها كوسيلة لتوطيد وترسيخ تواجدها بالجزائر. وقبل

1- أبو عبد الله محمد السليماني: اللسان العربي عن تهافت الأجنبي حول المغرب الرباط 1971.

توضيح هذه القضية في السنوات الأولى للإحتلال على الأقل تشير إلى أن السلطات الفرنسية إكتشفت مدى أهمية اللغات الشرقية بالنسبة إلى مشاريعها الاستعمارية مع أواخر القرن الثامن عشر لذلك قامت سنة 1795 بتأسيس مدرسة "اللغات الشرقية الحية" وعلى رأسها اللغة العربية التي اكتشفت مدى أهميتها مباشرة بعد حملتها على مصر سنة 1798 باعتبار أن اللغة العربية هي لغة الشرق الكبرى والأساسية وقد ازداد إهتمامها بهذه اللغة مع إزدياد أطماعها في الجزائر وعملها الدؤوب لاحتلال هذه الرقعة الجغرافية التي هي جزء من الشرق بمفهومه الحضاري العميق والواسع.

ويبدو أن أهمية هذه اللغة هي التي دفعت بالحملة الفرنسية بعد تراجعها من مصر إلى أن تصحب العديد من المشارقة بهدف إستخدامهم في عملياتها التوسعية وهو ما حدث بالفعل فقد قام قادة الحملة الفرنسية على الجزائر بتجنيد العديد من هؤلاء المشارقة وبعض الأوروبيين العارفين باللغة العربية لمرافقتهم إلى الجزائر.

وبعد جوني فرعون Jouny Pharaon من الأساتذة الأوائل الذين وضفتهم الإدارة الاستعمارية في الجزائر لتدريس اللغة العربية

للفرنسيين وهو من أصل عربي ولد في القاهرة في جانفي 1803[2]. وقد تكونت بينه وبين السلطات الفرنسية علاقات وطيدة كما أنه تشبع بالثقافة الفرنسية، كما أن والده كان على علاقة وطيدة بالحملة الفرنسية على مصر، وهو إلياس فرعون الذي عمل مترجما للجيش الفرنسي في مصر[3]، وبعد خروج الحملة من مصر رافق جوني والده إلى فرنسا والتحق بمدرسة اللغات الشرقية بباريس، وأصبح سنة 1825 أستاذا للغة الفرنسية في الكوليج المصري بباريس، وعين مسؤولا على طلبة الضباط المصريين في مدينة طولون Toulon سنة 1829، ومن هذه المدينة إلتحق بالحملة الفرنسية على الجزائر، وفي 1831 عين مترجما في الإدارة الإستعمارية بالجزائر كما تولى أيضا سنة 1833 مهمة كاتب ومترجم للجنة الإفريقية لمدة 3 أشهر[4].

كما تم إسناد دروس اللغة العربية إلى هذا المستشرق في الجزائر، وقصة ذلك تتمثل في أنه عندما عين جنتي دي بوسي De Bussy متصرفا إداريا مدنيا في الجزائر سنة 1832 أراد أن يدخل أكبر قدر ممكن من الحضارة الفرنسية إلى الجزائر، وهذا حتى

2- Charles Feraud : Les interprètes de l'Armée d'Afrique (Alger 1876) P.P 229-231, A cour: notes sur les chaires de langue Arabe d'Alger de CConstantine et d'Oran 1832-1879 (Revu Africaine 1924 N° 65) P. 21

3-Feraud : op.cit P.44.
4- A cour : op.cit P.21

يتسنى للإدارة الإستعمارية القضاء على الروح الهمجية التي كانت تسود جميع أرجاء الجزائر، وحتى تتلائم مع سياسة مسؤوله المباشر الدوق دورفيقو القائد العام لفيلق إحتلال لإفريقيا (1831-1833) التي كانت قائمة على أساس فرنسة الجزائر، إذ كان يقول بأن الجزائر لن تصبح فعلا من الممتلكات الفرنسية إن لم تكن اللغة الفرنسية هي السائدة فيها فقام دي بوسي بإنشاء مكتبة عمومية مهمتها حفظ المخطوطات العربية التي وجدت بالجزائر، وإحضار مطبعة عربية فرنسية لطبع المنشورات الرسمية، وكذلك جريدة المنبر الجزائري Le Moniteur Algérien[5]، كما قام بتنظيم دروس اللغة الفرنسية لليهود والمسلمين ودروس بالعربية للأوربيين.

فقام بمراسلة وزير التعليم العام الفرنسي يطلب منه أستاذا كفء في اللغة العربية، وإستجاب الوزير للطلب بتعيينه للأستاذ اعقوب Agoub للقيام بالمهمة، وكان من قبل يعمل أستاذا في كوليج لويس الكبير Louis le grand وهو من أصل قبطي مصري مكلف في خدمة الحملة الفرنسية على مصر، إلا أن القدر لم يسعفه للمجيئ إلى الجزائر، إذ توفي قبل ذلك وهنا اضطر جلتي دي بوسي إلى إستدعاء جوني فرعون لتولي هذه المهمة التي شرع في أدائها

5- هي جريدة أصدرتها السلطات الاستعمارية في الجزائر، صدر عددها الأول بتاريخ 27جانفي 1832.

إبتداء من 6 ديسمبر 1832، وقد لقيت هذه الدروس إقبالا واسعا جدا[6].

إلا أن التحاق جوني فرعون كمكاتب ومترجم للجنة الإفريقية أدى إلى توقف هذه الدروس في مل بين شهري سبتمبر وديسمبر 1833، وظل جوني فرعون أستاذا للغة العربية إلى غاية 1836 حين تم تعويضه بمستشرق فرنسي الأصل وهو بروسي Brosnier الذي مكث في الجزائر كأستاذ للغة العربية إلى غاية 1869.

ولتشجيع الأوربيين على الإقبال على دروس اللغة العربية قررت الإدارة الفرنسية تقديم جائزة مالية مقدارها 150 فرنك فرنسي في نهاية كل سنة دراسية للمتفوقين، وهذا بمقتضى القرار الصادر في نوفمبر 1835[7]، ولكن تجد الإشارة هنا إلى أن الإدارة الإستعمارية في تشجيعها لعملية تدريس اللغة العربية لموظفيها وإداريها في الجزائر لم تكن تقصد من وراء ذلك الإهتمام باللغة العربية لذاتها باعتبارها إحدى اللغات الشرقية البارزة، ولغة لكل الجزائريين وبالتالي العمل على تطويرها، بل كانت تهدف أساسا إلى إستخدامها كوسيلة بارزة في عملية توطيد تواجدها في الجزائر وتوسيع نفوذها فيها، أي أداة للتفاهم

6- A.cour : op.cit P.21
7- Feraud : P.230-231, A.cour : P.22-33

والإتصال لا للتثقيف والتكوين[8]، وقد أشار دوروفيقو إلى هذه القضية في إحدى رسائله التي يقول فيها، بأن الهدف من إنشاء مكرسي اللغة العربية في الجزائر هو تعليم اللغة العربية للأوربيين، وتسهيل عملية الاتصال التي ستتم بين الإدارة والأهالي[9].

فنجاح الحملة الفرنسية على مدينة الجزائر وشروعها في وضع الخطط المختلفة للتوسع في مختلف أرجاء الوطن جعل عملية تعلم اللغة العربية بالنسبة إلى الفرنسيين شيئا أكثر من الضروري، وهذا حتى تتسنى لهم عملية الاتصال المباشر بالجزائريين وبالتالي الإستغناء عن الوسيط الجزائري الذي كان دائما محط شكوك لدى الإدارة الاستعمارية رغم فروض الولاء والطاعة التي أعلنها للفرنسيين وخاصة أمام جهل السواد الأعظم من الشعب الجزائري للغة الفرنسية آنذاك.

وهناك العديد من الأدلة التي تؤكد لنا إستعمال الإدارة الاستعمارية اللغة العربية كوسيلة من وسائل تثبيت وجودها في الجزائر ونذكر هنا على سبيل المثال تلك الرسالة التي أرسلها المتصرف المدني الفرنسي في الجزائر السيد بروسون Bresson –الذي

8- دوسباراس: القوانين في العوائد والقواعد والعقائد (مطبعة موجان الجزائر 1905) انظر مقدمة الكتاب.

9- Azan : P.25

كان قد خلف جنتي دي بوسي في هذا المنصب سنة 1836- إلى المفتش العام للتعليم والتي دعى فيها إلى ضرورة دراسة اللغة العربية والتوسع فيها، وهذا بهدف معرفة عادات وتقاليد الأهالي وطريقة تفكيرهم، ويرى أن هذه العملية لا يجب أن تتوقف على مجموعة من المترجمين بل يجب توسيعها إلى بعض رجال الثقافة والفكر وعلى رأسهم المستشرقين[10].

ومن الأدلة الأخرى التي تؤكد لنا هذه القضية تلك الضجة الترحيبية الواسعة التي استقبل بها المستشرق بروسني عند قدومه إلى الجزائر للإشراف على مكرسي اللغة العربية العامية، وبدون شك أن أسباب ذلك تعود إلى كون هذا المستشرق يعد مستشرقا بالإختصاص، وفرنسيا بالأصالة، فمن يكون هذا المستشرق؟

إنه من مواليد سنة 1814، كان يمارس عملا بسيطا حتى يتمكنمن مواصلة دراساته الكلاسيكية إذ تمكن خلال ذلك من تعلم مجموعة من اللغات الشرقية مما جعله يشد الرحال إلى باريس حيث يمكنه من متابعة دروس المستشرق الفرنسي المعروف سلفستر دوساسي Sylvester de Sacy[11] وغيره من المهتمين بالدراسات الإستشراقية، ويعود الفضل الأول والأكبر في تعيينه كأستاذ للغة

10- Feraud : P.230

11- مستشرق فرنسي عاش الفترة ما بين 1758- 1838 وكان مولعا باللغات الشرقية المختلفة.

العربية العامية في الجزائر سنة 1836 إلى المستشرق سلفستر دوساسي حيث استشير في القضية[12].

لقد تم الإعلان عن بدأ دروسه في بلاغ رسمي أمضاه المفتش العام للتعليم لوبيشو Le Pescheux جاء فيه أن السيد بريسنيير التلميذ القديم في المدرسة الملكية والمختص في اللغات الشرقية أستاذ اللغة العربية في الجزائر سيفتح درسه العام يوم 17 جانفي 1837، وفعلا تم افتتاح الدرس في اليوم المحدد بحضور المفتش العام للتعليم وجمع غفير من الضيوف[13] وألقى خلاله المستشرق درسا أشبه ببرنامج عمل، وهو وثيقة مهمة لكل دارس للاستشراق الفرنسي في الجزائر ويمكن لنا تلخيص أكثر ما جاء فيه أهمية في النقاط التالية[14]:

1. إن اللغة العربية غنية في عباراتها ومتنوعة في أشكالها، أنيقة في إنشائها ولا يمكن لاثنين أن يدخلا في مناقشات حول جمالها وروعتها.
2. إن العرب لا يدرسون في مدارسهم سوى لغة القرآن، كما أن مراسلاتهم المختلفة لا تتم إلا بها، وهذا ليس

12- A.cour : P.26

13- Henri Massi : Les études Arabes en Algérie 1830-1930 (Revu Africaine 1933 N°74° P.212

14- انظر محتويات الدرس مفصلا في المصدر السابق ص 21- 32

محل تعجب لأنه حتى في المدارس الفرنسية لا يدرسون سوى باللغة الفرنسية الفصحى لغة الكتاب الكبار.

3. وضع برنامج عام لتسهيل عملية تدريس اللغة العربية للباحثين الفرنسيين، وذلك بتعريفهم بالمبادئ العامة للهجات السائدة في الجزائر التي هي أكثر شساعة من اللغة العربية الفصحى.
4. اللغة العربية هي لغة الاتصال بين الأهالي في جميع الميادين.
5. وجود الكثير من اللهجات التي خرجت من اللغة العربية الفصحى إدى إلى خلق حواجز كثيرة بين الشعوب العربية.
6. لا يستعمل العامية في رسائلهم سوى أولئك الذين توجد لديهم ثقافة ضحلة جدا.
7. إن دراسة اللغة العربية وتدريسها في منطقة يتحدث بها سكانها من شأنها أن تعطي لفرنسا الكثير من الفوائد وتسهل لها عملية الاتصال بالشعب.
8. إن دراسة آدابهم المختلفة رغم ظهورها بمظهر عديم الفائدة إلا أن ذلك سيترتب عنه نتائج مهمة، إذ من خلال ذلك سيتم التعرف على عاداتهم وتقاليدهم وطريقة تفكيرهم وغيرها.

لقد نجحت الإدارة الاستعمارية في الجزائر أن تستخلص من الدرس بعض القواعد المهمة التي عملت على توظيفها بشكل محكم في عملية تدميرها للغة العربية الفصحى في الجزائر، وأبرز هذه القواعد يتمثل في قوله بأن الذين يستعملون العامية في مكاتباتهم هم ذوو الثقافة الضحلة، فمن خلال هذا تنبهت الإدارة الاستعمارية إلى أهمية العامية في تدمير البناء الفكري للإنسان الجزائري وتحويله إلى مجرد هيكل بلا روح، وذلك عندما أخذت تعمل على تدمير الفصحى وتشجيع انتشار العامية.

وهوما نستنتجه من رسالة المتصرف المدني السابقة الذكر متحدثا عن دروس بريسنيير: ((..كما أن عليه أن لا ينسى أن الدرس الذي يلقيه في اللغة العربية ليس درسا عاديا، لأنه درس جاء بعد احتلال الجزائر، فاكتسب بذلك أهمية سياسية ومنفعة عظيمة، وعلى بريسنيير أيضا أن يعمل على توسيع المعرفة بالعربية الدارجة، وأن لا يقتصر في ذلك على لهجة مدينة الجزائر، بل عليه أن يفعل نفس الشيء مع لهجات التل وقبائل الزواورة وقبائل السهول والجبال عندما تستطيع فرنسا الوصول إلى هذه المنطقة))[15].

15- المصدر نفسه، ص26.

ونضيف إلى هذا منهجيته في العمل طيلة توليه هذه المهمة في الجزائر إذ قسم عمله الأسبوعي إلى مجموعةمن الحصص وهي كما يلي:

- ثلاث حصص لتمارين خاصة بالعربية العامية –أو المحكية كما يسميها-
- حصة واحدة للقواعد وعناصرها المختلفة من نحو وإعراب وتراكيب و غيرها.
- حصة واحدة لشرح النصوص وخاصة بالعربية الفصحى و العلمية.
- حصة خاصة بالترجمة.[16]

بل ونؤكد ذلك أيضا من خلال بعض آرائه ومواقفه إذ يقول مثلا عن الدراسات العربية في الجزائر: لا يجب أن تتم كما هو الشأن في أوربا إذ تركز الاهتمام على المعلومات التاريخية والأدبية وغيرها، بل يجب أن تهتم أساسا بإيجاد الوسائل المختلفة التي تسمح لنا بخلق عملية اتصال دائم بالسكان، وبالتالي فيجب علينا الاهتمام بالجانبين النظري والتطبيقي.[17]

ما يمكن لنا قوله في آخر هذه المداخلة المتواضعة هو أن فرنسا حاولت توظيف العديد من الوسائل التي كانت ترى أنها

16- Henri Massi : P 213

17- المصدر نفسه، ص214.

ستسمح لها بفرض سيطرتها بشكل محكم على الجزائر حتى بتحريف وتزييف بعض الأمور مثل بعض المبادئ التي يقوم عليها الدين الإسلامي الجزائر مثل القضاء والقدر.

موقف الجزائريين من التعليم الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال

د. أحمد مريوش
أستاذ محاضر بالمدرسة العليا للأساتذة
في العلوم الانسانية
بوزريعة -

لقد أجمعت العديد من الدراسات على أن الوضع الثقافي والتعليمي في أواخر العهد العثماني في الجزائر قد عرف رواجا كبيرا، وذلك مقارنة بتدني التعليم إبان مرحلة الاحتلال، وقد كتب الرحالة الألماني" فيلهلم شيمبرا" حينما زار الجزائر في ديسمبر من سنة 1831 وقال فيما معناه: لقد بحث قصدا عن عربي واحد في الجزائر يجهل القراءة والكتابة، غير أنني لم أعثر عليه، في حين أنني وجدت ذلك في بلدان جنوب أوربا، فقلما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب، كما كانت للعديد من الفرنسيين الاعترافات بما وجدوا عليه المجتمع الجزائري وهو في حالة جيدة من العلم والعلماء ففي سنة 1834 كتب الجنرال " هالز" بأن كل العرب الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة لتوفر مدرسين في القرى والمدن، كما أولى المؤرخون والمترجمون الفرنسيون أهمية كبيرة لدراسة الحياة الثقافية والفكرية في الجزائر بعد الاحتلال منهم ايميريت ولسن استرهازي واسماعيل أوربان، وأقروا كلهم على أن الجزائريين الذين يقرؤون ويكتبون في ذلك العهد أكثر بكثير من عدد الفرنسيين، وقد تزيد نسبتهم عن 55 %[1].

وإذا كان الاصطدام السياسي والعسكري قد أخذ حظه خلال العشرية الأولى من الاحتلال، فإن التصادم الثقافي لم يكن غائبا على أسلوب رفض الجزائريين للاحتلال الفرنسي[2]، ومن

الواضح جدا أن العائلات الجزائرية قد تحفظت منذ الوهلة الأولى من انتساب أبنائها إلى المدرسة الفرنسية وظلت عالقة بمسار التعليم العربي والديني غير الحكومي، باستثناء نفر من عائلات الحضر والأعيان التي حبذت المدرسة الفرنسية، وكان بعض أفرادها يوصون أبناءهم بأن لا يتشبعوا بثقافة الغرب ولا يأخذوا كل ما يلقن حتى لا ينسيهم في أمور دينهم و ثقافتهم.[3]

والظاهر أن معارضة الجزائريين للمدرسة الفرنسية كان مرتبطا أساسا بانتمائهم الديني و اللغوي والحضاري، وقد عبر عن ذلك الرفض بعض من رجال الدين منهم الشيخ بن العنابي وبن الشاهد، كما يعد الشيخ الكبابطي من بين الأوائل الذين تصدوا للهيمنة اللغوية الفرنسية، هذا في الوقت الذي كانت فرنسا تتقرب من الرجل حتى توظفه إلى جانبها في الدعوة إلى تعلم الفرنسية، لتكن هذا الأخير دعا إلى رفض تعلم اللغة الفرنسية وأعدها أحد معاول الهدم الاستعمارية لأنها تفرغ الفرد الجزائري عن أصالته الحضارية، وقد أشار إلى ذلك في رسالة موجهة إلى إدارة الداخلية الفرنسية والمؤرخة في سنة 1843 ومما جاء فيها قوله: " إن الآباء يرغبون في تعليم أبنائهم القرآن، وتعليم القرآن لا يتماشى مع تعليم آخر، فإذا كان أطفالنا ما يزالون لا يعرفون العربية التي هي الوحيدة التي تفيدهم في دينهم، فكيف يمكنهم تعلم الفرنسية التي هي أبعد من أن تكون مفيدة لهم بل هي مضرة لهم، وقد

لاحظت أن أغلب من يعرف الفرنسية كانوا في أغلب الأحيان مخمورين ولا يؤدون الصلاة ولا يصومون...وأخيرا فإني أول من يعارض أي إجراء يشغل الأطفال عن تعليم القرآن و أعترض على أي تعليم إلا التعليم العربي، وأما الآخرون فلا أمنعهم ولا آمرهم بالتعليم..."[4]

ومما لا شك فيه أن اعتراض الجزائريين على تعليم الفرنسية كان واضحا منذ بداية الاحتلال، بل نجد أن ردود الفعل الوطنية المتمثلة في المقاومة الشعبية التي رفعت شعار الجهاد ومحاربة الكفار، قد اعتبرت أن الوجود الفرنسي ضربة صليبية جديدة ضد الإسلام والمعتقدات الدينية ولذلك لا غرابة أن تجد العائلة الجزائرية رفضت إرسال أبنائها للمدرسة الفرنسية خوفا منها على أن يترك هؤلاء الأطفال دينهم ويمسخون بمبادئ جديدة تراها غريبة ودخيلة على معتقداتهم المألوفة.

ومع بروز اليقظة الجزائرية ازدادت الأصوات المنادية بضرورة الحفاظ على مقومات الأمة الجزائرية، وأن خطر المدرسة الفرنسية ومشاريعها التعليمية المختلفة قد اضعفت من الوازع الوطني للعديد من التلاميذ الجزائريين، ولعل من بين الذين عالجوا هذه الإشكالية مع نهاية القرن 19 الشيخ عبد القادر المجاوي الذي ألف كتابا سنة 1877 بعنوان" إرشاد المتعلمين" وطبعه في مصر، ويعد

محاولة جزائرية هامة للتعبير عن سياسة الاستلاب والمسخ الناتجة عن التعليم الفرنسي، وقد أشار إلى ذلك المجاوي في الفصل الأول المعنون بعلوم اللسان بقوله: "اعلم أن اللغة العربية هي أقدم لغات العالم المستعملة الآن وأوسعها، وفضلها على غيرها يشهد به كل من يعرفها ولو كان أعجميا، فهي أفصح اللغات منطقا وبيانا، وأكثرها تصرفا في أساليب الكلام، وأقبلها تفننا في النثر."[5]

وكان المجاوي يدعو إلى الأخذ بأسباب الحضارة بطريقة محايدة مرتبطة بالتمدن الفرنسي، ولذلك لم تسلم دعوته هذه من تهجم الصحافة الفرنسية وإدارة الشؤون الأهلية و المكاتب العربية، فكان النقد الشديد من غلاة المعمرين بعد اطلاعهم على كتابه واعتبروه أجنبيا على الجزائر."[6]

والحق أن الشعور بالبقاء على الانتماء العربي والإسلامي لم يكن غائبا على الجزائريين، بل كان باديا في سلوكهم وتعاملهم، واعتبروا ذلك تحد منهم للاستعمار، وظلوا على علاقتهم بالتعليم في الزوايا والكتاتيب القرآنية وشجعوا التعليم المسجدي والمنزلي والمكتبي، وكانت مقاطعة المدرسة الفرنسية هي الطابع الغالب على مواقف الجزائريين، ولعل ذلك ما خلص إليه التقرير الذي قدمته لجنة الشيوخ التي أوفدها البرلمان الفرنسي إلى الجزائر سنة 1892، وقد كتب أحد أعضائها المدعو "ليون بيكي" "Léon Péquet"

أن التعليم في الجزائر لا يزال تحت إشراف الأهالي والزاوية، حيث يتعلم فيها التلاميذ القرآن وشرحه، وهي المؤسسة التعليمية الوحيدة في المستعمرة."[7]

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه حول مقاطعة الجزائريين للمدرسة الفرنسية هل هو يندرج في إطار التعصب الديني والخوف من التنصير؟ أم هو رفض المعرفة الثقافية والتصدي للتواجد الفرنسي عن طريق هذا العصيان المدني والاستعانة بالفعل الثقافي؟

إن الجزائريين قد استمروا طلبة السبعين سنة الأولى ينادون بالتعليم، ولكن بلغتهم وفي مدارسهم ويحافظوا على تراثهم ومعالمهم وقد كتب الشيخ المجاوي مقالا هاما بعنوان "العلم" في جريدة المغرب بقوله: "وهيهات هيهات أن يستقيم حال المسلمين إلا بالرجوع إلى التربية و تعلم العلم اليقيني على قانون الشرع المتكفل بترجيح الأعمال وإشراب العقول حب المسابقة إلى الفضيلة التي هي العدل في سائر أعمال الإنسان وإلا فإن لم يكن في ميزان شرعي يدعوا إلى تكافؤ المشاركة والفضيلة تبحث عن العمل فلا حياة ولا أمل."

كما دعا المجاوي أيضا إلى إعطاء نوع من الحرية في التعليم وقد أشار إلى ذلك بقوله: "مما لا خلاف فيه أن الدواء الناجع والعلاج النافع في إحياء النفوس الخامدة وتحريك الدماء الجامدة هو التربية

والتعليم على أصول الفضيلة والانتعاش بألبان الشريعة، فبذلك يحيى ما اندثر من عالم العلم وأولياء الأمر فلا يلامون حيث أسست المدارس والمكاتب لسائر العلوم الوقتية النافعة وإعطاء الحرية التامة في التعليم فالتصور من آباء الأبناء والطلبة فلنسأل الله أن يلهمهم عافية صلاحهم."[8]

إن التحفظ الذي أبداه الجزائريون إنما كان حسب تكوينهم الديني والاجتماعي والتاريخي باعتبار أن التعليم الذي نادت به الإدارة الفرنسية لم تحترم فيه المهود ولا الدين الإسلامي ولا الأوقاف ولا رجال الدين ولا اللغة العربية[9] وكان انتساب قلة من الجزائريين إلى المدرسة الفرنسية في الكثير من الأحيان بسبب الخبز والعمل لا أكثر، وحسب رواية نزار فإنه خلال دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية كان يتبقى دروسا مسجديه مع بداية وآخر كل يوم قبل التحاقه بالمدرسة الرسمية وعندما أشده الإرهاق خاطبه والده: إن المدرسة الفرنسية تمثل لقمة الخبز، والمدرسة المسجدية تمثل لقمة الدين والقرآن.[10]

كما أن مقاطعة الجزائريين للمدرسة الفرنسية كان له ما يبرره، فبرغم الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم والمستنزفة من جيوب الجزائريين على شكل ضرائب متنوعة، إذ كان الجزائريون يساهمون بـ30% من الضرائب في دخل الخزينة العامة وبنسبة 18%

من دخل صناديق العمالات، وبنسبة 80% من دخل البلديات.[11] لكن هذه الاعتمادات المالية لم تصرف بالعدل مقارنة مع استفادة أبناء المعمرين من ذلك، وقد أشار إلى ذلك المبز العنصري الكاتب الفرنسي رينق بقوله:" هناك أفكار راسخة في عقول المعمرين والناطقين بلسانهم وهي الاستفادة من أموال الضرائب كيفما كان مصدرها أما الأهالي فما عليهم إلا الأداء والصبر."[12]

ومما لا شك فيه أن التعليم وجد لخدمة الجالية الفرنسية لا غير، وإذا قدم منه بعض الشيء للجزائريين فإنه لا يخرج عن الطابع الاستغلالي لهذه الفئة من الطلبة وكان التعليم يعطى بالفرنسية لا بالعربية ومن ثم فقد أحدث هذا التعليم خللا وتديدبا في العقلية الجزائرية المقطوعة عن كيانها العربي والاسلامي.

كما انعكس هذا الميز في إقصاء الجزائريين من خدمات التمدرس باعتبار أن البرامج المخصصة لمدارس الأهالي لم ترق في مستواها ومضمونها إلى المدارس المخصصة للمعمرين، وهي أيضا خالية من اللغة العربية رغم ما نص عليه مرسوم 1883 والقاضي بمجانية التعليم وتعليم العربية والفرنسية في المدارس الأهلية، لكن تطرف المعمرين وتواطئ الإدارة الفرنسية حال دون تطبيقه، فعلى سبيل المثال خلال

حكم: " شارل لوتو" ما بين 1913 إلى 1918 كان عدد الجزائريين في الثانويات الفرنسية محدودا جدا واقتصر على عائلات الخيام الكبيرة والعائلات التي تولى آرباها المناصب الفرنسية، ومن المؤكد أن حصة الأهالي ضئيلة جدا حتى قبل هذا التاريخ، ولم يتعد عدد الجزائريين في الثانويات الفرنسية 86 تلميذ ما بين 1898- 1899 [13]

ومع نهاية القرن التاسع عشر عرفت الجزائر ردود أفعال وبرزت مطالب ملحة على إشراك أبناء الأهالي في المدارس التعليمية وبرزت جماعات مثقفة شكلت فيما بينها أشبه ما يكون بالرابطة تدعو من خلالها إلى ضرورة نشر التعليم بين الجزائريين ولعل من بين هذه الشخصيات أحمد بن بريهمات [14] الذي أفصح عن موقفه الصريح من مرسوم 13 فبراير 1883 الخاص بالتعليم الابتدائي الإجباري، وقد أشار بن بريهمات في مذكراته المؤرخة في 7 أكتوبر 1883 بأن الجزائر قبل الاحتلال كانت تزخر بالقدر الكافي من التعليم، كما قد أيضا مقولة أن العرب الساكنين في المناطق الريفية رفضوا المدرسة ومن ذلك فقد أوضح هذا الأخير عن موقفه من تعليم الجزائريين بقوله: " وفي رأيي أنه يجب إلزام العرب بتعلم اللغة العربية مع اللغة الفرنسية في نفس الوقت الذي يتحتم معرفتها بالضرورة، ويكفي في رأيي الإشارة إلى فائدة تعلم اللغة العربية وهذا بدون أن أتحدث عن كنوز المعارف التي توجد في المكتبات

العربية والتي ستطبع حتما أو تكون خسارة بالنسبة لكل الناس إذا ما تقرر شطب هذه اللغة في مدارسنا." [15] ويقصد هنا بن بريهمات إعطاء العربية مكانتها بين اللغات الأخرى في حقل التعليم.

وحسب ما ذكره سعد الله فإن جيل الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر لم يتجاوز في دعوته إلى التقدمية بالخطوط الحمراء، بل كان جيلا مرتبطا بالماضي معتزا بلغته ودينه رغم ابتعاده عنهما بالتدرج، وحسب عريضة الأهالي 1891 فإنهم عارضوا المدرسة الفرنسية لا من باب التعصب، لكن الدافع عند العديد منهم هو تأكدهم من إبعاد اللغة العربية عن التدريس، وذلك سوف يفسد عقولهم وأخلاقهم، كما يبعدهم عن أصالتهم وماضيهم، بل ذهبت العريضة إلى أبعد من ذلك وذكرت مجددا بأن الفرنسيين قد استفادوا قبل اليوم مما توصلت إليه الحضارة العربية وأكدوا ذلك بقولهم: " هل ينسوا أننا كنا في العصر الوسيط معلميهم و ممدنيهم ألم يتفكروا بأنهم أخذوا أصل العلوم التي هي الآن أخذوها من عندنا وفي مدارسنا العظيمة الفاخرة بالعلوم وكانت أوروبا متأخرة خشنة." [16]

وظلت مقاطعة الجزائريين للمدرسة الفرنسية خلال القرن العشرين ولو أن حدتها نقصت بعض الشيء مقارنة بالماضي، لأن ضروريات الحركة السياسية والوطنية اقتضت ذلك لا لشيء سوى أن سياسة

التجهيل الفرنسية قد ضحت بثلاثة أجيال من الجزائريين منذ الاحتلال إلى غاية مطلع القرن العشرين، وعلى الرغم من ذلك ظلت المعارضة لصيقة بالجزائريين، ونورد هنا نموذجا حيا لمقاطعة المدرسة الفرنسية خلال مرحلة الخمسينات من القرن الماضي وذلك ما أشار إليه الدكتور عبد الله الركيبي بقوله: "أخرجني أبي من المدرسة الفرنسية رغم تفوقي بها لمجرد أنه اختبرني في القرآن فوجدني قد نسيت بعض الآيات، ولهذا حرمني من متابعة الدراسة بالفرنسية ثم أرسلني إلى جامع الزيتونة بتونس."[17] ونفس الشيء تقريبا عاشه الطالب أحمد قصيبة الأغواطي الذي وجد نفسه بين المدرسة الفرنسية أو مزاولة دراسته في المدارس العربية، وقد كشف عن تلك الحيرة التي آل إليها مع والده في مخطوط له بعنوان: " كيف هاجرت إلى تونس" وأن والده اختار له جامع الزيتونة بدل المدرسة الفرنسية برغم المغريات الكثيرة التي يجنيها الطلبة الذين يزاولون دروسهم بالمدرسة الفرنسية بعد تخرجهم، وذلك عكس المصير الذي ينتظره طلبة الجامعات العربية والإسلامية والذين كانوا يلاقون أفة البطالة في الكثير من الأحيان أو بعض المهن كالتعليم والإمامة والفتوى.

ولذلك كانت حصة أبناء الأهالي من مقاعد الدراسة ضئيلة جدا مقارنة مع العدد الأول المخصص لأبناء المعمرين وذلك ما توضحه إحصائيات سنة 1901 كما هو في الجدول:

	من هم في سن الدراسة	المسجلون في الدراسة	النسبة المئوية
الأوربيون	93.531	78.531	%84
الجزائريون	6.331.900	245.550	%3.8[18]

ومما سبق ذكره نجد أن الجزائريين لم يروا خلال الفترة المشار إليها 1830- 1914 فائدة حقيقية يجنونها من تعلمهم بالفرنسية لأن هدف التعليم الفرنسي الموجه لهم منذ البداية كان متصفا بطابع التحدي الديني واللغوي والحضاري. لذلك كانت ردود الفعل تلقائية وعامة لمقاطعة المدرسة الفرنسية.

وأمام كل التجاوزات الفرنسية في حق تعليم الأهالي فإن ردود الفعل الجزائرية كانت واضحة، وتجسدت في ميادين عديدة منها: مقاطعة المدرسة الفرنسية، وإرسال العرائض لفرنسا يطالبون فيها بإصلاح أوضاع التعليم ، وتجلى ذلك لدى بعض الجزائريين ممن كانت لهم سمعة علمية واجتماعية، ولم يرقهم التعسف الفرنسي، كما أنهم لم يباركوا سياسة فرنسا التعليمية و اعتبروها سياسة مجحفة في حق أبناء الجزائريين بل كانت في خدمة أبناء المعمرين.

ولعل من أهم هذه الفعاليات الجزائرية التي بادرت مع نهاية القرن لمحاولة تذكير فرنسا لإصلاح شؤون المدرسة الجزائرية

وتنظيم التعليم ومراعاة مناهج التدريس، يتمثل في شخصية محمد بن رحال الذي قدم هو الآخر مشروعه الإصلاحي للإدارة الفرنسية بتاريخ ماي 1892.

والظاهر أن برنامج محمد بن رحال[19] أشمل وأدق ممن سبقوه من الجزائريين، ولعل من بين ما اقترحه بن رحال تنظيم التعليم في المدارس الرسمية الثلاثة الموجودة في تلمسان والجزائر و قسنطينة، كما اقترح تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات مع فتح الأفاق لاستقبال أكبر عدد ممكن من الجزائريين والمطالبة برفع عدد المؤطرين الجزائريين، وفتح الآفاق أمام علماء الجزائر باعتبارهم يملكون من الخبرة الواسعة وهم من خريجي المعاهد العليا كالزيتونة بتونس والقرويين بفاس وجامع الأزهر بالقاهرة. وكان بن رحال يدعو إلى توظيف الجزائريين وإجبارية اللغة العربية إلى جانب الفرنسية.

وقد أعجب الإبراهيمي بمكانة الحاج بن رحال وهو يشيد بدوره في القضية الوطنية خصوصا بعد سماعه له سنة 1921 وهو يخطب في المجلس المالي الجزائري، ومن ذلك قوله: "كان رجلا بعيد النظر واقعيا ينظر إلى الأشياء بعين الحكيم لا بعين السياسي وينظر إلى الجزائريين بعين المسلم فيرى أنهم بلاء على أنفسهم قبل بلاء الاستعمار وأن الواجب أن يصلحوا أنفسهم بجمع الكلمة

والمحافظة على الدين. كان محترما من جميع العناصر يتمتع بجلال البيت وجلال السن وجلال الدين وجلال العلم وكان وقور الطلعة نير الشيبة محافظا على تقاليد البيوتات في اللباس العربي والعمامة وجميع طرز الحياة."[20]

وقد دعا بن رحال في مشواره المطلبي جنبا إلى جنب مع زملائه من رجال النخبة وقتئذ أمثال الدكتور موسى والقائد حمود والأمير خالد وطالبوها بضرورة إبطال الإجراءات التعسفية، والمطالبة بتعليم القرآن للأهالي وقد علقت جريدة ليكود الحي في عددها الصادر في 18 جوان 1921 على دعوته الصريحة تحت عنوان "علموا القرآن للأهالي"، والخطاب مشتمل على الانتقاد للتعليم الفرنسي وأنه لم يحقق الآمال المرجوة لأنه لم يكن بلغة الأهالي وهي اللغة العربية كما دعا بن رحال إلى ضرورة تعميم التعليم ليصل إلى القرى والمداشر ونحوها من القرى الجزائرية.[21]

كما دعا بن رحال أيضا من خلال مذكراته إلى ضرورة إعادة النظر في تقييم المتدرسين خلال السنة الثالثة من التكوين، وهذا مع الاحتفاظ بالفئة الناجحة والسماح لها بمزاولة الدراسة لمدة سنتين إضافيتين على أن تكلل تلك الدراسة بنسج دبلوم يوازي في قيمته العلمية شهادة الباكالوريا. للرفع من المردود البيداغوجي للمؤطرين والطلبة.[22]

هكذا إذا كان الإجحاف الكبير في حق تعليم الجزائريين، فإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الجزائريين مع بداية القرن الحالي والذي وصل إلى خمسة ملايين نسمة مقارنة بعدد المعمرين الذين لم يتجاوز عددهم نصف المليون نجد الفرق كبير بين الفئتين، كما أن الإحصائيات تعطي للقارئ فكرة هامة عن قضية التعليم في الجزائر وكيف تعاملت معه الإدارة الفرنسية، وهذه قروض بالفرنك الفرنسي للتعليم العالي في الجزائر مابين1902- 1908: [23]

السنة	التعليم العام للمعمرين	التعليم العام للجزائريين
1902	5.081.823	1.389.274
1903	5.558.978	1.179.164
1904	5.732.003	1.299.424
1905	7.847.368	1.314.234
1906	8.189.649	1.385.064
1907	8.955.390	1.549.464
1908	9.923.368	1.617.639

وحسب ما ذكره "أجيرون" ، فإن التعليم الثانوي منذ بداية القرن لم يستقطب الأهالي الجزائريين، ولكنه لم يخرج على الأسباب واكتفى بذكر الإحصائيات فقط.

وخلال سنوات 1890 و 1900 بلغ متوسط العدد الإجمالي للطلبة الثانويين الجزائريين 84 طالبا، وارتفع العدد بنسب قليلة

ليصل عددهم حوالي 100 خلال سنة 1905 و في حين بلغ سنة 1907 ما يقارب 134 طالبا ليصل العدد إلى149 طالبا خلال سنة 1908. [24]

وبعد مرور حوالي 70 سنة من الاحتلال كتب الجنرال الفرنسي "دوماس" سنة 1901 يقيم وضعية التعليم لدى الجزائريين، وخلص إلى أن النتيجة كانت هزيلة جدا عكس ما كانت عليه سنة1830 و أشار إلى أن نسبة المتعلمين من الأهالي لا تتعدى 3.8 %، كما بلغت نسبة الأمية بعد قرن من الاحتلال 92.2%من بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 5 إلى 18 سنة و 90% من بين من تجاوزت أعمارهم 70 سنة

وحين اقترن التعليم بسياسة الاندماج والتجنس ظل عدد التلاميذ في الثانويات الفرنسية محتشما بسبب القضية الجزائرية والمكونات الشخصية من جهة، وللشروط الفرنسية الغير معقولة من جهة ثانية، فكان قياس الطاعة والولاء من أول شروطها التي تتوفر في العائلات الأهلية التي ترشح أبنائها لمتابعة الدراسة والاستفادة من المدرسة الفرنسية. ففي سنة 1929 وصل عدد الطلبة إلى 725 ليرتفع سنة 1932 إلى 949 تلميذ فقط. [25] من العدد الإجمالي لسكان الجزائر الذي فاق الأربعة ملايين نسمة وقتئذ، وهناك من ذهب إلى أقل من ذلك العدد وأشارت الباحثة كولونا إليه من خلال هذا الجدول الذي يمثل نصيب الجزائريين من التعليم الثانوي

السنة	العدد
1899	86 تلميذ
1914	386 تلميذ
1930	776 تلميذ(3)

في حين يذكر سعد الله أنه في سنة 1951 وصل العدد 3.214 مقابل 25.500 من الأوروبيين.[26] والظاهر أن التعليم العالي هو الأخر كان مقتصرا على عدد الأصابع، وكان الطلبة الذين أسعفهم الحظ يسجلون خارج الوطن، وبالضبط في فرنسا، ولو أننا ما نزال نجهل عددهم خلال القرن 19، أما الطلبة المسجلين في التعليم العالي ما بين 1907- 1908 فكان ضئيلا جدا:

مسجل بكلية الحقوق 25طالبا وبكلية الطب 12 طالبا وبكلية الآداب 10 طلبة.[27]

والحق أن الوجود الفرنسي في الجزائر كان وجودا استدماريا تجاه مؤسسات التعليم الوطنية المختلفة، كما أن طروحات فرنسا التعليمية كانت لخدمة المعمرين على حساب الأهالي، ولعل ذلك ما جعل محمد فريد الزعيم المصري حينما زار الجزائر مع مطلع القرن وبالضبط سنة 1901 يُحمّل فرنسا مسؤولياتها الكاملة عن الحالة السيئة التي وجد عليها قطاع التعليم العربي. وما هو إلا عبارة عن عينة من المآسي الكثيرة التي

أفرزها الوجود الفرنسي في الجزائر، وكتب محمد فريد يقول: "كانت ربوع العلم آهلة بالطلاب، وجوامع القطر الجزائري ملأ بالمعلمين والمتعلمين ودور الكتب عامرة بالمؤلفات والمطالعين، واشتهر بين أهل الجزائر الكثير من الكتبة والمؤلفين إلى أن أخذت هذه الحالة تتبدل في أواخر القرن التاسع عشر."[28]

كما حمّل الزعيم المصري فرنسا على كونها أوجدت العوامل الطاردة للجزائريين باتجاه الأمصار الأخرى المجاورة سواء إلى تونس أو المغرب أو جامع الأزهر بغية العمل والدراسة بهذه المؤسسات الفكرية والثقافية، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "فأصبحت البلاد ولم يبق منها من المدرسين بالجوامع إلا ما يعد على الأصابع وقل الطالب والمطلوب وهُجرت ربوع العلم و خُربت دور الكتب وصارت الديار مرتعا للجهل والجهلاء، وكانت تدوس معالم اللغة العربية الفصحى وتطرقت إلى اللغة العامية الكلمات الأجنبية، بل أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة التخاطب في العواصم مثل وهران العاصمة وقسنطينة وعنابة وغيرها فالتعليم الديني لا وجود له، أما ما اتفق على تسميته بالتعليم العصري فلا وجود له بالنسبة للمسلمين."[29]

وإذا كان محمد فريد قد عبر عن عمق المأساة التي آل إليها الجانب الفكري والثقافي في الجزائر، فإن مدير معهد بوزريعة

لتكوين المعلمين:" بول برنار" كشف عن سياسة فرنسا التعليمية وأبرز مخططاتها الهادفة للقضاء على بقايا الإرث الحضاري للجزائريين وتكوين عقلية بمفاهيم لائكية محضة حتى تكون بمثابة المرجعية للأجيال اللاحقة وأبرز ذلك بقوله :" إن مدرسة الأهالي الفرنسية ليست مدرسة عادية لتلقين اللغة الفرنسية فحسب، بل هي تهدف إلى أن تعمل الثقافة الفرنسية فعلتها في أرواح أبناء الأهالي وتعمل على تحريرها قد و ما يلزم والزج بهم في أعماق الثقافة العقلانية التي تمتاز بها الحضارة الفرنسية، نحن ندرك جيدا أننا لا نتوجه بها إلى مجموعات من العبيد وبل أننا على يقين جازم بأننا نسعى إلى أن نصنع لها رجالا ، فمهمتنا إذ ليست فرنستهم بقدر ما هي محاولة لتوفير الوسائل لديهم كي تتطور وضعيتهم المادية ونقربهم من فرنسا أكثر، يجب أن نكون بالنسبة إليهم في كلمة واحدة: معلمين مثاليين."[30]

وإلى هنا نطرح السؤال التالي من يحق من الأهالي للالتحاق بالمدرسة؟ هل هي مقرونة بسن التمدرس؟ أم أن هناك من القياسات الأخرى التي تتوفر في الطفل الذي يلتحق بمقاعد الدراسة؟ في الحقيقة أن هذا الحق من التعليم لم يكن مسموحا لكل الجزائريين، إذ كشف مدير الشؤون الأهلية "لوسياني" عن الشريحة التي لها الحق في الأسبقية في التعليم بقوله:" إن فتح المدرسة يكون للأعيان، وأن اختيار أبنائهم يكون بحسب درجة ما

تقدمه كل عائلة أهلية لخدمة المصالح الفرنسية، ويكون الاختيار بحسب الوضعيات الخاصة بهذه العائلات الأهلية."[31]

وكما أسلفنا آنفا فإن سياسة التعليم الفرنسية شملت شريحة معينة من الجزائريين تمثلت في العائلات الأهلية من قياد وباشاغات وأصحاب العقارات ورجال الدين الرسميين وموظفي الإدارة من نواب في المجالس المختلفة، ولذلك فإن أغلبية أطفال الشعب الجزائري ظلوا غرباء عن المدرسة، ففي أواخر القرن الماضي و من بين 73 دائرة إدارية في الجزائر كان من بينها 35 دائرة لم تكن بها مدرسة ، بل كان التعليم فيها منعدما بنوعيه العربي والفرنسي.[32]

ولذلك كان التعليم نخبويا اقتصر على فئة معينة كانت لها شبكة علاقات مع الإدارة الاستعمارية، مما فتح لها أبواب الامتياز والتدرج في مراحل التعليم إلى القسم الثانوي فالعالي، واستفادت هذه الشريحة من التعليم في مؤسسات التعليم العالي سواء في جامعة الجزائر أو مزاولة الدراسات العليا في الجامعات الفرنسية،[33] بغرض الحفاظ على الترقية في السلم الاجتماعي، لما احتوته من توجه خدم الاندماج، وأصبح مولعا بالحضارة الغربية الرافضة للهوية العربية و الاسلامية.

ومع بداية القرن العشرين عرفت الجزائر تحولا فكريا جديدا لمس معالم الحياة المختلفة و تجسد بشكل أخص في وجود المدرسة الحرة ذات المنبع الوطني وإضافة إلى فتح آفاق أوسع أمام الجزائريين للالتحاق بالمدرسة الرسمية الفرنسية، ومدرسة الأهالي التي أسماها جونار بمدرسة القوربي احتقارا للجزائريين مع العلم أن حكم ولاية جونار عرفت بمرحلة الاسترخاء والإحياء الثقافي بغية احتواء اليقظة الجزائرية التي سايرت جُل التطورات سواء على الصعيد الداخلي أو اليقظة التي عرفها العالم العربي الإسلامي. ولم تكن بغية خدمة اليقظة ولا القضية الوطنية.

لكن سياسة الانفتاح التي أخذ بها جونار مع الجزائريين ما لبث أن تراجع عنها، وذلك بعد أن تيقن من طموحات اليقظة الجزائرية ومن ثم أصدرت السلطة الفرنسية مرسوما بتاريخ 24 ديسمبر 1904 ينص على عدم السماح لأي معلم جزائري بأن يتولى إدارة التعليم العربي، إلا بحصوله على رخصة من عامل العمالة أو قائد الفيلق العسكري[34]، ولا يسمح له بفتح أي مكتب عربي بدون رخصة من السلطة الفرنسية، ومن خالف ذلك تعد عليه جنحة، بل و خرقا صارما للقانون الفرنسي ويقدم للعدالة التي سوف تقول قولها فيه، ولذلك فقد اهتم الأهالي بالتعليم العربي الإسلامي أكثر من التعليم الرسمي باعتباره يتجاوب مع شخصيتهم ويحافظ على أصالتهم، وقصدوا مراكز في جامع الزيتونة بتونس

وجامع القرويين بفاس والأزهر الشريف بمصر، بل درس بعضهم أيضا ببلاد الشام والحجاز وكانت رغبتهم البلاد الإسلامية أكثر ما كانوا يقصدون البلاد الأوروبية، برغم أن فرنسا كانت أكثر البلدان الأوروبية استقبالا لأبناء الجزائر.[35]

ومما سبق ذكره فإن وضعية التعليم الخاص بأبناء الأهالي منذ بداية الاحتلال إلى نهاية الحرب العالمية الأولى ظل في وضعية خاصة برغم بعض التعديلات على مراحله المختلفة، فخدم مشروع الإلحاق وثبت سياسة الاستيطان وحارب الذاتية الوطنية واقتلع جذور مقوماتها. وقد تجسدت سياسة التعليم الفرنسية في بعث العديد من المشاريع التغريبية خلال أزيد من قرن من الاحتلال، ولعل خير مثال على ذلك النموذج التغريبي الذي أسسه جول فيري الطموح إلى تعكين خصوصيات الوجود الاستعماري في ذهنية الأهالي، وتكوين عقلية أهلية منشيعة بالمحافظة على صيرورة معالم الحضارة الفرنسية المزعومة في الجزائر.

وبرغم أن قطاع التعليم العربي الفرنسي قد دعم ببعض الهياكل والوسائل مع مطلع القرن العشرين، فإن ذلك لم يرق إلى طموحات الجزائريين الذين شاركوا فرنسا في الحرب الأولى، و ظلوا رافضين لسياسة الدمج الثقافية الهادفة إلى غرس ثقافة

النسيان والقطيعة مع كل ما هو وطني، وبناء عقلية جزائرية جديرة بتقبل المد الاستعماري الفرنسي.

كما أن مقاعد الدراسة كانت مقتصرة على ثلة قليلة من أبناء الأهالي الميسورة، لأن المشرفين على قطاع التعليم أخذوا بالمقولة المزورة (الطفل الجزائري عدو المدرسة) وأنه لم يرق في مستواه الذهني إلى مستوى أبناء المعمر الأوروبي. ومن ثم فلا غرابة أن نجد أن أطفال الجزائر قد طبقت عليهم قوانين عنصرية ضيقت الأفاق أمامهم لاستكمال مسار تعليمهم خصوصا منه الجامعي لأن ذلك سوف يشكل لا محالة خطرا على بقاء فرنسا في الجزائر.[36] وقد أشار فرحات عباس الذي درس في جامعة الجزائر إلى ذلك الميز العنصري الذي لقوه في مقاعد الدراسة إلى جانب أبناء المعمرين الذين كانوا محظوظين في قضايا عديدة حرم منها الطالب الجزائري وفتها. وكان التعليم بالنسبة للأهالي في نظر الكولون هو مزية منهم وليس حق للجزائريين فيه، وحسب شهادة العقيد بن عودة الذي درس الإعدادي في المدرسة الفرنسية، فإن المعلم الفرنسي كان يحتقر الطلبة الجزائريين وينعتهم بنعوت غير أخلاقية ولا هي موضوعية مثل "البيكو" و"الموسخين"، وكانوا يجلسون في أماكن خاصة بالقاعة وكأنهم مصابون بالجرب والأمراض المعدية، وفي ذات يوم طلب منهم المعلم بكتابة موضوع في الإنشاء فكان موضوعه حول شهر رمضان المعظم، وكان جزاءه

الضرب المبرح لأن موضوع رمضان يعني التربية الإسلامية لدى الطفل الجزائري، وذلك ما كانت فرنسا تخشاه من الجزائريين[37]. لذلك كانت المدرسة الأهلية في نظر المعمرين تنتج منبوذين ومعزولين عن محيطهم، وقد عارض هؤلاء مدرسة جول فيري وتخوفوا منها واعتبروا أن تعليم الأهالي هو فتح الطريق أمامهم والتقليص من حظوظهم وسيطرتهم على الجزائر ولذلك فقد شددوا من معارضتهم لتعليم الجزائريين عبر القنوات العديدة التي هيمنوا عليها وبالخصوص خلال عهدة جونار وبروز النظام لدى والمجالس المالية ونحوها.[38]

وإذا كانت الكثير من العائلات الجزائرية قد قاطعت المدرسة الفرنسية باعتبارها مدرسة الاندماج، ترى ما هي الحلول التي قدموها للحد من سياسة التجهيل التي عانوا منها خلال فترة الاحتلال؟ لقد أشرنا سابقا أن علاقة الجزائر الثقافية لم تنقطع مع مؤسسات التعليم العربية وذلك سواء في بلاد المغرب أو دول المشرق، ظل الارتباط وثيقا من خلال الهجرة الجزائرية القسرية أو الطوعية إلى تلك الأمصار التي فتحت ذراعيها للجزائريين، وتعد مرحلة الثلاثينيات من القرن الماضي حلقة جديدة سعت لتقوية الفعل وتقوية الحصانة الفكرية والدينية المفعمة بالوطنية، وذلك من خلال ما أقدمت عليه جمعية العلماء من إرساء أسس جديدة لإنماء الوعي الوطني عبر قنوات عديدة منها: حركة التعليم العربي الحر الذي

فاق صداه حدود الجزائر إلى بلاد المشرق، وجعلت الجمعية من المدرسة الجزائرية الحرة حصنا منيعا أمام تغريب المدرسة الفرنسية حتى أدى ذلك بالفرنسيين إلى القول أن الوطنية الحقة كانت مصدرها المدرسة الحرة التي كانت تشرف عليها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[39]. هذا بالإضافة إلى رسم معالم الخريطة السياسية الوطنية مع نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات ووقتها اتضح للعيان أن سياسة التعليم الخاصة بالأهالي رغم مرونتها من فترة لأخرى فإن أهدافها ظلت واحدة وهي:

1 - القضاء على مراكز التعليم العربية بمختلف أنواعها
2 - محاربة واضطهاد العلماء وتشريدهم ومتابعتهم قضائيا بل تهجير الكثير منهم إلى الخارج.
3 - الاستحواذ على جميع الوقف المول للمراكز التعليمية والدينية.
4 - محاربة اللغة العربية في التعليم والإدارة وجعلها لهجة ميتة، مثل صدور قانون شوطان فمارس1938
5 - التركيز على فرنسة الجزائر في اللسان والعقل والمعاملة.
6 - فتح الأفاق أمام المدرسة الفرنسية وفرق التبشير والجمعيات المتعددة الأوجه لخدمة المنظومة الاستيطانية الفرنسية وسياسة الإلحاق ولذلك لم تتجاوز نسبة

تمدرس الأهالي في حدود سنة 1941 ما قيمته 5 % في أطوار الدراسة الابتدائية والثانوية والجامعية.

وإذا كانت سياسة فرنسا التعليمية تهدف إلى الدمج والمسخ والتي جوبهت بالرفض من الكثير من الجزائريين ما هي البدائل التي راهنت عليها القوى المثقفة الجزائرية؟ من دون شك أن مقاطعة المدرسة الفرنسية لا تعني رفض العلم كما يراه البعض بل رفض الاندماج في الكيان الفرنسي ومن أمثلة الحلول التي بادرت بها الحركة الوطنية هي نشر التعليم والوعي واليقظة بين جموع الجزائريين للتصدي للتغريب والتشبع بالثقافة الوطنية ولعل من أهم الميادين التي بادرت بها جمعية العلماء هي نشر حركة التعليم العربي الحر، الذي أصبح له مؤطروه ومناهجه وبرامجه الخاصة. وكلها تصب في خدمة القضية الوطنية والحصانة الثقافية[40]

وقد اعتمدت الجمعية على تحقيق أهدافها التعليمية على تطبيق ثلاثية أساسية هي: الجزائر وطني، والعربية لغتي والإسلام ديني، كما وفرت جملة من القنوات لإنجاح هذا المشروع الذي خاطب العقل ونبه الضمير وايقظ الهمم في نفوس الناشئة، ولم تعتمد المدرسة وقتها على الجانب التقليدي بل انصفت العقل والمنطق والظرفية التي تحالف ضد الجزائريين وتنوع قنوات الحقل التوعوي بين تطبيق ما أمر به الشرع والسلف الصالح وما تقتضيه الضرورة

الملحة في النهج التربوي المعاصر[41] وأصبح التعليم العربي خاصا بكافة الجزائريين، ولم يقتصر على طبقة الأعيان والنخبة كما هو في تعليم الأهالي، وقد نوعت المدرسة الحرة من هياكلها لاستقطاب ما يمكن من الطلبة الجزائريين وأصبح إلى جانب المدرسة الحرة التعليم المسجدي والمنزلي والمكتبي، وقد لعبت هذه الهياكل الدور المنوط بها في مجال التربية والتثقيف سواء بالنسبة للأطفال وحتى الكبار، وخلقت جوا جديدا في عالم المعرفة والمقروئية التي كانت قبل ذلك التاريخ خاضعة لتوجه واحد في التعليم وهو التعليم الاستعماري. وقد أشار إلى ذلك الطموح الشيخ بن العابد الجلالي بقوله: "إن الغرض من التعليم العربي هو أن يكون في الجزائر وسطا مثقفا لسانا وفكرا وروحا بالثقافة الإسلامية العربية، وما دمنا لا نحس أثر هذه الثقافة بيننا فليس لنا أن ندعي أن تعليما عربيا صحيحا لكن اليوم الذي نرى فيه أقلاما في مختلف الميادين، وألسنا تتفجر عن ينابيع الحكمة، وشبابا يعتز بلغته، وعامة قادرة على التمييز بين الإسلام والخرافة وبين الحق والباطل، في ذلك الوقت فقط نكون قادرين على إقامة الحجة على خطأ من يرمينا بالكسل والقعود عن واجباتنا، وفي ذلك اليوم فقط نطمئن إلى مستقبل اللغة العربية في وطننا."[42]

ولإنجاح مشروع المدرسة الحرة سعت الجمعية إلى نشر التعليم على أوسع نطاق، كما دعمته بالعمل الدعوي ونشر حلق التدريس

والوعظ في المساجد ودور التربية، وأنشأت لذلك الصحافة العربية اللسان للنشر التوعية وتبليغ القراء بما يدور في أرجاء الجزائر والبلاد العربية و الإسلامية وقد تولد عن ذلك بروز العديد من الأقلام والكتاب والشعراء مما ساهم في تنمية الحركة الثقافية والفكرية وبناء الذات المؤسسة على مرجعية حب الوطن ورفض الطرف المحتل، خصوصا وأن برنامج التعليم العربي ركزا أساسا حول نقطة جوهرية وهي الوطن وتاريخ الجزائر بل ومكانة الجزائر في تاريخ المنطقة العربية والإسلامية، وبذلك أحيت المكون التاريخي في تربية الناشئة وكان ذلك تحولا واسعا في استقطاب الحركة الشبابية والجمعوية لحلق التنوير والتهذيب[43]، وبذلك رسمت الجمعية نمطا جديدا في سياسة التعليم والتفكير في مواصلة الدراسة بعد فتح دار الحديث بتلمسان ومعهد بن باديس بقسنطينة وكان المتخرجون منه يسجلون بكلية دار العلوم بالقاهرة مباشرة، وكانوا يتابعون دراستهم في هذه الكلية دون أي عناء في التلقي وبلغ عدد طلابه سنة 1954 ما يقارب 913 طالبا، وبه حوالي 30 أستاذ في تخصصات عدة.[44] وإلى جانب معهد بن باديس فتح المعهد الكتاني أو المدرسة الكتانية كما كان يسمى للشيخ بن الحملاوي في ضاحية رحبة الصوف بقسنطينة، وأصبحت هذه المعالم الثقافية هي مصدر تكوين الطلبة وإرسال بعضهم لمزاولة الدراسة في الجامعات الكبرى بخارج الوطن وفي هذا الصدد يروي

لنا محمد الصالح شيروف وهو من طلبة الكتانية رحلته مع محمد بوخروبة" هواري بومدين" إلى القاهرة للدراسة بالمعاهد العربية والإسلامية وتحدي المدرسة الفرنسية بقوله:" إن ظلم الاستعمار والحقرة حرمنا من الثقافة والعلم كحق إنساني يمارس بكل حرية، حجب عنا كل المخاطر، ولم يخطر ببالنا أبدا ولم نفكر إلا في موضوع وصولنا إلى الأزهر الشريف والأخذ من علمائه لتنمية معارفنا على أيدي شيوخ هذا الصرح العلمي العريق، ومما حفزنا لهذه الرحلة أيضا هو أن الاستعمار كما كان يمد المساعدة لأبناء عملائه الطموح من المتعاونين معه كالقياد والباشغوات والاعيان والشنابط يرسلهم إلى القاهرة بمنح عالية ويهمش أبناء الشعب..."[45]

كما كانت الجمعية تعقد مؤتمرات سنوية خاصة بالتعليم لدراسة الحصيلة ووضع أطر جديدة في مجال المنهجية والتقويم البيداغوجي والاستفادة من خبرات الشرق وتعزيز الروابط مع الجامعات العريقة العربية والإسلامية، مع العلم أن التنوع في المواد المدرسة أصبح السمة المميزة لمدارس الجمعية وحتى الفرنسية كانت مدرسة ولو أن حجمها الساعي قليلة لأن التعليم كان عربيا، وقد أشار إلى ذلك فرحات عباس بقوله:" وفتحت هذه الجمعية مئات المدارس وكان برنامجها يتلخص في الرجوع إلى العروبة والإسلام، وكانت ترى في العروبة سفينة النجاة لشعب

عربي ولا تنكر فضل الثقافة الفرنسية ولكنها تكون هذه الثقافة زائدة وتكون بمثابة باب مفتوح للعلوم التقنية والعصرية."[46] ومن ثم أصبحت المدرسة العربية أشبه ما تكون بالمدرسة الموازية للمدرسة الفرنسية، وتذكر التقارير الفرنسية أن عدد المدارس الحرة التي كانت تشرف عليها جمعية العلماء بلغت سنة 1952 أكثر من 54 مدرسة بها 178 معلما، هذا بالإضافة إلى79 مدرسة قرآنية"[47]، هذا فضلا عن المساجد والنوادي وغيرهما من مؤسسات التعليم العربية.

وإذا كانت الجمعية قد عرفت باهتمامها الواسع بحركة التربية والتعليم حفاظا على الشخصية الوطنية، فإن التوجه الاستقلالي هو الآخر قد أخذ الكثير عن الجمعية وخاصة حركة التعليم، وتذكر بعض المصادر أنه خلال سنة 1947 وسع من نشاطه التعليمي وأنشأ مدارس حرة عبر الوطن، كما ألف لجنة تتولى ذلك برعاية أحمد بودة، ومن جملة أعضائها المناضلون محمد محفوظي وحسين ميلي ومحمد فرحات ومحمد الدحاوي ومحمد مرازقة وعبد الحفيظ بدري، وبلغ عدد المدارس قرابة 70 مدرسة ومن أهمها مدرسة الرشاد بالقصبة وحسين داي والجراش و المدنية ومدرسة بالبليدة وملبانة ومدرسة المجد بسيدي الهواري بوهران ومدرسة عنابة وعزابة وعين البيضاء ومن بين الأساتذة الذين أطروا هذه المدارس نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الحسين ميلي،

ومحمد محفوظي، ومحمد فرحات، والأخوين أحمد وعبد الكريم بن الشيخ الحسين ومحمد الدحاوي، ومحمد مرازقة، وعبد الحفيظ بدري، وبلقاسم البيضاوي، ومحمد الصغير بن البقرة ومحمد مصايف، والشيخ بن الدين [48].

ومن دون شك أن إقبال الجزائريين على التعليم في الجامعات العربية والإسلامية كان أكثر عددا من الطلبة الجزائريين الذين زاولوا دراساتهم في الجامعات الغربية وخصوصا الفرنسية منها، وكانت جمعية العلماء وراء إيفاد البعثات العلمية إلى المشرق، ونشير بعض الدراسات أنه خلال سنة 1954 وصل عدد الطلبة بالدول العربية إلى 1270 وهي موزعة كما يلي: تضم جامعة الزيتونة 1000طالب والقرويين بفاس 120 طالبا والجامع الأزهر بمصر 150 طالبا في حين لم يتجاوز عدد الطلبة في الجامعات الفرنسية 589 طالبا [49].

وقد تولد عن ذلك الازدواج في انتساب الطلبة الجزائريين للمؤسسات التعليمية الفرنسية و الحرة إلى بروز شريحتين وسط طبقة الانتلجانسيا الجزائرية التي تغذت من مشارب مختلفة ومن ثم فقد عاشت تناقضات مكبيرة أثر كل ذلك على مسار الحركة الوطنية بل تولدت العديد من الأزمات خلال الفعل السياسي والثوري وحتى بعد الاستقلال ولا تزال إلى يومنا هذا.

والخلاصة التي نخلص إليها من خلال هذه الدراسة أن التعليم الفرنسي الخاص بالأهالي الجزائريين كان مطلقة استعمارية ولم يوجد لتنوير الأهالي، إذ كان مؤسسا على طروحات عنصرية محضة ، فالتلميذ الجزائري لتخصص له نفس الفرص والإمكانات التي توفرت لأبناء المعمرين وحتى الشهادة المحصلة لم تكن واحدة فكان الجزائري يخص بشهادة معينة لم ترق قيمتها الوظيفية مثل شهادة الطرف المحتل الذي كان أبناؤها خاضعون لنفس المواد والمقاييس العلمية المطبقة على المدرسة الفرنسية في باريس. كما أن التعليم المخصص للأهالي كان موزعا على أقاليم محددة لها من الخصوصيات التي يراهن عليها الاستعمار، وكانت بلاد القبائل أهم منطقة خصت بالمدرسة الأهلية لغرس ثقافة التبعية والولاء لفرنسا من خلال المواد المدرسة وبالخصوص مادة التاريخ التي كانت تغرس الأفكار الغير جزائرية لجيل المنطقة وأن المنطقة تابعة لبلاد الغال، كما ربطت المدرسة بسياسة التفسير وتأسيس للأباء البيض وتقديم الدعم الاجتماعي والخيري مقابل النصرانية وذلك ما كان يهدف إليه مشروع جول فيري التعليمي.

ورغم السياسات العديدة التي راهنت عليها الإدارة الاستعمارية في مجال التعليم الأهلي، إلا أن طابع الجهل كان هو السائد بين الأكثرية من أبناء الجزائريين وأن العديد من الإحصاءات تذكر أن نسبة التمدرس للأهالي الذين بلغوا سن الدراسة لم تتجاوز في

الكثير من الأحيان 3% وبذلك ضحت السياسة التجهيلية بقرابة ثلاثة أجيال من الجزائريين الذين أصبحوا لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، كما أن التدرج في التعليم لم يكن من ميزة التعليم الأهلي الذي اكتفى أصحابه بالتعليم الابتدائي ولم تعط لهم فرص التدرج والارتقاء إلى التعليم الثانوي أو العالي، إلا لقلة قليلة من الجزائريين من ذوي الجاه والسلطة.

وأمام سياسة الفرنسة والجهل التي مورست على الأهالي، برزت مع مطلع القرن العشرين ردود أفعال جزائرية رافضة لذلك الوضع المزري، وأسست الجمعية وحزب الشعب مدارس خاصة أضحت موازية للمدرسة الفرنسية، هي مشاتل أساسية في تكوين الجيل الجزائري الجديد وفق معالم وطنية مبنية على الهوية الجزائرية ورفض الاستعمار والمطالبة بالاستقلال، وقد لبى هذا الجيل نداء ثورة أول نوفمبر الخالدة.

المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة

1 - حول موضوع وضعية التعليم في الجزائر عشية الاحتلال راجع: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، ط2، دار الغرب الإسلامي بيروت 2005، ص21. وكذلك: الطاهر زعموش، التعليم قبل وبعد الاحتلال، ط1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية، 1994، ص2.

2 - الدبي، هذه هي الجزائر، ط1، مطبعة النهضة المصرية، ص141.

3 - Charles Robert Ageron, les algériens musulmans et la France1871/1919 ,t2,p 949.

4 - أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1900، ص 45.

5 - عبد القادر المجاوي، إرشاد المتعلمين، ط1، المطبعة الوهبية، مصر، 1877، ص3.

6 - أبو القاسم سعد الله، أفكار جامحة، ط1، م و ن الجزائر، 1988، ص83.

7 - بن سالم حميدة، الثقافة الإسلامية ومطالبة اللغة العربية في الجزائر قبل الاستقلال، مجلة اللسان العربي، عدد 1، يونيو 1964، ص 40.

8 - جريدة المغرب، عدد 12، الموافق لـ 19 ماي 1903.

9 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص 286.

10 - خالد نزار، مذكرات اللواء نزار، ط1، مطبوعات مطبعة الشهاب، ص17.

11 - عبد الرحمان زرقي، الصراع في الجزائر ما بين 1914/1871، مجلة البلاغ، العدد 3، نوفمبر 1985، ص38.

12 - De Ring (N), les colons français en Algérie et les écoles indigènes in Nouvelle revue, T150, Année 1897.

13 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص304.

14 - أحمد بن بريهمات هو ابن الشيخ حسين بن بريهمات مدير المدرسة الثعالبية، مكان مترجما عسكريا وهو يعتبر من المثقفين الجزائريين البارزين. ومن الذين دافعوا عن الشخصية الجزائرية في هذه الفترة الحالكة من تاريخ الجزائر خلال نهاية القرن التاسع

عشر، للمزيد أنظر: د/ جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 - 1914، ط1، (د.م.ج)، الجزائر، 1993، ص 188.

15 - قنان، نصوص سياسية جزائرية، ص 192.

16 - نفسه، ص 240.

17 - د/ عبد الله ركيبي، دكتوريات من الثورة الجزائرية 1954- 1958 ، ط1 ، م. و.ك، الجزائر، 1985، ص 51.

18 - بن سالم، الثقافة الإسلامية، ص 42.

19 - محمد بن رحال (1896- 1920) شخصية تغريبية ربطت بين العربية والفرنسية يعد من جيل أواخر القرن 19 وبداية القرن 20، تولى مهام في الإدارة الفرنسية، ولم يعرف عنه الولاء والطاعة العمياء لفرنسا، قدم تصورات عدة حول إصلاح حالة الجزائريين من خلال مسؤولياته، عرف بالدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين، مكانت له نظرة هامة حول إصلاح التعليم في الجزائر، لذلك وضع بين النخبة المثقفة التي ساهمت بشكل أو بآخر في حركية المجتمع الجزائري مع بروز النهضة الوطنية.

20 - محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم نجله طالب الإبراهيمي ج5، 1954 - 1964، ط1، دار الغرب الإسلامي 1997، ص 129.

21 - محمد العابد الجيلالي، تقويم الأخلاق، ط1، المطبعة الجزائرية الإسلامية، قسنطينة، 1927، ص 66.

22 - Combes, Rapport sur L'enseignement, P331.

23 - سعد الله، الحركة الوطنية، ط2، ص 149.

24 - Ageron , le Algériens musulmans , p941

25 - L'université d'Alger ; In :AF ; Décembre 1913, p804

26 - Fanny Colonna, les instituteurs algériens 1883/1939,O.P.U Alger.

27 - سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص 304.

28 - Ageron, les Algériens Musulmans, p 940

29 - محمد فريد بك المحامي، من مصر إلى مصر أو رحلة محمد فريد إلى إيطاليا وتونس والجزائر وطرابلس والمغرب ومالطة، (مطبعة مصر، 1902) ص 78.

30 - محمد فريد، من مصر إلى مصر، ص 79.

31 - Ageron, les Algériens musulmans ; p.940.

32 - Ibid, p.941.

33 - د/ عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830/1962، ديوان المطبوعات الجامعية، 1955، ص 118.

34 - نور سلمان، الأدب الجزائري في زمن الرفض والتحرير، ط1 (دار العلم للملايين، بيروت، 1981) ص 53.

35 - بسام العسلي، عبد الحميد بن باديس، ص 50.

36 - مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير، دكتوراه دولة نوقشت سنة 2007، جامعة الجزائر.

37 - شهادة العقيد عمار بن عودة في الملتقى الوطني حول التعليم الفرنسي في الجزائر أثناء الاحتلال 1830/1962، عنابة يومي 13/ 14/ جوان 2009.

38 - جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830/1944، مطبعة دار هومة 2007، ص 191.

39 - DESPARMET, Le nationalisme à l'école indigène en Tunisie et en Algérie in Afrique française, février 1935.

40 - أحمد مريوش ، جمعية العلماء ودورها في الحركة الوطنية، مجلة الرؤية، العدد2، جوان 1996، ص114.

41 - مريوش، دراسة النزعة العقلانية والوطنية في منظومة بن باديس الإصلاحية، مجلة الصدار، العدد 7، نوفمبر 2002، ص 83.

42 - الشيخ الإبراهيمي، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين المنعقد بنادي الترقي بالجزائر دار الكتاب، الجزائر، ص114.

43 - مريوش، دور المنظومة التاريخية في التكوين الوطني الجزائري، مجلة الباحث، العدد التجريبي، ديسمبر 2007، ص7.

44 - عبد المالك مرتاض، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830/1962، ج1، مطبعة دار هومة، 2003، ص 54.

45 - محمد الصالح شريوف، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، ط2، دار الهدى، 2005، ص 32.

46 -فرحات عباس، ليل الاستعمار، ط1، دار القصبة للنشر، 2005، ص95.
47 - أرشيف أعطس بروفانس بفرنسا رقم: 10H87
48 -عبد القادر وقراق، الزاوية الطيبي، مطبعة دحلب، 1993، ص31.
49 -أحمد محساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، 2007، ص69

تجربة التعليم الحر لدى الحركة الإصلاحية الجزائرية

الأستاذان:
-حميدي أبوبكر الصديق
- يعيش محمد
قسم التاريخ
جامعة المسيلة

مقدمة :

إن المنظومة الاستعمارية بكل أجهزتها الاسثيطانية والعسكرية والإدارية كانت تهدف إلى إخضاع المستعمرة الجزائرية بكل الوسائل وضمان استمراريتها ،ولذلك فكل تشريعاتها أو إنجازاتها لم تتعدى حدود تكوين فئة تحمل ثقافة فرنسية أو متفهمة للاحتلال ورسالته الحضارية حسب قوله ،وفي أحسن الأحوال إن مشاريعها التعليمية تعمل على تخريج تعليم مهني أو زراعي أو أعوان إداريين يسهلون مهمة الفرنسيين ورغم ذلك فإن حظ الجزائريين من التعليم كان ضئيلا جدا بحيث5 بالمئة إلى غاية سنة 1914 و6 بالمائة سنة 1926، وبلغة الأرقام لم يكن في المدارس الفرنسية سنة 1928(55476تلميذ) منهم (603بنت) أما التعليم الثانوي لم ينل منه إلا 863 طالبا سنة 1934أما التعليم العالي فحتى 1930وبعد مائة سنة من الاحتلال لم يستحق الجزائريون إلا 93 مقعدا[1].

ولهذا أدرك زعماء النهضة والحركة الوطنية معركة العلم ودورها في الصراع الاستعماري وعلى رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس منذ عودته من الزيتونة 1913 فكان أن حمل على عاتقه تأسيس المدارس والجرائد للتكوين الديني والسياسي، وتأسيس

المساجد الحرة للتربية والتهذيب فضلا عن العبادة وكذلك النوادي للتهذيب والحوار والمثاقفة.

إن التعامل مع التعليم الحر كانت له أولوية لدى رجال الإصلاح عكس الاتجاه الاستقلالي الذي يرى أن النضال السياسي هو أقرب طريق لاسترجاع الوطن ،مع أن لكل تيار مبرراته ،فالتيار الأول يرى أن التعليم هو مصدر الفهم والوعي حتى يدرك الفرد ماضيه وحاضره وخاصة أن الفرد الجزائري كاد يفقد شخصيته العربية

أما التيار الثاني (الاستقلالي) اعتقد أن الكفاح السياسي كفيل بحل المشكلة وبث روح الوعي ،وقد نجح هؤلاء إلى حد كبير في خلق حركة سياسية ،واعية بين العمال ثم المثقفين، والواقع أنهم استدركوا شيئا ما بعد الحرب العالمية الثانية وحاولوا أيضا إقامة مدارس حرة تابعة لحزب الشعب.

وفي الحقيقة أنه يوجد تكامل كبير بين التيارين في الأدوار من حيث تكامل التعليم والسياسة، ومن حيث بناء الفرد من حيث السن في مرحلة التعلم ثم مرحلة السياسة، وكذلك التكامل في مواجهة المستعمر.

إن مشروع التوجه الإصلاحي التعليمي مبني على قناعة وتحقيق هدف معين وواضح في ظل معادلة سياسية سمعة ،فالاستعمار يمارس التجهيل ويحارب اللغة ويطمس التاريخ ولهذا توجب مواجهة

ذلك بالقضاء على الأمية وإحياء اللغة والتراث التاريخي للجزائر وبالتالي فالتعليم لم يصبح يؤدي وظيفة عادية ولكنه أساس لمشروع حضاري لإحياء الأمة الجزائرية.

ويبدو أن الجمعية سارت على منوال المصلحين في المشرق وكان ديدنها التطبيق العملي لشعار جمال الدين الأفغاني "لا جماعة لقوم لا لسان لهم ،ولا عزة لقوم لا تاريخ لهم ،ولا تاريخ لقوم إذا لم يقم منهم أساطين تحمي وتحيي آثار رجال تاريخها ،فتعمل عملهم، وتنسج على منوالهم ،وهذا كله يتوقف على تعليم وطني بدايته الوطن و وسطه الوطن وغايته الوطن"[2]

إن الدعوة إلى نشر التعليم والارتقاء به كانت ملحة من ابن باديس منذ وقت مبكر فقد كتب في جريدة الشهاب منذ (1929) أنه يوجد عدد معتبر من العلماء بقسنطينة وذكر منهم أحمد الحبيباتي ،والطاهر بن زقوطة والزواوي الفكون، ويحي الدراجي والمولود بن موهوب ، الشيخ الصالح بن العابد ، وعبد المجيد بن جامع وأضاف شخصه آخيرا ، متسائلا في الأخير أنه يمكن لهؤلاء باجتماعهم أن يكونوا معهدا علميا يكون أساس مكلية دينية إسلامية بالجزائر ؟[3]

تطور التعليم الحر لدى الجمعية :

وقد كانت المرحلة الأولى من التعليم قبل تأسيس الجمعية محصورا في دائرة ضيقة من حيث الأسلوب وطرق التدريس والمناهج والبرامج

أما بعد 1931 فصار التعليم يستهدف شريحتين الناشئة بالتعلم والعامة بالوعظ والإرشاد وفي نفس الوقت وضع برامج ومواد تدرس : دينية مثل: التفسير والحديث والفقه والفرائض والعقائد والتجويد والأصول والعلوم اللغوية مثل:

الأدب، النحو، الصرف، البلاغة، الشعر، المطالعات، الإنشاء، وأخرى متنوعة كالمنطق والحساب والجغرافيا والتاريخ [4].

إن التعليم الإصلاحي في الغالب يعتمد على التمويل المحلي سواء من خلال الجمعيات المحلية التي تنشأ لهذا الغرض أو اشتراكات أعضائها أو إعانات أنصار الإصلاح في المنطقة أو بعض المحسنين وهذا لتأمين المفروشات والإطعام ورواتب المعلمين ،و تتدخل الجمعية في مالية هذه المدارس وخاصة عند عجزها لسبب ما ، ولكن الإشراف عليها في تعيين المعلمين ، والتفتيش التربوي والمراقبة الدورية ظل مستمرا ، والملاحظ أن التعليم عند الجمعية قد انتابه التنظيم في التأسيس والرجال والبرامج فنلاحظ أنه شمل معظم المدن الجزائرية وإن تركز في البداية بالشرق الجزائري الذي كان يشرف عليه ابن باديس مباشرة ثم العاصمة التي يشرف عليها العقبي ،والغرب الشيخ الإبراهيمي الذي استقر في تلمسان ويمكن تقسيم تطور التعليم الإصلاحي الحر إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1931- 1940)

إبتاب هذه المرحلة تأسيس المدارس الحرة خارج سلطة الحكومة فبلغت سنة 1935حوالي 70 مدرسة ضمت حوالي 70 ألف طفل وفتاة ، من أشهر هذه المدرسة مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة ومدرسة الشبيبة الإسلامية بالعاصمة ،ومدرسة تهذيب البنين بتبسة [5]

ورغم المضايقات وقرار ميشال(1933) الذي يحد من نشاط رجال الإصلاح ومرسوم رينيي (30 مارس 1935)الذي يشدد على الوعظ في المساجد ،فإن مساعي الجمعية التعليمية استمرت بالاحتجاج القانوني ضد الإدارة الفرنسية [6]وفي نفس الوقت توسع دائرة فتح المدارس سواء للصغار أو أمام الكبار ،كما أن اختيار المعلمين في هذه المرحلة يعتمد على خريجي المعاهد الإسلامية الكبرى(الأزهر، الزيتونة، القرويين، وخريجي الجامع الأخضر) وعادة ما تكون لقاءات دورية لتدارس السير التعليمي والمناهج كما كان الحرص على تقرير وتطوير المحتوى الدراسي حتى يكون أقرب إلى الإفادة وأعون على تحصيل الملكة العلمية وتجنب الكتب الجامدة المعقدة التي لا تتفق ذهنا ولا تبعث في نفس الدارس نشاطا [7]

وقد استغلت الجمعية الجبهة الشعبية وشعاراتها لتطوير نشاطها، كما ضمنت مطالب المؤتمر الإسلامي قضية التعليم العربي وحظه من المعاملات المتساوية مع الفرنسية في المراسلات والصحافة والتعليم[8] ،إلا أن ضغوط المستوطنين والطرقية وتخوف الإدارة الفرنسية من تنامي خطر التعليم الحر جعلها تعطره بجملة من القرارات التي تضيق عليه مثل مرسوم 13 أكتوبر 1938،وقرار وزير الداخلية chautemps[9] في 08 مارس 1938 ثم ظروف الحرب العالمية الثانية مما أغلق العديد من المدارس وعلى رأسهم مدرسة الحديث بتلمسان التي كان يشرف عليها الإبراهيمي ومدرسة القليعة وأخرين في بجاية[10]

المرحلة الثانية (1940- 1956)

لقد كانت بداية الحرب سمعة على التعليم للأسباب السابقة الذكر، وهذا أضر بسير حركة التعليم والمضايقة عليه فحتى مجيء سنة 1944- 1945حيث بدأ الانفراج وبعث التعليم الحر بشكل أوسع ،ففي هذه السنة فتحت 73 مدرسة عبر القطر[11]، ويعود ذلك إلى الظروف الدولية التي بدأت ترجح كفة الحلفاء وخروج زعماء الإصلاح من السجون والمنافي (الابراهيمي ،العباس بن الشيخ الحسين) لتصل في سنة 1948 حوالي (40 مدرسة إضافة إلى المدارس المعطلة ، وهذه الأرقام تختلف من سنة لأخرى حسب التعطيل والظروف المالية ،وحسب المصادر الفرنسية وصلت في سنة

1954 إلى 150 مدرسة وفي 1955 إلى 175 مدرسة وهو ما يتقارب حسب ما ذكره المدني بوجود 170 مدرسة[12] ،أما انتقاء المعلمين فقد أسست لجنة التعليم العليا سنة 1948 للإشراف والمتابعة. وإذا كانت ممارسة التعليم في بادئ الأمر تقتصر على تحصيل علمي يؤهلهم لذلك فإنه ابتداء من 1951 قررت هذه اللجنة شرط شهادة التحصيل الزيتونية وفي 1953 اتبعت ذلك بامتحان يحتوي على إلقاء درس وموضوع إنشائي ،وسؤال تربوي، وحسب البصائر فإن عدد معلمي الجمعية سنة 1951 بلغ 275 معلما ومعلمة[13] أما عدد المتعلمين لديهم بلغ بنفس السنة 36286 تلميذ وتلميذة منهم 16286 يتلقون التعليم العربي في النهار فقط بينهم 5696إناث أما الكتاب الفرنسيين فإنهم يرفعون هذه الأرقام بكثير

وكانت المرحلة الأولى من التعليم تتوج بشهادة الدراسة الابتدائية منذ 1952 وكانت آخر دورة لامتحان هذه الشهادة في 1955 بترشح 415طالبا.

التعليم الثانوي:

أنشأ معهد بن باديس في 1947 ليلتحق به الحاصلون على الشهادة الابتدائية و يحظى بالتبعية العلمية للزيتونة ولو بشكل معنوي وشكلي وحضور ممثلي الزيتونة في الامتحانات والمناسبات وبلغ طلبته في 1951 (702) طالبا، وفي 1955 (913طالبا) ،وكان هؤلاء الطلبة بنظام داخلي وماله من تبعات فنجد الإبراهيمي يقول سنة

1951" ولهذا كان إسكان تلامذة المعهد وعددهم يشارف السبعمائة كافيا لاستنفاذ الجهد واستغراق الوقت"[14]

وكثيرا ما كان يحظى هؤلاء بيعثات طلابية نحو جامعات الشرق ومنهم من يتوجه حرا، لنيل شهادة التحصيل أو العالمية. وفي سنة 1954 راسل الإبراهيمي فاضل الجمالي رئيس الوزراء العراقي ورئيس مجلس الجامعة العربية أثناء تلك الدورة طالبا منه أن يحمل الجامعة العربية على بناء "دار للمعلمين وأخرى للمعلمات في الجزائر ومعهدا ثانويا أو معهدين تخفيفا للعبء الثقيل الذي تحمله جمعية العلماء والأمة من ورائها" [15]

منهج الجمعية التعليمي :

حاولت أن تلقن الطلبة العلم ولكن بمزج بشواهد وأمثلة تختار فيها عبرة دينية أو خلقية أو اجتماعية أو سياسية أو وطنية ،وكان التركيز كثيرا على الجانب الأخلاقي لما له أهمية في بناء الأوطان، والأمم ويقول أحد خريجي المدرسة الإصلاحية " إذا كانت الأمم بالأخلاق، والأخلاق بالتربية ،فالأمم بعلمائها الذين يقومون على تربيتها وتهذيب أخلاقها ،وتوجيهها نحو الخير والكمال " [16]

وكان التركز في هذا المنهج على تربية العقائد إذ يقول "إن الذي نوجه إليه الاهتمام الأعظم في تربية أنفسنا وتربية غيرنا هو تصحيح العقائد، و تقويم الأخلاق فالباطن هو أساس الظاهر "[17]

1. الاهتمام بالمرأة:

كتب ابن باديس أن "البيت هو المدرسة الأولى ،والمصنع الأصلي لتكوين الرجال وتدين الأم هو أساس حفظ الدين والخلق والضعف الذي نجده من ناحيتها في رجالنا معظمه نشأ من عدم التربية الإسلامية في البيوت وقلة تدينهن"[18] وكان يهدف إلى نشر القيم داخل البيت وأهم قيمة هي حب العلم ولا يحبه من لا يتعرف عليه ولذلك نجده يستنكر على الذين يحصرون العلم وخيره على الرجال قائلا "لماذا تعاقب المرأة بعلمها ؟ هل العلم ورد وصفاء للرجال ومنهل كدر النساء أهل له تأثيران حسن على فكر الذكور قبيح على فكر الإناث "[19]

إن هذا الطرح كان في زمن من يدعو لتجهيل المرأة بطريقة الإقصاء من التعليم وبالموازاة كان هناك دعاة التقدم بلغة التفرنج وإخراجها عن الضوابط الاجتماعية والدينية وهذا ما دفع بابن باديس إلى العمل على ثلاث مجاور لاحتواء مسألة تعليم المرأة .

1- مجانية التعليم بالنسبة للنساء مهما كانت وضعيتهم الاجتماعية .[20]

2- حث البنات وآبائهم على التعليم في كل دروسه وتبليغ هذا الرسالة في كل رحلاته ورحلات زملائه من العلماء.

3- فتح المجال أمام النساء حتى المسنات للتعلم وسماع الدروس المسجدية وهذا ما كان يفعله في المسجد الأخضر وغيره.[21]

و في مؤتمر الجمعية الذي عقد في 1937 تمت مناقشة تسعة نقاط من بينها اثنان تخصان تعليم المرأة (1. النظر في تعليم البنت المسلمة و وسائل تحقيقه

2. النظر في الوسيلة التي تعيد بها المرأة المسلمة سيرة سلفها من تلقي العلم)[22]

وكان ابن باديس يصر أن يكون تعليمها بلغة قومها ودينها،بل يتطلع إلى أن ترتقي في مصاف درجات العلم وأن تستفيد من حصتها من البعثات العلمية ،ولذلك فكر في إرسالها إلى الخارج فقبل أنه اتصل بمدرسة دوحة الأدب السورية مراسلا رئيستها : "يسرك يا سيدتي أن تعرفي أن بالجزائر نهضة أدبية تهذيبية تستمد حياتها من العروبة والإسلام ،غايتها رفع مستوى الشعب العقلي والأخلاقي ،ومن مؤسسات هذه النهضة جمعية التربية والتعليم الإسلامية بقسنطينة ،ولما علمت إدارتها بجمعيتكم المباركة بما نشرته عنها مجلة الرابطة العربية ،رغبت أن ترسل بعض البنات ليتعلمن في مدرسة الجمعية فهي ترغب في حضرتكم أن تعرفوها بالسبيل إلى ذلك "[23]

وفي رسالة لابن باديس للفضيل الورتيلاني حول إرسال البعثات التعليمية جاء فيها :"وأما البعثة الشامية فإنني أختار أن تكون من جمعية التربية والتعليم بقسنطينة ،إذ يمكن أن ترسل من تلاميذها وتلميذاتها ستة أو ثمانية ،ولا مانع من أن يكون الطلب الموجه

للوزارة من جمعية العلماء والبعثة من جمعية التربية والتعليم ،إذ هما كشيء واحد.."[24]

2 . العمل على بعث التراث العربي الإسلامي للجزائر بين الناشئة

وهذا من أجل حفظ الشخصية الوطنية والوقوف في وجه التجنيس والإدماج و التفرنس وغرس الثقة في أبناء الجزائر أن لهم تاريخا وكيانا وتراثا أرسخ من الأمم التي تدعي الحضارة ،كما أن هذا السعي كان ابن باديس يهدف من ورائه إنقاذ المعجبين بالحضارة الغربية وخريجي المدارس الفرنسية ،حيث كتب في مجلة الشهاب : " نعرف كثيرا من أبنائها الذين تعلموا في غير أحضاننا ينكرون -وربما عن غير سوء قصد- تاريخنا ومقوماتنا ويودون لو خلعنا ذلك كله واندمجنا في غيرنا ،وكنا نرد عليهم في كل مناسبة تبدو منهم فيها مثل هذه البوادر السامة الخاطئة "[25]

3 . البعثات الطلابية:

إذا كانت البعثات الطلابية منذ مطلع القرن تتميز بالمبادرات الفردية فإنها بدأت تأخذ شكلا منظما بالتدريج وفي مقدمتها البعثات الميزابية منذ 1914 ، كما درجت الجمعية على هذا التقليد منذ 1951 أي بعد أول دفعة من خريجي معهد ابن باديس حيث أرسل 26 طالبا نحو القاهرة. ثم توسع الأمر ليشمل بعثات إلى سوريا والعراق والكويت والسعودية حتى بلغ عددهم سنة 1955 (109طالبا) وطالبة [26] وبعد اندلاع الثورة ،واحتياجها إلى المثقفين ساهمت في

تشجيع هجرة الطلبة للأقطار العربية لتعويض المعاهد والمدارس المغلقة ،وإعداد إطارات المستقبل .

4 . النوادي :

كانت النوادي إحدى وسائل التعليم ونشر الوعي ولذلك حاول الجزائريون الاستفادة من قانون 1901 في نشر المدارس الحرة والنوادي، وخاصة أنه توجد شريحة لا علاقة لها بالمدرسة العربية (زوايا، كتاتيب....) ولا هي ترتاد المساجد ولذلك كانت النوادي أحسن فضاء للاحتكاك مع هؤلاء من خلال المحاضرات والدروس وفي المناسبات ، لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية ولعل أهم نادي أسس خلال العشرينات نادي الترقي [27] بالعاصمة الذي كانت ترتاده النخبة بتنوعها ومجالا لنشر الأفكار الوطنية والفكرية ،ويتداول على منبره شخصيات متنوعة وفي مقدمتهم ابن باديس.

5 . الرحلات :

وحتى أثناء الرحلات التي كان يقوم بها في القطر الجزائري كان يتصل بالعلماء والطلبة ويحث الناس على العلم والإسلام وعلى تعليم أبنائهم وهذا من خلال الدروس التي كان غالبا يلقيها في أثناء تجواله وهذا المنهج ظل ساريا عند رجال الجمعية وتلامذتها ويمثل نوعا من الدعاية للتعلم والقضاء على الأمية. [28]

الهوامش

1- الطاهر زهواني ،التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال ،الثقافة ع 95 السنة السادسة عشر، محرم، صفر 1407هـ سبتمبر- أكتوبر 1986 من ص 249- 273 وتشير الأرقام أن لم يكن يمثل الجزائريون إلا خمس الفرنسيين في الابتدائي وكان عدد الفرنسيون 15 مرة بالنسبة للجزائريون في المدارس المهنية ،أما التعليم الثانوي فيمثلون 36 مرة من عدد الجزائريين، وأما التعليم العالي 192مرة مقابل عدد الجزائريين .

انظر : د. تركي رابح، "وضعية النساء الجزائريات في التعليم والعمل في عهد الاحتلال وبعد الاستقلال، مجلة الثقافة، عدد 84 ، السنة الرابعة عشر، صفر ،ربيع الأول 1405هـ -نوفمبر -ديسمبر 1984 ،من ص ،175- 209.

2- يوسفمصاف عبد الكريم ،جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية - 1931- 1945 ،ط1 ،دار البعث ،الجزائر 1401هـ- 1981م ص150- 151.

3 - ابن باديس ،آثار الإمام عبد الحميد بن باديس ،ج4 ،ط1 ،دار البعث الجزائر ص51.

4 - يوسفمصاف عبد الكريم ،مرجع سابق ،ص153.

5 - نفسه ص 151.

6 - الدكتور احمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر 1985 ،ص201.

7 - أحمد الخطيب، من 202.

8- البصائر ، السنة الأولى ، ع24 ، 19 جوان 1936 ، ص 1.

9- يقصي بطل مقال مدرسة بدون رخصة والشرط أن يحصل مقبل محترم على رخصة خاصة.

10- أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص205.

11 - بوصفصاف، مرجع سابق، ص 154.

12- أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص212.

13 - نفسه ص 213 وانظر أيضا: البصائر ، عدد 172، السنة الرابعة ، 15 أكتوبر 1951 ، ص 3.

14 . الإبراهيمي ، الشيخ البشير الإبراهيمي ، الجزائر الثائرة ، دار الهدى ، الجزائر ، د ت ط ، 2007 ، ص 348.

15- آثار محمد البشير الإبراهيمي، ج4 ، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1985، ص 259.

16 - د رابح تركي عمامرة ، الشيخ عبد الحميد بن باديس بانيء النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2003، ص73.

17- نفسه.

18- عبد الحميد بن باديس، الشهاب ، ج8 ،م11 ،أول شعبان 1354 ،نوفمبر 1935

19- عبد الحميد بن باديس ، المنتقد ، العدد 8 ، 30 محرم 1344هـ ،20أوت 1925 .

20 - ابن باديس ، الشهاب ، ج7م2،شوال1349مارس1931 ص 115- 117.

21 - نفسه

22 .أحمد الخطيب، مرجع سابق ص 203.

23 - مازن صلاح مطبقاني، عبد الحميد ابن باديس العالم الرباني والزعيم السياسي، دارالقلم، ط 2 دمشق ،1999 ،ص 64.

24 - نفسه ،ص 207- 208.

25 - ابن باديس، الشهاب ،ج4م13،نوفمبر 937 ،ص408.

26- الخطيب، مرجع سابق، ص218.

27 - أسس في جويلية 1927 وانتخب محمود بن وليش رئيسا له . وفي سنة 1940 أضيف على اسمه عنوان "الجمعيات الفرنسية للوفاق الجزائري" وربما يعود ذلك إلى ظروف الحرب العالمية الثانية ومحاولة تجاوز الضايقات.

الملاحق

مدرسة قرآنية

عن: Jacques Bergé et Nicolas Viasnoff

مدرسة لتعليم اليتيم حوالي عام 1856

عن: Mohammed Sedek Messikh

مدرسة لتعليم الطرز للبنات

عن: Mohammed Sadek Messikh

مدرسة فرنسية لتعليم الفتيات الجزائريات

عن: Jacques Borgé et Nicolas Viasnoff

أحد الأقسام لتعليم الأهالي

عن Yves Courrière

مدرسة الجزائر العاصمة التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين

عن Yves Courrière

بعض التلاميذ الجزائريين أمام مدرسة الجزائر العاصمة

عن Yves Courrière

الشيخ الطيب العقبي و الشيخ عبد الحميد بن باديس
من بين مؤسسي جمعية العلماء المسلمين التي أخذت على عاتقها
تعليم الجزائريين

التلميذات و تلاميذ أحد أقسام مدرسة الفتح بمدينة سطيف

التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1950- 1951)*

عن تركي رابح عمامرة

* أشرف على تدريسهم المعلم تركي رابح عمامرة. تعد هذه المدرسة من بين 150 مدرسة حرة للتعليم العربي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين في مختلف مناطق الجزائر

تلاميذ مدرسة التربية و التعليم بمعسكر (1932- 1933)

يظهر في الدائرة الشيخ سعيد الزموشي

عن معسكر لحسن

تلاميذ مدرسة التربية والتعليم برفقة معلمهم و مديرهم الشيخ محمد السعيدي المجاجي

سنة 1951

يظهر في الصف الأمامي من اليمين إلى اليسار ، في الترتيب الرابع و الخامس والسادس الدكتور أحمد الخطيب ، الشهيد جيد حسن ، و الدكتور صمد دور.

عن جامكار لحسن

النشاط التبشيري في مدرستين من جرجرة عن: الطاهر وعلي محمد.

المدرسة	تاريخ التأسيس	ملاحظة
١ - تيفيت نوري	١٨٧١	
٢ - تيزيرت عند الله	١٨٧٠	
٣ - تيزكان	١٨٧١	ألغلق سنة ١٨٧٦
٤ - تيزي	١٨٧٠	
٥ - تيفي	١٨٧٥	
٦ - عين الحمراج	١٨٨١	
٧ - تيزي	١٨٨١	
٨ - تيزي	١٨٨٠	
٩ - تيزي	١٨٨٤	
١٠ - تيزي	١٨٨٢	
١١ - تيزي	؟	
١٢ - تيزي	؟	
١٣ - تيزي	؟	

جدول رقم (1) عن عدد المعلمين المبشرين
والتلاميذ أثناء السنة الدراسية 1877/1876

المدرسة	عدد المعلمين (المبشرين)	عدد التلاميذ
جمعة الصهاريج	04	125
بني ماني	02	30

جدول رقم (2) عن عدد المعلمين المبشرين
والتلاميذ أثناء السنة الدراسية 1878/1877

المدرسة	عدد المعلمين (المبشرين)	عدد التلاميذ
جمعة الصهاريج	04	189
بني ماني	02	24

جدول رقم (3) عن عدد المعلمين المبشرين
والتلاميذ سنة 1880

المدرسة	عدد المعلمين (المبشرين)	عدد التلاميذ
جمعة الصهاريج	2	80
بني ماني	2	26

بيانات عن نشاط جمعية الآباء البيض في مجال التعليم التبشيري و
تاريخ تكوين المدارس التبشيرية في الجزائر عن: الطاهر وعلي محمد

السنة الدراسية	عدد المدارس				عدد التلاميذ			
	الجزائر		فلسطين		الجزائر		فلسطين	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1882/1881	4	2	1	1	114	81	1	1
1883/1882	4	2	1	1	109	87	1	1
1884/1883	4	2	1	1	112	90	1	1

عدد المدارس والتلاميذ
لسنوات 1887 إلى 1898

عن : الطاهر وعلي محمد

السنة الدراسية	عدد المدارس				عدد التلاميذ				عدد الأقسام	
	الجزائر		فلسطين		الجزائر		فلسطين		الجزائر	فلسطين
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
1888/1887	4	2	1	1	118	90	1	1	10	2
1889/1888	4	2	1	1	120	92	1	1	10	2
1890/1889	4	2	1	1	122	100	1	1	10	2

عدد المدارس والتلاميذ
والأقسام الدراسية

عن : الطاهر وعلي محمد

جدول يوضح عدد المدارس و الأقسام الدراسية
و عدد التلاميذ في قسنطينة و الجزائر ما بين 1900 و 1904

عن : الطاهر وعلي محمد

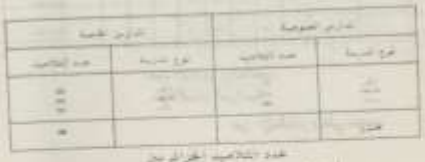

عدد التلاميذ الجزائريين
في المدارس التحضيرية الموجهة للأوروبيين

عن : الطاهر وعلي محمد

السنة	الاوروبيون	الجزائريون
1920	1282	47
1925	1486	66
1930	1907	93
1934	2064	103
1938	2138	094

مقارنة بين عدد الأوروبيين في التعليم الجامعي

عن : توصلي رابح

جدول يوضح نسبة زيادة عدد الجزائريين في معاهد التعليم الفرنسي كل خمس سنوات :

السنة	مجموع التلاميذ الجزائريين	الزيادة كل خمس سنوات	معدل الزيادة كل سنة
1930	66637	13056	2.411
1935	93433	26796	5.363
1940	117156	23722	4.744
1945	134988	17833	3.566
1950	182864	47876	9.576

عن : تركي رابح

جدول يوضح نسبة الطلبة الجزائريين الى الاوروبيين
في الكليات الجامعية

الكليات	مجموع الطلاب	الطلبة الاوربيون	الطلبة الجزائريون
الحقوق	1718	1534	179
الطب	0824	0714	110
الصيدلة	0427	0393	034
الآداب	1347	1175	172
العلوم	0855	1373	062
المجموع الكلي	5.146	4.589	557

عن : تركي رابح

أعداد التلاميذ الجزائريون المسجلون في التعليم الابتدائي

السنة	عدد التلاميذ الجزائريين
1862	3.372
1863	4.095
1887	9.054
1891	11.347
1892	12.263
1936	19.885

عن: الطاهر زرهوني

الفئة	عدد الأطفال في سن الدراسة	عدد المسجلين	النسبة
جزائريا	633.590	24.365	3.84
أوربية	80.321	78.551	98

مقارنة بين نسبة الأطفال المتمدرسين
الجزائريين و الفرنسيين في أواخر القرن 19م

لائحة المدارس العربية – الفرنسية بين 1850 و1880

حسب تقارير المكاتب العربية عن Yvonne Turin

السنة	المعلمون الجزائريون	المعلمات الجزائريات	المجموع
1887	150	6	156
1891	125	2	127
1892	113	0	113
1893	105	3	108
1894	132	6	138
1895	150	8	158
1896	150	6	156

عدد المعلمين الجزائريين في المدارس الفرنسية

ما بين عامي 1887 و 1896

عن: الطاهر زرهوني

السنة	ميزانية تعليم الجزائريين	ميزانية تعليم الفرنسيين
1907	1.375.000	7.013.000
1918	2.172.000	8.579.000
1928	6.991.000	17.979.000
1928	21.983.000	84.344.000

الأعتمادات الموضوعة لتعليم الجزائريين لا تساوي الأربع أو خمس الأعتمادات المقررة لتعليم الفرنسيين

عن: الطاهر زرهوني

TABLEAU RÉCAPITULATIF — INSTRUCTION PUBLIQUE. 1851-1852.

		nombre d'écoles 1re	nombre d'écoles 2e	nombre d'élèves 1re	nombre d'élèves 2e
Alger	1851	399	54	5 588	589
	1852	513	57	5 185	1 111
Oran	1851	378	101	2 518	5 661
	1852	388	100	2 686	584
Constantine	1851	274	272	5 004	2 727
	1852	511	427	5 580	1 178
TOTAL	1851	851	398	10 903	8 147
	1852	1 144	427	15 240	8 993

جدول توضيحي عن التعليم العام بين عامي 1851- 1852

عن : Yvonne Turin

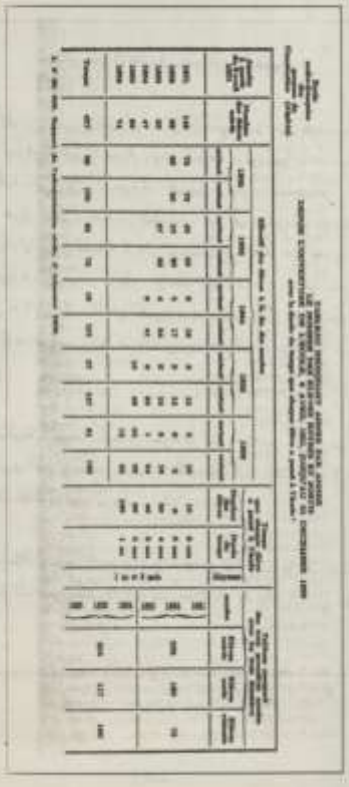

الشريحة العمرية الفرنسية بتقسيطها جدول توضيحي لعدد التلاميذ الذين زاولوا الدراسة من أفريل 1851 الى ديسمبر 1856

من: YvonneTurin

التمشي بين الأهالي في القوانين الأسقفية

المادة الأولى : يجب أن يكون التمشي بين الأهالي نصب أعين المدرسة ، وأن لا يتوانوا أبداً في التعجيل بتحريرهم ، وهي اللحظة المأمول فيها بشدة ، ويجب أن يعطوا الأهمية لكل الوسائل المتوخاة لهذا الهدف ، الصلوات التضحيات ، الأعمال الخيرية ، طرق أخرى ، أمثلة من الفضيلة ، يجب أن يستغل كل شيء لتحقيق هذا الغرض ، ما لها من فضيحة لا يمكن تصحيحها أبداً ، إذا كان الضابع الديني الذي يحتويه فينا يؤول إلى الزوال ، بواسطة الفهم الخاطئ للشرف الذي نعمل على التحلي به ؟ لن نكف إذا عن الظهور بينهم باستمرار ، ورعين ، نقاة ... لن تتوان عن الاحسان إليهم وتشهد لهم بأننا نأسف لعدم قدرتنا على القيام بأكثر من ذلك إزاءهم .

المادة الثانية : سجل الأهالي الفقراء في قوائم المحتاجين ، والتي هي صلب العمل التمشيي الذي وأسطته نعرف يد الاحسان كيف تكتب فيه كل مآسي العقل والقلب قصد الوصول الى مواساتها كلها .

المادة الثالثة: وبغرض التحضير الأكثر استعجالا ، يجب على قسيستنا أن يقوموا بدراسة اللغة العربية ، والقرآن ، ومستخدمات وعادات الأهالي ، وذلك

ليستطيعوا التغلغل بسهولة في أذهانهم والوصول ، بنسمة أخيرة الى أن يكشف لهم عن أجانب الأخلاق لمخاطبهم .

- المادة الرابعة : حياة التلاميذ

إن حرية الاعضاء (الديني) بالنسبة للتلاميذ الأهالي تكون مضمونة في كل مدرسة سواء العمومية منها أو الخاصة ، ولا يمكن أن يتعرضوا لأي عائق يتنافى مع ديانتهم .

- المادة السابعة والأربعون : المراقبة

توضع هذه المدارس تحت المراقبة القانونية للسلطات التعليمية ، وعلاوة على ذلك ، تكون تحت المراقبة الخاصة للحاكم العام الذي بإستطاعته أن يتخذها إذا تعلق الأمر بالنظام العمومي .

- المادة السابعة والخمسون : التفتيش

إن تفتيش المدارس العمومية أو الخاصة الموجهة للأهالي تكون من طرف الشخصيات التالية :

1 - القنشون العامون .

2 - مدير الجامعة ومفتشو الأكاديميات .

3 - مفتشو التعليم الابتدائي الأهلي أو المندوبون لهذا التفتيش .

4 - شيخ البلدية أو الحاكم المدني أو القائد العسكري للدائرة .

يكون تفتيش هذه المدارس منصباً على قضايا الأخلاق والنظافة والصحة ، ولا يمكن أن يكون حول قضايا التعليم إلا للتأكيد من أنه ليس مخالفاً للأخلاق والدستور والقوانين .

المصدر : أرشيف ما وراء البحار ، الكرسي الرسولي ، الثورة الوطنية الجزائرية الصفحات : السنة 1891 ، ق 1891 .

مرسوم 18 أكتوبر 1892 المتعلق بالتعليم الابتدائي العمومي و الخاص للأهالي في الجزائر

عن : وعلي طاهر

جدول التسلسل الزمني للأحداث
التي تخص التعليم في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي

1830- 1850	المحاولات الأولى لتعليم المسلمين في الجزائر وفي فرنسا
1850	تنظيم المدارس العربية – الفرنسية إنشاء ثلاث " مدارس" رسمية (بالعربية)
1857	إنشاء أول متوسطة عربية- فرنسية لمدينة الجزائر
1859	إنشاء المدرسة التحضيرية للطب في مدينة الجزائر
1865	إنشاء مدرسة المعلمين لمدينة الجزائر
ديسمبر 1879	صدور قانون إنشاء المدارس العليا الأربعة في مدينة الجزائر
1883	تأسيس شركة الطلاب لمدينة الجزائر (ش.ط.ج)
1885 (؟)	ش.ط.ج. تتحول إلى الجمعية العامة للطلبة الجزائريين (ج.ع.ط.ج)
1898	تحت قيادة Max Regis أثار الطلبة الأحداث الدامية ضد اليهود في مدينة الجزائر
1908	المؤتمر الثاني ل " إ.و.ج.ط.ف" في الجزائر يناقش تعليم الأهالي
ديسمبر 1909	صدور قانون إنشاء جامعة الجزائر

1919	أزمة بين " ج.ع.ط.ج" و " إ.ع.ط.ج" 16 مارس: تأسيس " و.ط.م.إ.ش"
1922	حدوث تقارب بين" ج.ع.ط.ج" و " و.ط.م.إ.ش"
1925	اتفاق انضمام " و.ط.م.إ.ش" إلى " ج.ع.ط.ج" وإلى " إ.ع.ج.ط.ف"
1928 -1927	تأسيس " و.ط.م.ش.إ.ف" لمدينة باريس
1930	مؤتمر " إ.و.ج.ط.ف" في الجزائر: انتخاب فرحات عباس رئيسا لودادية الطلبة المسلمين لافريقيا الشمالية ونائب رئيس لـ " إ.و.ج.ط.ف". انقسام "و.ط.ش.إ.ف": تأسيس " و.ط.م.ج.ف"
1931	تحول تسمية " و.ط.م.إ.ش"من ودادية إلى جمعية. توتر العلاقات بينها وبين " ج.ع.ط.ج" تقارب بين "ج.ط.م.إ.ش" و " ج.ط.م.ش.إ.ف": انعقاد أول مؤتمر للطلبة المسلمين الشمال افريقيين بتونس.
1932	انعقاد المؤتمر الثاني للطلبة المسلمين الشمال افريقيين بالجزائر
1933	انعقد المؤتمر الثالث للطلبة المسلمين الشمال افريقيين (ديسمبر) حصول تقارب بين " ج.ط.م.ش.إ.ف" و " ج.ط.م.ج.ف"
1934	انعقاد المؤتمر الرابع لـ" ط.م.ش.إ" في تونس

1935	فشل محاولات التقارب بين "ج.ع.ط.ج" و "ج.ط.م.إ.ش". توحيد العمل بين "ج.ط.م.ش.إ.ف" و "ج.ط.م.ج.ف". انعقاد المؤتمر السادس لـ "ط.م.ش.إ" بتلمسان.
1936	حصول القطيعة بين "ج.ع.ط.ج" و "ج.ط.م.إ.ش". منع انعقاد المؤتمر السادس لـ "ط.م.ش.إ" في المغرب
1937	اندماج بين "ج.ط.م.ش.إ.ف" و "ج.ط.م.ج.ف" (فيفري)
1939 -1938	حدوث أزمة في صفوف ج.ط.م.ش.إ.ف" مصالحة بين "ج.ع.ط.ج" و "ج.ط.م.إ.ش"
1940	انضمام "ج.ع.ط.ج" و "أ.و.ط.ف" إلى نظام Vichy.
1941	حدوث المقاطعة والحصار ضد الطلبة اليهود في جامعة الجزائر. إنشاء لجنة التنسيق التعاوني بين طلبة الجزائر ("ج.ع.ط.ج" ج.ط.م.إ.ش" و جمعية الطلبة الكاثوليك والبروتستانت)
1943 -1942	مساهمة السيد جمان، رئيس "ج.ط.م.إ.ش" في تحرير " البيان"
1945 -1944	إنشاء فرع جامعي للطلبة المسلمين الأحرار في الجزائر. انتخاب شوقي مصطفاي (حزب الشعب الجزائري) رئيسا لـ: "ج.ط.م.إ.ش"
1946 -1945	إعادة تنظيم "ج.ع.ط.ج" إنشاء تمثيلية للطلبة المسلمين داخل الجمعية.

1947 -1946	انتخاب السيد شنتوف (ح.إ.ح.د) رئيسا ل "ج.ط.م.إ.ش". انعقاد مؤتمر الطلبة المسلمين الشمال افريقيين بباريس، (منع في المغرب سنة 1946).انضمام " ج.ط.م.ش.إ.ف" و "ج.ط.م.إ.ش" إلى الاتحاد الدولي للطلبة.
1948 -1947	حدوث القطيعة بين "ج.ع.ط.ج" و " ج.ط.م.إ.ش". إلغاء القبض على محمد يزيد، رئيس "ج.ط.م.ش.إ.ف"
1950 -1949	إنشاء مكتب للوحدة في "ج.ط.م.إ.ش". انعقاد مؤتمر جمعيات "ط.م.ش.إ" بتونس
1951 -1950	إنشاء مكتب لوحدة الجزائريين في "ج.ط.م.ش.إ.ف"
1953 -1952	انعقاد أول مؤتمر "إ.ع.ط.ت" بباريس (جويلية 1953)
1954 -1953	تأسيس "إ.ط.ج.ب" بباريس. شروع بلعيد عبد السلام في مشروع إنشاء "إ.ع.ط.م.ج"
1955 -1954	إنشاء مكتب تحالف في "ج.ط.م.إ.ش" تقارب بين " ج.ط.م.إ.ش" و " ج.ع.ط.ج". نداء " ج.ط.م.إ.ش" من أجل تأسيس " إ.ع.ط.م.ج". ندوة تحضيرية (أفريل). انعقاد المؤتمر التأسيسي ل "إ.ع.ط.م.ج" و إ.ع.ط.ج" في باريس (جويلية) إبطال "إ.ع.ط.ج"
1956 -1955	حدوث أول أزمة في صفوف " إ.و.ط.ف" حول الجزائر (أكتوبر 1955) قضية زدور عمارة، وحدوث أزمة في مكتب "ج.ع.ط.ج" (ديسمبر). يوم إضراب عن الدروس

	والأكل وحوادث في Montpllier 20جانفي 1956). تأسيس لجنة العمل الجامعية بالجزائر (1 فيفري) استقالة مكتب " ج.ع.ط.ج" (16 مارس) لجنة العمل الجامعية تتولى قيادة "ج.ع.ط.ج" (21 مارس). انعقاد المؤتمر الثاني لـ " إ.ع.ط.م.ج" في باريس (مارس) مؤتمر " إ.و.ط.ف" في Strasbourg (أفريل). إضراب" ج.ع.ط.ج". (ماي). نداء " إ.ع.ط.م.ج" فرع الجزائر للالتحاق بالجبال" نداء " إ.ع.ط.م.ج". لإضراب غير محدود عن الدروس والامتحانات (25 ماي). قطيعة" إ.و.ط.ف" مع " إ.ع.ط.م.ج" (جويلية). قطيعة " ج.ع.ط.ج" – " إ.و.ط.ف" قبول " إ.ع.ط.م.ج" ضمن " إ.د.ط" و" ل.د.ط" (أوت سبتمبر)
1957 -1956	استمرار العمل بالأمر بالإضراب. قطيعة بين " إ.ع.ط.م.ج" – " إ.و.ط.ف" (31 ديسمبر 1956) انقسام " أو.ط.ف" في مؤتمر باريس (أفريل). إنشاء "ح.ط.ف" Limoges
1958-1957	العودة إلى الدراسة (أكتوبر) انعقاد المؤتمر الثالث ل " إ.ع.ط.م.ج" في باريس (ديسمبر) تأسيس " ل.و.ج.ط" بتونس (2 جانفي 1958). حل " إ.ع.ط.م.ج" بفرنسا (28 جانفي). ندوة لندن (ل.د.ط) وتنظيم أسبوع تضامن (إ.د.ط) (أفريل –ماي). الاستيلاء على مقر الحكومة العام، من طرف la gallarde (ج.ع.ط.ج.ت.ع.ط.أ.ل.ج) 13 ماي 1958

1959 -1958	إعادة توحيد " إ.و.ط.ف" (15 نوفمبر 1958). حملة اعتقالات في الفرع الجامعي لفدرالية فرنسا لجبهة التحرير. محاكمة الفرع الجامعي (جويلية 1959)
1960 -1959	انعقاد مؤتمر " إ.و.ط.ف" في Lyon(أفريل). عودة العلاقات بين " إ.و.ط.ف" و" إ.ع.ط.م.ج" (ماي- جوان)، تشكيل " ل.ر.ط.ف" انعقاد المؤتمر الرابع "إ.ع.ط.م.ج) بتونس (جويلية – أوت)؛ وضع الطلبة الجزائريين رهن إشارة الحكومة المؤقتة.
1961 -1960	تنظيم يوم عمل من أجل السلام، من طرف " إ.و.ط.ف" (27 أكتوبر 1960) " ل.ط.ج.أ.د" تكسير الإضراب الذي نادت به " ج.ع.ط.ج" (4 نوفمبر). حل " ج.ع.أ.ل.ج " بعد الحوادث الدامية في ديسمبر 1960. تشكيل فرعين جامعيين لجبهة التحرير في الجزائر. اجتماع نقابي "أو.ط.ف" – " إ.ع.ط.م.ج" (فيفري)، مؤتمر " إ.و.ط.ف" في Caen (أفريل). انضمام " ج.ع.ط.ج" إلى انقلاب الجزائر (22- 25 أفريل). صدور الإعذار الذي توجه به وزير التربية الوطنية إلى " إ.و.ط.ف" (27 ماي). انقسام " ف.و.ط.ف" (29 جوان)
1962 -1961	تحول " إ.ع.ط.م.ج" إلى فرع جامعي لجبهة التحرير (ديسمبر 1961) إضراب غير محدود للفرع الجامعي لمدينة

	الجزائر (25 فيفري 1962) انعقاد الندوة الوطنية للفرع الجامعي بمدينة Cologne (أفريل). إضراب غير محدد من طرف " ج.ع.ط.ج" (9 أفريل) حل " ج.ع.ط.ج" (11 ماي). منظمة الجيش السري تقوم بحرق المكتبة الجامعية (7 جوان) فشل المؤتمر الخامس ل " إ.ع.ط.م.ج" في الجزائر (5- 14 سبتمبر) الدخول الجامعي الجزائري (ديسمبر 1962).

عن: لفي برفيليي

ببليوغرافيا الملاحق

باللغة العربية

- عمامرة لزهاري رابح، التعليم القومي و الشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1975.
- زهواني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر، 1993.
- لفي برفيليي، النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880- 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- وهابي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، منشورات دحلب، الجزائر، 1997.
- عمامرة لزهاري رابـــح، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤساؤها الثلاث، ط1، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- جاطكر لحسن، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مدينة معسكر (1931- 1956)، دار الغرب للنشر وتوزيع وهران، 2003.

اللغة الفرنسية

- BORGE Jacques et VIASNOFF Nicolas, Archives de l'Algérie, éd. Michèle TRINCKVEL, Monaco, 1955.
- COURRIERE Yves, La guerre d'Algérie, t.1, les fils de la toussaint, éd. SGED, Paris, 2000.
- MESSIKH Mohammed Sadek, L'Algérie des premiers photographes 1850-1910. éd. Rais, Skikda, 2003.
- TURIN Yvonne, Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale (écoles – médecine- religion) 1830-1880, éd. François Maspero, Paris, 1971.
- PERVILLE Guy, Les étudiants algériens de l'université française 1880-1962, éd. Casbah, Alger, 1997.